وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الاوروبي لمكافحة الارهاب في المتوسط

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم السياسية التخصص: التعاون الدولي

من إعداد الطالب : تحت إشراف الأستاذ :

– باروده عبد الكريم – أبصير أحمد طالب

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	بالعربي علي	رئيسا
الأستاذ	أبصير أحمد طالب	.مشرفا مقررا
الأستاذة	بوقراص رقية	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت يوم:**.2021/07./14**

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"إمي "

أطل الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "

أطل الله في عمرها

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي " **أبصير أحمد طالب** " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل " **أبصير أحمد طالب** "

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

تشهد البيئة العالمية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تنامي مجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية ذات أبعاد مختلفة؛ فبعد نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد تصاعد وتيرة العولمة، أخذت تتراجع أدوار القوى التقليدية المهيمنة على الساحة الدولية، لتصعد حذوها فواعل أخرى، كالاتحاد الأوروبي باعتباره كيانا مميزا وسط فواعل النظام الدولي، أو فواعل ما دون الدولة ضمن التهديدات والمخاطر الدولية اللاتماثلية وفي مقدمتها ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية كتنظيم ارهابي. علاوة على ذلك، أصبح تسيير هذه التهديدات الجديدة العابرة للأوطان" يقتضي تعاضدا دوليا أمنيا كثيفا ومستمرا خاصة وأن لها تداعيات خطيرة على أمن الدولة والانسان على حد سواء؛ الأمر الذي أسفر عن تغير واضح للخارطة الجيوبوليتيكية للعالم؛ نظرا لتغير أدوار هذه القوى العالمية الكبرى جراء ذلك.

ألقت هذه التغيرات بمختلف تداعياتها على جل أصقاع العالم على غرار البحر الأبيض المتوسط الذي يشهد العديد من التحولات بحكم موقعه الاستراتيجي وامتلاكه لكل مقومات التطور بما في ذلك تاريخه العريق الغني بتعاقب حضارات وثقافات مختلفة؛ هذا ما جعل من المنطقة المتوسطية عرضة للتأثير والتأثر سواء على المستوى الاقليمي أو على المستوى الدولي.

أسفرت هذه التغيرات بدورها عن حالة من الأمن في العالم، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في العديد من المفاهيم على الصعيدين النظري والممارساتي وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي تغير مضمونه من طابع عسكري تقليدي إلى طابع أمني وظيفي شامل لعديد من القطاعات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية وحتى البيئية.

علاوة على ذلك، إن هذه التغيرات لم تكن صدفة بل كانت نتاجا لتحول واضح المعالم الطبيعة التهديدات ضد أمن الدول. هذه التهديدات اكتست شكلا جديدا عابرا للحدود، بل عابر للقارات وعلى رأسها الارهاب. يرجع سبب ذلك إلى العامل الجغرافي، ولو بدرجة أقل، وكذلك إلى البني الاجتماعية والأطر المعرفية التي تعتبر نتاجا لهيمنة

جماعات أمنية تسعى إلى إقامة حدود جديدة من صنع الواقع الامني. لذلك، يمكن القول بأن طبيعة المتوسط وخصوصيته جعلت منه منطقة بالغة الحساسية لأي تهديد، خاصة في ظل تطور العلاقات الاقليمية في اطارها التقليدي القائم على مبدأ التقارب الجغرافي واطارها الحديث؛ أي ما يعرف بالإقليمية الجديدة. ومع أن أوروبا استطاعت أن تعود سريعا في المجال الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها فقد نهائيا دورها السياسي الريادي التي كانت تتمتع به قبل الحرب الباردة لصالح قوتين أخريتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي اللتين خرجتا منتصرتين من الحرب العالمية الثانية.

فلم تكن أوروبا قادرة على عملية الأعمال ولم تكن لها القدرة الكافية على حماية نفسها واستمر هذا الوضع. الحرب الباردة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 إلى غاية انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية ثمانيات القرن العشرين، وقد أحدث هذا الانهيار تحولات عديدة قضت على معظم السمات التي ميزت عالم الحرب الباردة وأهمها هو نهاية العدو الذي كان يمثل سببا رئيسيا في تضامن أوروبا الغربية من جهة وتضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ثم إن الأمن لم يعد يتحقق المضلة النووية الأمريكية ضد التدخل السوفياتي المحتمل بل تزايدت التهديدات الناشئة عن المخاطر المتنوعة التي أصبحت لها انعكاسات عابرة للحدود الذي عرفته وسائل الاتصال والأمر الذي دعى إلى محاولة تكثيف التضامن من خلال توسيع التجربة التكاملية لتشمل المجال الأمني.

كما أن المشاكل والقضايا العالقة في مختلف أنحاء العالم والتي تمس المصالح للجماعة الأوروبية بشكل أو بآخر يستلزم موقفا محددا واضحا من قبل هذه الجماعة في ظل التهديدات الجديدة والنزاعات الداخلية، الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى التفكير في طريقة التكيف مع تغيرات العالم الجديدة وبالتالي محاولة صياغة موقف سياسي لدعم المكتسبات المحققة في المجال الاقتصادي، وعلى هذا الأساس طرحت الجماعة

الأوروبية من خلال معاهدة ماستريخت 1992 ركيزة جديدة تتمثل في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، تحاول من خلالها ممارسة دورا مستقلا في الساحة الدولية تجاه القضايا العالقة والتي أصبحت تمس الاتحاد الأوروبي بشكل أو بآخر.

وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة إستراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي؟

وتتفرّع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعيّة:

هل الاتحاد الأوروبي قادر على أن يقوم بمهام حفظ السلام وإحلاله في منطقة المتوسط بمنأى حلف الناتو؟

ما هي الإستراتيجية الأمنية والدفاعية لأوروبا في منطقة المتوسط؟

ما هو الفرض والهدف من المحاولات الأوروبية لتكوين سياسة أوروبية للأمن والدفاع؟

هل ساهمت الآليات التي اعتمدتها دول الاتحاد في مجال السياسة الخارجية في التوصل إلى توحيد هذه السياسة الأمنية المشتركة؟

1-الفرضيات:

1) كلما تدخل حلف الناتو لاحتواء التهديدات الأمنية في المتوسط أدى بدول الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن استراتيجيات أمنية جديدة مستقلة.

2) كلما زادت التهديدات الأمنية في المتوسط أدى بدور الاتحاد الأوروبي لوضع استراتيجيات دفاعية وأمنية لبناء نظام أمني إقليمي.

3) إذا كان التدخل العسكري من اختصاص حلف الناتو فإن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى التغليب الإستراتيجية الاقتصادية لاستتباب الأمن في المتوسط.

2-أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

ارتبط مفهوم الدفاع والأمن بمنطقة المتوسط ومكانتها الجيواستراتيجية، وكذا التعرف على السياسة الخارجية الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دراسة الواقع الأمني في منطقة المتوسط وأثاره على دول الضفتين، كذلك السعي لإيجاد حلول واستراتيجيات للحدّ من ظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة.

أسباب ذاتية:

الميول الشخصي للبحث في مواضيع لها علاقة بالاتحاد الأوروبي والاهتمام بموضوع الدفاع والأمن والاستراتيجيات الأمنية المقترحة والرغبة الذاتية في دراسة دور الاتحاد الأوروبي وسياسته الأمنية المشتركة ومدى فعاليتها.

3-الدراسات السابقة:

بالعودة إلى الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الدفاع والأمن في منطقة المتوسط، نجدها تتناول عبر مداخيل ضيقة، وهذا الاستبعاد واختزال بعض العناصر، أي أن بعض الدراسات لم تخط ظاهرة الأمن في المتوسط بالشكل الذي يجب تناوله، وكذا في فهم مضمون «استراتيجية الدفاع والأمن والواقع الأمني في منطقة المتوسط» على الرغم من العدد الهائل من الدراسات الموجهة إلى هذا الأخير خصوصا من الجانب الأوروبي وهو ما يؤكد على استقلالية هذه الدراسات بكونها دراسات تحدد جانب من الرؤية الأمنية، كما يراها الاتحاد الأوروبي كموضوع متعدد الفواعل والأطراف، وعليه يمكن ذكر بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع منها:

1) مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو ل مازني ياسينة راضية:

تناولت هذه المذكرة مفهوم الأمن وكذا السياسة الخارجية الدفاعية والأمنية المشتركة (PESC) و(PESD) وآليات عملها وكذا دوافع انشائها، بالإضافة قمنا بتوسيع هذه الدراسة حيث تطرقنا إلى صور وآليات وأهداف إنشائها وكذلك أهم المواقف التي تبنى فيها الاتحاد الأوروبي هذه السياسات.

2) أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة لزهير بوعمامة:

وقد تناول هذا الكتاب العلاقات الأوروبية الأمريكية ودول الحلف الأطلسي ومسألة الهوية الأوروبية، كما قمنا بالتوسع فيه حيث تناولنا فيه الخلاف الأوروبي الأمريكي ومعارضة الولايات المتحدة للاتحاد الأوروبي في بناء قوة عسكرية مستقلة.

3) التهديدات الأمنية في المتوسط وآثارها في علاقات الأمن والتعاون الأورو–جزائري لمراد مقعاش:

تناولت هذه المقالة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتأثيرها على دول الشمال خصوصا وقمنا بتوسيع فيها حيث قدمنا مفاهيم مختلفة للتهديدات وأسباب ظهورها وتفشيها خصوصا في منطقة المتوسط.

4) الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص) لمعن عبد العزيز الرايس:

تحدثتا هذه المذكرة إلى إيجابيات وسلبيات سياسة الاتحاد الأوروبي وكذا تقسيمها وتقديم اقتراحات من أجل بناء سياسة دفاعية أمنية قوية مستقبلا.

4–مجالات الدراسة:

أ–المجال الزمني:

سيتم دراسة موضوع إستراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي في المتوسط من معاهدة روما 1957 أين تم التوقيع على بناء مجموعة أوروبية إلى معاهدة ماستريخت 1992 أين تم التوقيع على معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي و كذلك الى غاية 2011 اين تفاقمت التهديدات الامنية الجديدة في المتوسط .

ب–المجال المكاني:

باعتبار منطقة البحر الأبيض المتوسط موقع استراتيجي ومحل أطماع الكثير من الفواعل الدولية إضافة إلى البعد الحضاري والتاريخي المشترك ما بين الشمال والجنوب

المتوسطي وجميع الدول المطلة على الحوض المتوسطي وكذا مدى تفاعل وتعاون ما بين هذه الدول و كذا الحرب في البوسنة والهرسك.

5-مناهج الدراسة:

قد تم تحديد مجموعة من المناهج التي تتماشى وطبيعة الموضوع.

أ-المنهج التاريخي:

هو منهج يستخدم للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء، دون الرجوع إلى ماضيه.

فالمنهج التاريخي هو الطريقة التي يتبعها الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي، فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، فقد قمنا باستخدام هذا المنهج في الفصل الثاني حيث تناولنا فيه تطور السياسة الخارجية الدفاعية والأمنية المشتركة (PESC) و(PESD) وذلك بداية من فترة الخمسينات القرن الماضي أي من معاهدة روما في إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب إلى معاهدة ماستريخت 1992 أين حددت في إنشاء الاتحاد الأوروبي.

ب-منهج دراسة حالة:

هو منهج يتجه إلى جميع البيانات المتعلقة بأنه وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة

أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك يقصد للوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة.

وقد قمنا باللجوء إلى هذا المنهج لدراسة السياسة الخارجية الدفاعية والأمنية المشتركة (PESC) (PESD) صورها وآليات التي تعمل عليها وكذا دوافع إنشائها ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وقد استخدمناه في الفصل الثاني.

ج- منهج تحليل المضمون:

هو منهج يستعمل في علم الاجتماع ولقياس وتصنيف الخصائص في فترة اتصالات وفق مجموعة من الفئات المنتقاة مسبقا وقد تكون وحدة القياس في نص على سبيل المثال، الكلمة أو الجملة أو الفكرة واستعمل هذا المنهج أيضا في علم السياسة لدراسة التباين في الأفكار وسلسل الأحداث وتحليلها بشكل دقيق.

وقد تم استخدام هذا المنهج لتحليل المواقف التي اعتمدها كل من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، ودول الحلف الأطلسي "NATO" من خلال رغبة الاتحاد الأوروبي في بناء قوة دفاعية أمنية مشتركة مستقلة عن الحلف والرفض الأمريكي لهذه الفكرة.

6-الإطار النظري:

أ-نظرية صنع القرار:

درس عملية صنع القرار والتي تمثل الجانب المحوري من جوانب الدراسات السياسية ويقوم على أساس التفاعل بين صانعي القرار من المسؤولين الذي يشغلون المناصب الرسمية واستعدادهم في إدراك كيفية الاستجابة للمؤثرات البيئية الداخلية (السياسية الاقتصادية والاجتماعية) والبيئة الخارجية.

ووفق هذه الدراسة سيتم التطرق إلى كيفية صنع واتخاذ القرار خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اللذان يحاولان لعب دور الريادة والتحكم في النظام الدولي.

ب-النظرية السلوكية:

هي حركة فكرية تعتمد على سلوك وحدة تحليل وبصيغة أخرى بالاقتراب السلوكي، وهو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الامبريقية للحياة السياسية بواسطة إقترابات ومناهج ومعايير التحقق واختيار الصدق وفق مبادئ وقواعد محددة وتستهدف السلوكية، جعل الدراسة السياسية أكثر عملية، ولقد استخدمنا النظرية السلوكية في رغبتنا في دراسة سلوك اتخاذ القرار لكل من الطرفين الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هي التي تزعم النظام الدولي.

7-تقسيم الدراسة:

ان موضوع مذكرتنا بعنوان إستراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي في المتوسط تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول، حيث قمنا بعنونة الفصل الأول بـ: الإطار المفاهيمي للدراسة وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناول في المبحث الأول الإستراتيجية وما يرتبط بها من مفاهيم، وفي المبحث الثاني ماهية الدفاع والأمن، أما في المبحث الثالث المفهوم الأوروبي لإستراتيجية الأمن والدفاع في المتوسط.

خصص الفصل الثاني لدراسة الدفاع والأمن الأوروبي في ظل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (PESC) و(PESD)، وجزئناه إلى ثلاث مباحث بعناوين مختلفة، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى تعريف السياسة الخارجية الأمنية المشتركة (PESC) أهداف وآليات ودوافع إنشائها، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور السياسة الأمنية الأوروبية للأمن والدفاع (PESD) صورو آليات العمل بها وكذا كيفية إدارتها للأزمات.

أما المبحث الثالث تناولنا فيه مؤسسات الدفاع والأمن المشترك وكيفية عملها وما هي المؤسسات الفاعلة فيه.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة السياسة الخارجية الأمنية المشتركة وسياسة الأمن والدفاع في المتوسط وقسم إلى أربع مباحث، ففي المبحث الأول تناول فيه العلاقات الأطلسية الأوروبية، وفي المبحث الثاني خصص لذكر التهديدات الأمنية

في المتوسط، أما المبحث الثالث تناول فيه الاستراتيجيات الأوروبية لمواجهة التهديدات الجديدة في المتوسط، أما المبحث الرابع فقد خصص كتقييم لإستراتيجية الأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول
الإطار المفاهمي للدراسة

المبحث الأول: الإستراتيجية وما يرتبط بها من مفاهيم

سنتناول في هذا المبحث دراسة مفهوم الإستراتيجية وأهم المفاهيم المرتبطة بها والاختلافات الموجودة بينها.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

تُعرف الاستراتيجية على أنّها خطة طويلة الأمد للوصول إلى هدف ما، وتُعد مهارةً لازمةً لتحقيق النجاح في الحرب، أو السياسة، أو الأعمال، أو الصناعة، أو الرياضة، وغيرها، وتُعرف أيضاً على أنّها الاستخدام الذكي للموارد عن طريق نظام مُعيّن للأعمال في سبيل تحقيق الهدف يعد مصطلح الإستراتيجية من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة في كل الجوانب، إلا أن الكثير من تداولوها يجهلون معناها الحقيقي، ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه. وهذا وفقا لتباين المدارس الفكرية و السياسية لكل قائد ومفكر[1].

ويعود تاريخ الإستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني سان تزو SunTzu [2] (400ق م/320ق م) الذي أرشد القادة العسكريين من كتابه فن الحرب إلى التخطيط في الحرب من أجل النصر، وقد صاغ رأيه في الإستراتيجية بعبارة ذات دلالات هي: « تظاهر في الشرق واضرب في الغرب »[3].

إن مصطلح الإستراتيجية ذات دلالات هامة، تعكس منهجا متكاملا في التخطيط الشامل السليم، ومنطلقا ضروريا للتحرك الجاد.

---

[1] – جميلة ناصر،مفهوم الإستراتيجية، تاريخ الاطلاع 16:14 ،2021-01-26 babaamr, wordpress.com2012/02/19

[2] – سان تزو(551ق م–496ق م)جنرال صيني،خبير عسكري و فيلسوف كتب مجموعة من المقالات العسكرية الإستراتيجية فن الحرب.

[3] – دنيا محمد جبر،ابتسام حاتم علوان، الإستراتيجية بين الأصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيرها على توازن القوى الدولي بدون صفحة :.www.iasj.net

*** التعريف اللغوي للإستراتيجية:**

تعتبر كلمة إستراتيجية لها معاني ومفاهيم متعددة فهي مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية (strategos)كانت تعني فن قيادة القوات، فمن الناحية اللغوية يمكن تعريف كلمة الإستراتيجية بأنها خطة أو سبيل للعمل. كما تعني فن الإكراه إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوروبية أو اللغات الإغريقية اللاتينية.ففي الألمانية نجد srategie ،وفي الروسيةstrategija وفي الهنغارية strategi .

وعندما نقول(agein stratos (فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني"الجيش الذي ندفع به إلى الأمام".

وبوصل طرفي المصطلحstratos وagein نحصل على strategos وهذا يعني الجنرال، وفعلstratego يعني قاد أوامر أما الصفة منها strategika فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال[1].

أما(agein)فهي تعني الدفع إلى الأمام هذه الفرضية الأخيرة هي الأكثر واقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية. ربما لأن هذا الاقتراح في التحليل يشير إلى أن الإستراتيجية ليست شيئا"ساكنا" بل هي مرتبطة بالحركة كلمةstrategia أيضا خرجت من نفس الجذر ككلمة strategema والتي خرجت منها كلمة stratagene(الوسيلة أو الخديعة الحربية) ليست فقط خديعة أو حيلة،بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به "الجنرال".

ففي عالم الحروب والصراعات التي يسيطر عليها بالقوة ،الإستراتيجية هي ترجمة حقيقية لهذا الفعل الذكي للعقل[2].

---

[1] – عبد الولي الشميري، **الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء**، ط2 ،مطابع ستار برنس للطباعة والنشر،محطة 1 المطبعة الهرم،1993،ص.17 .

[2] – صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، الأكاديمية الغربية المفتوحة في الدنمارك، متحصل عليه2017/01/17 Boulem kahe, yolasite.com ressource

***التعريف الاصطلاحي للإستراتيجية:**

ويمكن تعريف الإستراتيجية من خلال تقديم تعاريف تقليدية والحديثة[1].

التعريفات الأولى لمفهوم الإستراتيجية التي تركز على الجانب العسكري:

فالإستراتيجية من وجهة نظر كلاوزفتير (clausevitz carlvan) [2] هي استخدام: الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب وإلي الأهداف التي شنت الحرب من أجلها

حيث ركز كلوز فيتز في تعريفه هذا على أن الإستراتيجية هي خطة المعارك وحسن إدارتها لتحقيق الهدف، كما أنه اهتم بالجانب العسكري فقط وأهمل الجوانب الأخرى.

أما ريمون أرون(aron raymond) [3] ": (الإستراتيجية هي الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة و أهداف سياستها الخارجية " أو بأنها "قيادة مجمل العمليات العسكرية ".

أما تعريف ليدل هارت (hart liddell henry basil) فقد عرف[4] الإستراتيجية بكونها" فن وتوزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة" أو بعبارة أخرى " طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية "[5].

أما التعريف الحديث للإستراتيجية من خلال ما يلي:

---

[1] – عبد القادر محمد فهيمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، المملكة الأردنية الهاشمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص.17.

[2] – كلاوزفتير كارل فون ولد سنة1780 في ماغدابورغ الألمانية و هو جنرال و مؤرخ حربي بروسي من أهم مؤلفاته (vom carieg)أي من الحرب توفي 1831 .

[3] – ريمون ارون : فيلسوف و عالم اجتماع فرنسي ولد في سنة 1905 و توفي سنة 1983

[4] – ليدل هارت :باسيل هنري ليدل هارت:مؤرخ عسكري و منظر استراتيجي بريطاني ولد سنة 1985 توفي 1970 .

[5] – عبد القادر محمد فهمي،**مرجع سابق**،ص.19 .

ينتقد الجنرال بوفر التعريفات السابقة حيث يعتبرها تعريفات ضيقة و لا تركز إلا على الوسائل العسكرية لذا يرى أن الإستراتيجية هي أوسع من ذلك فهو يعرفها على النحو التالي:

"إن الإستراتيجية بوجه عام تمثل نوعا من الصراع الجدلي بين القوى و الإرادات التي ربما تلجأ للعنف لحسم الصراع"[1].

أو على أنها: فن استخدام القوة للوصول إل الأهداف السياسية، وعدها دراسة العمل الحاضر تنظيمه في ضوء معطيات المستقبل،و هي العمل المعاصر الذي يستمر في التنفيذ ضمن رؤية منظمة للتطور المقبل بمجموعة،و يفرض ترجيح بعض الإمكانات المتوفرة وتأمين عملها للوصول إلى الهدف[2]

أما في المفهوم الأمريكي:

فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959 الإستراتيجية: بأنها علم وفن استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن استخدام القوة والتهديد.

وفي قاموس أكسفورد الإستراتيجية فن عرض و توجيه العمليات العسكرية الكبيرة[3].

إذن الإستراتيجية:

هي مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغيرات فيه وصولا إلى أهداف محددة.

---

[1] – جمال عبد الملك، **السياسة و الإستراتيجية في الحربين العالميتين**، بيروت دار الجيل،1988،ص20 .

[2] – نبيل الحسني، **الإستراتيجية الحربية في معركة عاشوراء بين تفكير الجند وتجنيد الفكر**، العتبة الحسينية المقدسة،ط1،2014،ص.21 .

[3] – مفهوم الإستراتيجية متحصل تاريخ الاطلاع: 2021/04/06 groups.google.com/froum/# !topic/fayad61

كما أنها أفعال أو مجموعة من الأفعال التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمرسومة. وحيث أن الإستراتيجية معينة بالمستقبل فإنها تأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة لإحداثه وتكون قابلة للتعديل وفق المستجدات. كما تحتل الإستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة والخطة وتستخدم الإستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير.

أو هي عبارة:"عن خطة مستقبلية ذات أهداف إجرائية منشودة،هذا يعني أن الإستراتيجية لا تقف عند حد النوايا و لكنها مدعومة بإرادة سلوك فعلي يعمل على تحقيق الطموحات إلى أمر الواقع،أو أنها فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف"[1].

إن عملية وضع إستراتيجية ما، هي في الحقيقة البحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف التي يحددها السياسيون. وهذه الإستراتيجية ترتبط بغيرها من الإستراتيجيات من ناحية، كما أنها تعكس تطورات وافتراضات نظرية من ناحية أخرى.

إن أية إستراتيجية تقوم على عدد من الافتراضات النظرية والفكرية المرتبطة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وبالواقع الذي تنطلق منه، وبالوسيلة التي يقترح استخدامها. إنها وبالجملة،ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحملها الدولة.ومن هنا فإن الإستراتيجية هي أسلوب في التفكير وطريقة في العمل.هي أسلوب في التفكير، ذلك إنها تسمح بدراسة الأحداث وتصنيفها حسب أهميتها، وهي طريقة في العمل لأنها تقوم باختيار الوسيلة الفعالة والملائمة للتعامل مع الأحداث.

[1] – محمد نصحي إبراهيم، **الإستراتيجية– تعريفها– وظائفها– أنواعها– أسس بنائها** ، في تاريخ الاطلاع :2021/03/12 على الساعة 22:38 : kenanaonline.com/users/drnolsly/posts/269419

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالإستراتيجية

التكتيك والإستراتيجية: يعرف التكتيك عادة مجمل العمليات التي تقوم بها الدولة للوصول إلى الهدف الإستراتيجي وعندما تؤدي إدارة الحرب إلى معركة حقيقية فإن الاستعدادات تتخذ لإعداد مثل هذا العمل وتنفيذه يشكل ما يسمى تكتيك ،فالتكتيك هو تطبيق الإستراتيجية والتكتيك غايته الوصول إلى أقصى حد ممكن من الفعالية المناورة على مستوى أدنى[1].

والأسلحة أثناء القتال على الأرض والقائد العسكري التكتيكي،يستند إلى قواعد محددة ويطبقها مباشرة بما يتلاءم مع شروط المعركة وتطورها.

فالإستراتيجية مهمتها معالجة المشاكل أكثر اتساعا وأقل محدودية في الزمن أما التكتيك يجب أن يتكيف حسب الخصائص المحلية الآتية[2]:

الإستراتيجية والدبلوماسية:

هم وجهان متكاملان لفن السياسة بمعنى أن الإستراتيجية والدبلوماسية هم وجهان لعملة واحدة وهي السياسة الخارجية. ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول بالتالي لم تعد عملية مظهرية وإنما أصبحت أساسها الكفاءة والاقتدار وهدفها الأول تمثيل الدولة وحماية مصالحها فالدبلوماسية تتعلق بفن إدارة العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات التي يقوم بها الممثلين الدبلوماسيين والسفراء لتحقيق تلك الغاية فالدبلوماسية تتعلق بفن إدارة العلاقات الدولية أو أنها رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات التي يقوم بها الممثلين الدبلوماسيين والسفراء لتحقيق تلك الغاية، فالدبلوماسية اذ تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية وتتداخل الدبلوماسية والإستراتيجية في الكثير

[1] – حنان لبدي، **التحولات الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015 ، ص. 22 .

[2] – بيار سبليرية، ترجمة(أحمد عبد الكريم).**الجغرافية السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، ط1 ، الأمالي، 1988 .ص.86.

من الحالات لتأدية وظيفة السياسة الخارجية أي تأمين الدبلوماسية والإستراتيجية علاقة وطيدة فكل واحد يكمن الآخر بشكل أو بآخر فهما يمثلان عمل متكامل في السلم والحرب، والخلاف في شأن مفهوم الإستراتيجية والدبلوماسية أن الأولى نفي فن الإكراه والثانية فن الإقناع وكوسيلتين لهدف واحد هو إخضاع الآخرين لتحقيق المصلحة القومية[1].

الإستراتيجية والتخطيط: فإن الأخير ينصرف في دلالته إلى التفكير الواعي والمسبق بالمستقبل سياسيا والذي يرمي إلى وضع خطة تهدف إلى تحديد الوسائل الصالحة والمقبولة لترجمة الهدف وبهذا يؤشر التخطيط بهذا الوصف إطارا نظريا ما تسعى الدولة إلى تحقيقه،لتقوم الإستراتيجية هنا مقام المعبر الذي ينقل الخطة من إطارها النظري(الساكن) إلى إطارها التطبيقي(المتحرك).

فالإستراتيجية تحتاج إلى التخطيط لترجمة الطموحات والأهداف[2].

المطلب الثالث: شروط وأشكال الإستراتيجية.

***شروط وضع الإستراتيجية:**

أ-وضوح الأهداف وتكاملها:

لما كانت الإستراتيجية عملية اختيار أفضل الوسائط والوسائل لتحقيق أهداف الدولة هذه الأهداف افترض أن تكون واضحة وسليمة وغير مبهمة، كما على مستوى القومي فإن هذه الأهداف يجب أن تتسم بالاتساق المنطقي وعدم التناقض في إطار الإستراتيجية أن الواحدة أو بين الإستراتيجيات المختلف في إطار المجتمع ككل.

[1] – حنان لبدي ،**مرجع سابق**، ص.22 .

[2] – سامر مؤيد،**الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي**،تاريخ الاطلاع:2021/02/27 14:31 : fcdrs.com/mag/issue-6-2html

ب-واقعية الأهداف وحقيقتها:

اختيار الأساليب الناجمة للوصول إلى الأهداف المطلوبة يستلزم وجود أهداف إن واقعية يمكن تحقيقها ومن ثم أهمية تكافؤ القدرات والموارد مع الأهداف وتتأثر مع ذلك عملية وضوح الأهداف وتقديم الاحتياجات اللازمة وتحديد الإمكانيات بالإحتياجات وتقييم احتمالات تحقيق الهدف بالإمكانيات المتاحة[1].

ج-العقلانية والتخصص:

عملية وضع إستراتيجية ماهية عملية تضمن اختيارات عقلانية ذرائعية بمعنى أن مبررة أي أن عملية الاختيار من بين عد ني ّة وسائل وأساليب مختلفة تتم على أساس عقلا يمكن حسابه والدفاع عنه، وهو يتحدد بمدى فعالية هذه الأساليب في تحقيق الأهداف فالعقلانية تنصرف إلى عملية اختيار الوسائل المؤدية إلى الأهداف وليس تقييم الأهداف العقلانية يقصد بها الدراسة العلمية للواقع وللبدائل المختلفة والاختيار ذاتها فقط ومن ثم فإن العلمي بين هذه الوسائل.

***الاستمرارية:**

تتصف ايضا بالدوام والاستمرارية لطالما أن هذه الأهداف التي تسعى إليها الدولة هي لانهائية ومستمرة باستمرار وجودها فإن عملية التخطيط الاستراتيجي تتصف هي الأخرى باللااستمارارية.

***المرونة:**

بمعنى أن تتضمن الإستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة مواقف غير محتملة أو غير متوقعة في الظروف الاعتيادية مثل حالة الحرب، وهذا يفترض أن تحدد البدائل المناسبة لمثل هذه الظروف[2].

[1] – عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص ص. 30-31 .

[2] – عبد القادر محمد فهمي ،**مرجع سابق**، ص ص. 30-31 .

أشكال الإستراتيجية:

الإستراتيجية كخطة(plan) : (تأخذ الإستراتيجية هنا شكل الخطة التي تعد مسبقا لمواجهة التي تعد مسبقا لمواجهة البيئة ويشابه هذا الشكل من الإستراتيجية النظرة التي يقدمها المفهوم الخطي.هو عملية منهجية لتصور مستقبل المنشود،و ترجمة هذه الرؤية إلى أهداف أو أهداف محددة على نطاق واسع وسلسلة من الخطوات لتحقيق هذه الاهداف والتخطيط الاستراتيجي يبدأ بمرحلة من مراحل تجيب على تساءل مثلا:ما يجب القيام به هنا للوصول إلى أعلى مرحلة ؟

الإستراتيجية كنموذج(pattern) : تأخذ الإستراتيجية هنا شكل التصرفات والأفعال والقرارات المتكررة والمتجانسة التي تسعى لتحقيق الموائمة المستمرة ما بين الدولة والبيئةالخارجية ويشابه هذا الشكل من الإستراتيجية النظرة التي يقدمها مفهوم التكيف.

الإستراتيجية كرؤية أو فكرة(perspective): إن الإستراتيجية قد تأخذ شكل رؤية معينة للبيئة، للفرص والمخاطر، لنقاط القوة والضعف ولطريقة مطابقة هذه مع تلك. تتبلور هذه الرؤية لدى الاستراتجيين بصفتهم صناع القرارات الإستراتيجية. وعليه فالإستراتيجية قد تكون عبارة عن طريقة لرؤية العالم لدى الاستراتجيين أو عقيدة واقتناع وانطباع وصورة ذهنية محددة لدى الاستراتجيين لتحديد هدف الدولة.

-الإستراتيجية كمركز تنافسي(position) : فالإستراتيجية تكون هدفا تنافسي لتحقيق مصالح الدولة.

الإستراتيجية خدعة أو مراوغة(poly): يصور هذا الشكل الإستراتيجية وكأنها حركة مؤقتة أو مراوغة تتخذ بذكاء لمواجهة أمور وتقلبات طارئة ويلاحظ أن الشكل يركز على تحقيق أهداف الدولة لتفوق عن طريق سلسلة من الحركات والاختيارات المرنة والذكية لمواجهة التغيرات البيئية[1].

[1] – حنان لبدي،**مرجع سابق** ، ص ص .20-21

المبحث الثاني: ماهية الدفاع والأمن

المطلب الأول: مفهوم الدفاع

إن مصطلح الدفاع لا يحمل الكثير من الغموض والتناقض مقارنة مع مصطلح الأمن بالرغم من بروزهما في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي والإستراتيجي الحديث،عندما أصبحت الحرب لا تؤدي حتما إلى حل مشكلات الصراع بين الدول، وقد حل مفهوم الدفاع من محل مفهوم الحرب في الخطابات السياسية باعتبار أن الحرب تحمل في ثناياها الكثير من المآسي والصدمات والأحزان إضافة إل الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي تؤدي إلى هدم البنى التحتية للدول، ومن ثم أصبح الدفاع والأمن يحتل مكانة مرموقة في مختلف المحافل السياسية والنظريات المختلفة،لأن توفر الأمن من خلال المنظومة الدفاعية يسمح بالتطور العادي والمنسجم للمجتمع إضافة إلى السماح بالتطور الاقتصادي والصناعي لمختلف الدول.

فمفهوم الدفاع حسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية هو" وسيلة لحماية القيم النادرة من الهجوم، فينظر إلى الدفاع على أنه بالدرجة الأولى قيام الدول والأحلاف بمقاومة الهجوم المادي من الخارج"[1].

وفي العلاقات الدولية كثيرا ما اقترنت حاجة الأطراف الفاعلة للدفاع عن نفسها اقترانا إيجابيا بالفكرة التي مفادها أن النظام هو نظام فوضى، فكلما زادت الفوضى زادت الحاجة للدفاع[2].

ومفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية الدفاعية هو أمر عسكري محض أي أنه كل النشاطات التي تقوم بها الأمة طالما لم تصل إلى حالة حرب. وفي العقيدة العسكرية

---

[1] – محمد غربي، **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط**، جامعة شلف،2009 .

[2] – غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث**، ط1،2004، ص.121 .

الدفاعية الحديثة تمت صياغة فلسفة أمنية دفاعية جديدة تتلاءم وعصر الفضاء النووي فتم

نبذ العقائد السابقة الخاصة بالأمن الدفاعي المجرد في خلق قوة الدفاع والقدرة على الدفاع عن البلد بالوسائل العسكرية وذلك بضمان الأمن الدفاعي بالوسائل السياسية كالاتفاقيات التي تأخذ في الحسبان اهتمامات الجميع بهدف إنهاء سباق التسلح بين مجموع الدول[1].

وهكذا فإن مفهوم الدفاع له مدلولات كثيرة تتعدى الجانب العسكري الذي يساهم فقط في توفير الأمن الداخلي والخارجي للدول وأن الدفاع كمفهوم شامل أصبح يختص في الجوانب المكونة لبنية الدولة والفرد من دفاع عن النفس،الدفاع الشرعي، الدفاع الوطني والدفاع المدني والدفاع الإنساني[2].

المطلب الثاني: أبعاد الأمن ومستوياته

يعتبر الامن من المستويات التي تكون المجتمع العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان وغيره من الكائنات الحية، ويعتبر محور السعادة والراحة النفسية والطمأنينة، ولقد ظل الإنسان منذ أقدم العصور يضع الأمن نصب عينيه، يبحث عنه بشتى الوسائل، يتأثر به ويؤثر عليه دفاعا عن النفس وتأمينا للبقاء[3].

ويعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة التي لم يكتمل نمو مفاهيمها وتأكيد عناصره واثبات قوانينه،فما يزال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر جديدة، ويتسع مفهومه ويضاف له بظهور حالات جديدة على الساحة الدولية إضافة إلى

[1] – وليد خالد أحمد، **مفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية الدفاعية**، مجلة سياسية كتابات (27 كانون الثاني 2015) ، ص.4.

[2] – وليد خالد، **مرجع سابق**.

[3] – محمد الأمين البشري، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص.17.

أن الباحثين الأكاديميين لا يزالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن وحتى في تعريفه ومفهومه[1].

ومن **التعاريف السائدة للأمن**، نورد ما يلي:

–الأمن هو قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف[2].

–الأمن هو الشعور الذي يسود الفرد والجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور.

– يعرف باري بوزان 1998 الأمن انه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية[3].

– الأمن هو مجموعة من الإجراءات التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة الوطن والمواطن داخليا وخارجيا انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة[4].

– الأمن هو الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد إخلال بالنظام العام سواء في صورة جرائم يعاقب عليها القانون، أو في صورة نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية والاجتماعية حتى يمنع النشاط الخطر من أن يترجم نفسه إلى جريمة من الجرائم[5].

---

[1] – ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**، دار ابن بطوطة،2011 ،ص.15 .

[2] – محمد الأمين البشري، **مرجع سابق**، ص ص .18. 19.

[3] – قويدر شاكري ،**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية (2001 2011)** ، رسالة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية دراسات مغاربية ،جامعة الجزائر3، 2015 ،ص.17 .

[4] – محسن بن العجمي بن عيسى،**الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،2011 ،ص.13 .

[5] – محمد الأمين البشري، **مرجع سابق**، ص.19 .

– ومن مفهوم الأمن نستخلص أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر عن الخوف، وأن الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة وصدق. وعموما فالأمن يتحقق صلاح الأمة وتتم نهضتها[1].

ويعرفه آخرون مثل **روبرت ماكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي السابق في كتابه «**جوهر الأمن**» حيث قال "الأمن هو التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه،أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن"[2] ويربط مكنمارا بين الأمن والتنمية وأوضح أنها لا تعني فقط التنمية أي البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد، فتنظيم الأمة لمواردها وتنمية قدراتها، يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن، أو اللجوء إلى العنف(كنقيض للأمن)[3].

اختلف الكتاب المعاصرون حول مفهوم الأمن وأبعاده ومقاوماته وأساليب تحقيقه،و قد تعددت المسميات المستخدمة في هذا الميدان مثل الأمن القومي أو الأمن الوطني(security national) ،الأمن الجماعي(Security collective)، الأمن الإقليمي(security regional) ،الأمن العام (security public)، الأمن الثقافي،الأمن الإنساني،الأمن المشترك...إلخ. [4]

ومن التعاريف السائدة للأمن نذكر منها :

---

[1] – محسن بن العجمي بن عيسى، **مرجع سابق**، ص.13.

[2] – معمر بوزناده، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992 ،ص.17.

[3] – ليندة عكروم، **مرجع سابق**، ص.20 .

[4] – محمد الأمين البشري، **مرجع سابق**، ص.18 .

الأمن الوطني:هو مفهوم شامل يرتبط بمجموعة من العناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية والجيوبولتيكية[1].وفي ظل التسلح النووي الواسع لم يعد مرتبطا بأمن دولة، أو مجموعة من الدول فقط بل المجتمع البشري بشكل عام.

–هو المقدرة في المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها، واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي[2].

فمفهوم الأمن القومي له جانبان أحدهما محقق للأمن والاطمئنان والثاني معلل أو محجج للتعدي والتدخل في شؤون الآخرين ويحدد ذلك مكان وزمان وسياق استخدام المفهوم.أما بالنسبة للجانب الثاني هو نتيجة لطبيعة مفهوم الأمن القومي والذي يعد من المفاهيم الواسعة والفضفاضة الذي يمكن أن تستخدمه الحكومات لإقناع الشعب بسياساتها الجريئة، فمثلا لإقناع الرأي العام الأمريكي بضرورة التدخل العسكري سواء كان في حالة غزو العراق أو التدخل في أفغانستان ما كان للحكومة الأمريكية إلا أنها صنفت تلك المسألة كمسألة أمن قومي أمريكي[3].

وهذا المفهوم من هذا المنطق يوفر الغطاء اللازم لتحقيق الخطط الإجرامية والإرهابية وفرض رغبات حول حريات دول أخرى بدعوى الحفاظ على الأمن القومي، ولكن من الناحية الأخرى لابد أن تهتم الدول بتحقيق أمنها القومي الذي بدونه لا تستمر الدولة ولا يتحقق الأمن والرخاء لشعبهما[4].

---

[1] – معمر بوزناده، **مرجع سابق**، ص ص. 19،20 .

[2] – محمد الأمين البشري، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية** ، ط1 ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 ، ص24.

[3] – أيمن طارق أبو العلا، **التكنولوجيا النووية –أمن قومي**، دار آكولة، 2012 ،ص6 .

[4] – أيمن طارق أبو العلا، **مرجع سابق**، ص.6 .

الأمن الإقليمي: الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو ما يتعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضوية خارج إطار النظام الإقليمي[1].

وقد ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه لمصطلح المجمع الأمني (complex Security)لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم حيث اعتباره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيها اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، ويرى باري بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية وحتى إن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي،فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجتمع الأمني، وعلى هذا فإن مصطلح «المجتمع الأمني» في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية[2].

أبعاد الأمن، مستوياته:

بعد الحرب الباردة ظهر نقاش حاد بين المفكرين حول تغيير أو إعادة صياغة مفهوم الأمن وذلك بعد رغبتهم في الابتعاد عن المقاربة التقليدية التي ترتكز على الدولة إلى فهمهم أكثر شمولا ليشمل جوانب متعددة بحيث يذهب بوزان إلى أن الأمن الجماعة الإنسانية له

خمسة أبعاد وهي:

---

[1] – عيدون الحامدي، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات السياسية المقارنة،جامعة محمد بوظياف المسيلة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان2015 ،ص.14 .

[2] – علي دين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، دار المستقبل العربي، 1983، ص.20 .

1-البعد العسكري:

ويخص العلاقة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها اتجاه البعض الآخر[1].

2-البعد السياسي:

ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيته.

3-البعد الاقتصادي:

ويخص الوصول إلى الموارد والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستوى مقبول من الرفاهة، ويقصد بذلك توفير مناخ مناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

4-البعد المجتمعي:

ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها وذلك بزيادة تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

5-البعد البيئي:

معناه الحفاظ على المحيط المحلي والكوني كأساس للوجود الكوني إذ يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

ويرى باري بوزان أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل بالعكس كلها مجتمعة في إطار ضيق، إلا أن البعد العسكري يلفت الانتباه أكثر من

[1] – قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص.19 .

غيره، وهذا نتيجة امتلاك الدولة لقدرات كافية للرد على أي تهديدات عسكرية على الهجمات أو على الاجتياح لكن بعد إعادة النظر[1].

وهنا يجمع معظم المفكرون أن هناك أربعة مستويات للأمن وهي كالتالي:

1-الأمن الفردي:

ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة وينعكس ايجابيا على أمنها.

2-الأمن الوطني:

ويقصد به أمن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي، وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بآرائها.

3-الأمن الإقليمي:

وهو معنى واسع عن المستويين المذكورين سابقا لأنه يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة"رقعة جغرافية معينة"بحيث يصبح أي تهديد لإحداها تهديدا لجميع هذه الدول[2].

4-الأمن الجماعي:

يرى بعض الكتاب أن الأمن الجماعي مبدأ ذو شقين:

الأول يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان. وقد تحول دون وقوعه، **والثاني** التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزائية تفرض على المعتدي لوقف اعتدائه.

[1] – قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص.20 .

[2] – معمر بوزناده، **مرجع سابق**، ص.21 .

إن مفهوم الأمن الجماعي وثيق الارتباط بفكرة العدوان أو بشكل أدق يمنع العدوان، لأنه موجه ضد العدوان أيا كانت مصادره، وأيا كانت القوى التي يتحرك في إطارها وبذلك فإنه يستهدف جهة محددة بالذات وانما يهدف لمعاقبة أي دولة تلجأ لاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن

بعد عرضنا لجملة من التعاريف السابقة الذكر حول الأمن،اتفقت جميعها على عدم وجود التهديد، ولكن يكمن الخلاف في جوهر الأمن ونطاقه ومدلوله أي (من وماذا يتعرض للتهديد)، وحول التهديد (من وماذا يهددهم) وهل يشير مدلول الأمن الدولي إلى النظام الدولي عامة أم إلى الدولة القومية،أم إلى الإنسان الفرد، وأيضا الأولوية التي نحتاج إلى حمايتها السيادة الوطنية أم الأرض؟ أم الثقافة والدين، أم الموارد الاقتصادية، أم نوعية الحياة، وهل من المفروض أن تركز السياسة الأمنية على الأمور العسكرية التقليدية أم يتم توسيع فيما يشمل مخاطر أخرى تهدد الرخاء مثل التخلف الاقتصادي والتدهور البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها...؟ [1]

وقد شغلت الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامات الباحثين والمفكرين نتيجة للأوضاع التي عايشها العالم قبيل وخلال تلك الفترة،إذا جاءت الاهتمامات التنظيرية والتي وصفت بالكلاسيكية بهدف تعريف أهم الفواعل الأمنية من خلال وضع مفهوم للأمن وتحديد موضوع لهذه الدراسات الأمنية، وذلك بغية الوصول إلى فهم متكامل لهذه القضية المحورية التي تتصدر واقع تفاعلات العلاقات الدولية حيث برزت في هذه الفترة نظريتين هامتين نتيجة لتطورات التي عرفها هذا الحقل تركزت أساسا في النظرة الواقعية للأمن، والأمن من المنظور الليبرالي، انطلقت الأولى من محورية

[1] – خديجة بتقة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013، ص.16 .

الدولة في التحليل الأمني في حين ركزت الثانية على السلام الديمقراطي والاستراتيجيات التعاونية كهدف أساسي لتحقيق الأمن، ومن خلال هذا المبحث نبحث في إسهامات كل نظرية باعتبارها رائدة في مجال الأمن.

وكذا الطرح الذاتي المماثل في الاتجاهات الجديدة بما يحتويه من النظرية النقدية والبنائية و كذا مدرسة كوبنهاغن[1].

الأمن حسب النظرية الواقعية:

يعود مفهوم الأمن في الفكر الواقعي إلى فترة قديمة جدا متضمنا كل تياراته: الواقعية الكلاسيكية، الجديدة والدفاعية، الليبرالية والهيمانتية، بحيث تمحور فكر أنصار المدرسة الواقعية حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن وأولوية الأمن القومي على سواه من المستويات المتعددة لمفهوم الأمن وتقدم البعد العسكري للأمن على غير من الأبعاد حيث يعتقد منظري ومفكري هذه المدرسة من توسيديدس إلى هانزمورغانتو إلى كينت والتز مرورا بـ سيكمان وريمون آرون، أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا، بحيث ينادون بالقوة والهيمنة والمصلحة الوطنية والأمن القومي والتي طالما مثلت مبادئهم التي يؤمنون بها[2].

فحسب المنظور الواقعي لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب،بل يعتبرها الفاعل الأكثر أهمية، لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية،التي تنظم نهج هذه المنظمات وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من

---

[1] – ياسين سعيدي، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2 محمد بن أحمد،2015 ، ص.11 .

[2] – صفية نزاري، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر، تونس، المغرب**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن،جامعة الحاج لخضر–باتنة،2010 ،ص.36 .

خلالها[1]. وبالتالي فإن النظام الدولي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوقية يصبح فوضى ومنه تدخل الدول في صراعات دائمة من أجل القوة والحفاظ على أمنها القومي ضد الأخطار الخارجية. إذ يعتبر الأمن القومي المرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليديا. حيث يعتبر الواقعيون أن الأمن من اختصاص الدولة فقط[2] «فالواقعية عالم تكون فيه السياسة الدولية دائمة الإنصاف بالصراع الفعلي أو المحتمل بين الدول[....] ولاشيء غير الاستخدام البارع للقوة والتهديد باستخدامها، يتيح للدولة فرصة النجاة، ويبقي استقرار النظام رهنا باستمرار نجاح السياسة في التوفيق بين مصالحهم،كما في حالة التوازن الناجح للقوة»[3].

أما بالنسبة للواقعين الجدد فقد فضلوا الاستراتيجيات التعاونية،حيث ترى أنه من أجل تحقيق الدولة لأمنها يجب أن تدخل في علاقات دبلوماسية واتفاقيات خاصة مع القوى الكبرى، وهكذا يتم تعويض ميزان القوة بميزان الردع وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني ومنه العمل على تحقيق الأمن المشترك[4]. وقد قام الواقعيون الجدد بتطوير الوعاء الفكري الخاص بالدراسات الأمنية بعد تغيير النظام الدولي خلال الستينات 60 و70 السبعينات القرن الماضي، بحيث برزت عمليات التعاون الدولي والتكامل والاندماج الاقتصادي عبر صيغ اقتصادية إقليمية وفتح آفاق جديدة لحرية التجارة والاقتصاد وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية كفاعلين جدد عل الساحة الدولية والعالمية، وبروز الثورة التكنولوجية والمعرفية وعمليات الاعتماد المتبادل،بحيث أسهمت المعرفة في تغيير

---

[1] – سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)** بدون سنة النشر، المجلة العربية للعلوم السياسية، الكويت، ص ص .15-16 .

[2] – صفية نزاري، **مرجع سابق**، ص.37 .

[3] – قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظرات العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية والمستقبلية،جامعة الجزائر،2013 ،ص.58 .

[4] – صفية نزاري، **مرجع سابق**، ص.38 .

مفاهيم الأمن،و تقديم مفاهيم جديدة للحرب مثل الحروب الفضائية وحروب الشبكات الأمر الذي اتسع معه مفهوم الأمن بأقسامه بأبعاد أخرى جديدة غير عسكرية وأيضا مع بروز دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي أخذت دورها في التزايد كعوامل دولية فاعلة متمايزة عن الدولة واسهامها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا السلم والأمن الدوليين.

الأمن حسب النظرية اللبرالية:

النظرية اللبرالية نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم والتعاون الدولي، وهي ترجع بأصولها النظرية إلى أفكار إيمانويل كانط للسلام الديمقراطي، وبالنسبة للبراليين فإن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، و إن كان دورها أساسيا لضمان الأمن. فاللبراليون يرفضون فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب.بل يتعداه إلى أبعاد إقتصادية، اجتماعية، ثقافية. وكما تستبدل مفهوم الأمن القومي بالأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية واقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول وعليه وجود فاعلين غير الدولة[1]. فكان يعتبر أن السلم هو الحالة العادية للشؤون إمكانية البقاء الاستمراري له عن طريق وقوانين الطبيعة التي تفرض الانسجام والتعاون بين الأفراد وعليه فالحرب شيء غير طبيعي ولا عقلاني في نفس الوقت.فهي حالة مصطنعة غير ناتجة عن أية خصوصية للطبيعة الإنسانية وأن إيمان الأفراد بقوة العقل الإنساني تجعلهم واثقين من فكرة التطور والتحسين الظروف المعيشية[2].

[1] – أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقات دولية وا جامعة محمد خيضر إستراتيجية، بسكرة،2013 ،ص.17 .

[2] – شاكري قويدر، **مرجع سابق**، ص.25 .

وعلى هذا النحو فقد ظهر روبرت ماكنمارا (namara mc robert)جوهر الأمن (security essence the) في ستينات القرن الماضي، ليؤكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية بالأمن، الأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن وفي ذلك يقول:

«إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية،و أن كان يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه،إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة»[1]. وبهذا قد ربط ماكانمارا بين الأمن والتنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانيات العسكرية فليست جوهر الأمن وان كانت أحد أهم ركائزه، فحسب منظوره فأن الجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية، فقد أظهرت نهاية الحرب الباردة بجلاء تلك الفكرة حيث شهدت اللبرالية تقدما واضحا في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية بوصفها المتغير الحاسم للعلاقات الدولية ،فالقدرة العسكرية قد تراجعت بعد نهاية الحرب بين دول وحسب رأي كين بوث (KENBOTH)"القوة في الغرب من حيث الدفاع عن الأراضي[2]. الشؤون العالمية تتجه على نحو متزايد إلى النجاح الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية» وهذا لا يعني التقليل من أهمية الدولة ككيان نتيجة هذا التغيير، ولكن فقط استطاع الاقتصاد أن يقلل من الانخفاض النسبي لقضايا السياسة العليا المتعلقة بالأمن والاستقرار. وكما أضفى على سياسة تشجيع الاعتماد المتبادل لتفادي العودة إلى نظام الحرب والصراع.

ومن أهم مبادئ اللبرالية التي تساعد على فهم المقاربات الأمنية فهي كالآتي:

- يؤدي التعاون والتقارب إلى تقليص حدة النزاعات بين الدول.
- تعتبر المؤسسات والمنظمات وسائل تحقيق التعاون ومنه الأمن.

[1] – عيدون الحامدي، **مرجع سابق**، ص.17 .

[2] – سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص.18 .

- نشر قيم الديمقراطية لأنها تؤدي إلى تقليص الصراعات بين الدول الديمقراطية.
- تطوير العلاقات الاقتصادية لأن التداخل يحقق الأمن بسبب تخوف كل طرف مصالحه الاقتصادية[1].

وبهذا فإن المنظرون اللبراليون يرون أن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها وذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى على التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن ما بين الدول داخل التكامل وتعزيز التعاون والتعامل من أجل إرساء الأمان والاستقرار[2].

الأمن حسب النظرية النقدية:

تعد الدراسات النقدية للأمن بمثابة نتاج لخلاصة أفكار مدرسة الفرانكفورت من أمثال ماكس هوركهايمر(horkheiner max) تيودور آدورنو(adorno theodor) ،ويورغن هابرماكس(habermas jurgen) وهي نظرية تدعي أن لها أدوات تحليلية كفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي، فالأمن بمعنى الإنعتاق هو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والاضطهاد ونقص التعليم[3].

ومن أهم ما جاءت به هذه النظرية أنها تعتبر كموضوع مرجعي أساسي للأمن حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعات الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية[4]. فهي تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة والسعادة حيث تمارس تحت ظروف وشروط

[1] – صفية نزاري، **مرجع سابق**، ص.38 .

[2] – ليندة عكروم، **مرجع سابق**، ص.17 .

[3] – ليندة عكروم، **نفس المرجع**، ص ص.17 ،19 .

[4] – صفية نزاري، **مرجع سابق**، ص.41 .

تاريخية محددة وتهدف إلى نظام اجتماعي أفضل يحقق تلك الطاقات والظروف، وكنظرية اجتماعية معيارية تحاول النظرية النقدية فهم وتشخيص أسباب الأوضاع البيئية في الواقع الاجتماعي[1]. فالنظرية النقدية تسعى إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، تقوية المنظمات المدافعة على حقوق الإنسان والتنمية.فكل من بوث(booth)وهوركهايمر يرى بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل تهديد من المتوقع أن يحد من انعتاق الإنسان وحريته، وهذا يكون المفهوم النقدي عن الأمن شاملا وأكثر عمقا لكونه يتشكل من تهديدات شاملة تتطلب استجابات شاملة بالمثل وغير مقتصرة حصريا على الدولة [2].

الأمن حسب النظرية البنائية:

ظهرت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية وذلك في إطار الدراسات الأمنية محاولات إعطاء مفهوم الأمن، فهذه النظرية قدمت تصورا مغايرا مع الأطر التقليدية،حيث تزامن ظهورها مع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة الثمانينات لتشمل فترة ما بعد الحرب الباردة ومن أبرز روادها نيكولاس أونوف(**onuf nickolas**) وألكسندرواندت(**wendt alexender**) وقد كانت لهم الانطلاقة لظهور هذا المنظور في نهاية الحرب الباردة خصوصا مع تصدع المعسكر الشيوعي،فقد جاء في كتابات واندت(wendt» (أن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية». فالأمن لدى المنظرون البنائيون هو كغيره من الظواهر الاجتماعية ليس معطى مسبق بل هو مبنى اجتماعي، ويتم بناؤه عن طريق التفاعلات والتعاملات والعلاقات وامتزاج الهويات والمصالح والقيم التي تتحكم في سلوك

[1] – قوسم سليم، **مرجع سابق**، ص ص. 154،143 .

[2] – قوسم سليم، **نفس المرجع**، ص .155 .

الدول،و منه تحاول هذه المقاربة إعطاء أكبر أهمية للأفكار والمعايير والهويات والعوامل الثقافية في تفسيرها للمسألة الأمنية[1].

فالنظرية البنائية تفترض أن الأمن هو بناء سياسي أين تكون فيه الأسبقية للتفاعل الاجتماعي أي الهوية،القواعد والمعايير مؤكدة على دور الهوية والعلاقة القوية بين الأمن والهوية فحسب البنائيين الهوية تحدد مصالح الدول وكذا الهوية الإستراتيجية تحدد سلوك ومصالح الدول، فالهويات ليست جامدة بل هي متغيرة ومتحركة، فتغيير الهوية يؤدي إلى تغيير المصالح، غير أن التغيير في الهوية لا يمس جوهرها، وإنما بعض الجوانب فقط، فالهوية حسب البنائيين تحدد مصالح الدول عبر الأفكار والقيم التي يحملها ويتشارك فيها ويطبقها صناع القرار في الدول. فصناع القرار هم الذين يصنعون الإدراك ويجعلون الجوانب المادية حقيقية. إذن فالبنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية و الخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق ودراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي إلى الوضع السلمي،فقد

كانت لهم نظرة تفاؤلية اتجاه النظام الدولي لاقتناعهم أنه ليس هناك صراع وتنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة[2].

مدرسة كوبنهاغن:

يعتبر باري بوزانbuzan barry واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء، وكذا مع المنظر أولي وايفر (waver ole)حيث ساهم كلايهما في محاولة توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاغن وأبحاثها في السلام لتجاوز الطرح التقليدي العقلاني

[1] – صفية نزاري، **مرجع سابق**، ص.40 .

[2] – عزيز نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص دراسة متوسطية وغاربية في التعاون والأمن،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011 ،ص.50 .

لدراسات الأمن، وقد اقتبست هذه المدرسة أفكارها من النظرية البنائية،خاصة في تطويرها الأمن كبناء اجتماعي والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية[1].

فبعد نهاية الحرب الباردة لم يعد التهديد موجها إلى بقاء واستقلال الدول بل موجها إلى الجماعات الاجتماعية ، كالأقليات، المهاجرين، اللاجئين، الصراعات الإثنية والدينية وغيرها من الفواعل دون الوطنية، وقد قدموا نظريتين لفهم و إعادة فهم الأمن والظواهر المتصلة به الأولى من فكرة باري بوزان وهي ما عرف بالأمن المجتمعي ويشمل متغيرات كالهوية، اللغة، الثقافة، الإيديولوجية، الدين. ويعتبر الأمن المجتمعي أهم قطاع يركز عليه باري بوزان ضمن المفهوم الموسع للأمن لأنه يبقى مرتبطا دوما بالدولة.أما النظرية الثانية وهي الأمنة securitization وهي تعد من أهم الإسهامات النظرية للمدرسة،حيث طورها أولي وايفر ،فهذه النظرية ترى أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة، فهي تقوم بالتأثير على البنية الخطابية في تشكيل الفعل الأمني الذي يدعو إلى وجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات استثنائية. فالأمننة هي عملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا آمنة من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها[2].

لقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن مساهمة كبيرة في إخراج مفهوم الأمن من مفهومه الضيق إلى أبعاد جديدة واقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة، وساهمت هذه المراجعة لمفهوم الأمن على المستوى النظري ببروز عدة مقاربات ومفاهيم، كالأمن الشامل، الأمن الإنساني...الخ[3].

---

[1] – عيدون الحامدي، **مرجع سابق**، ص.21 .

[2] – عيدون الحامدي، **مرجع سابق**، ص ص. 21،22 .

[3] – وهيبة تبياني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، (مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون،جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص .38.

المطلب الرابع: العالقة بين الدفاع والأمن

إن العلاقة بين الأمن والدفاع هي علاقة تلازم وترابط، فالأمن يعتبر من أهم السياسات التي تقوم بها الدولة والتي تسخر له الإمكانيات المادية والبشرية من أجل توفيره،أما الدفاع هو شرط أساسيا لاستمرار قدرة الدولة على الدفاع عن أساس وجودها وبذلك فإن قوام الأمن هو الدفاع وما يرتبط به من بنى عسكرية، والأمن يقترن بالدفاع عندما يتعلق بحماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات الخارجية والمحافظة على سيادتها وبذلك فإن الأمن يستدعي الدفاع والدفاع يقوم على القوة وامتلاكها يؤدي إلى زيادة الأمن ومنها فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خصوصا التي تعرف توترا على حدودها غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية وابتكار الوسائل الملائمة والحصول عليها من أجل مجابهة هذه التهديدات.فبذلك فإن الدفاع والأمن مفهومين متلازمين ومتطابقين، إلا أن في كثير من الأحيان أن الدفاع ليس معناه الأمن،ذلك أن الدفاع يعتمد على الوسائل المادية

والخطط الإستراتيجية المعقدة ويتطور بمرور الزمن والتجارب والتفاعلات الدولية،أما الأمن فهو ذلك الإحساس بالابتعاد عن الخطر وهو شعور يعيشه الفرد وهو مطمئن على سلامته وممتلكاته ويمارس نشاطه وهو مطمئن، لذا فإن الدفاع على الصعيد الخارجي يوفر الأمن داخليا لأن قوة الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى تقوم على احترام الآخرين لقوتها وقدراتها على الدفاع عن سيادتها ومن هنا يستطيع شعبها أن يشعر بأنه بعيدا عن التهديدات الخارجية، ولكن هناك العديد من الظواهر التي تهدد الأمن لكنها لا تصدر عن تصرفات الدول كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية التي تهدد الأمن الداخلي للدولة، بل هي تصرفات تقوم بها جماعات منظمة تخترق التحصينات الناتجة عن السيادة القانونية وتنتهك القدرات الاجتماعية والاقتصادية للدول، مما يستلزم مواجهتها ومحاربتها بشتى الوسائل الممكنة. ولكن التجارة المتاحة أثبتت محدودية قدرات الدولة

المنفردة في مواجهتها لهذه الآفات لأنها تتميز بالطابع الدولي والسري والقدرة الخارجية على النشاط والتغلغل دون عوائق مما يستدعي ضرورة التكاثف والتعاون بين الدول والمشاركة الفعلية لاجتثاثها و نزع أسباب نموها وانتشارها[1].

لذا لابد من التفاعل الايجابي بين الدفاع والأمن لما لهما من أهمية بالنسبة للدولة الحديثة، فلم يعد الدفاع مقتصرا على القدرات العسكرية ولم يعد الأمن متعلق فقط بالحماية الجسدية والنفسية والمادية للأفراد والجماعات، بل لابد من تغيير هذا المفهوم ليشمل الجوانب المعقدة من المعاملات المستجدة في ظل العولمة التي تخطت كل الجوانب، فمهما يكن فإن الدفاع والأمن عنصران يشكلان المهام الرئيسية للدولة،فهي المسؤولة عن أمن مواطنيها داخليا وخارجيا عن طريق بناء العلاقة الاجتماعية وضبطها داخليا،و عن طريق الدفاع والدبلوماسية خارجيا ولا يمكن استبعاد التفاعل بين الدفاع والأمن باعتبارهما يشكلان جوانب داخلية وخارجية ومدنية وعسكرية، وتختلف هذه التفاعلات من دولة لأخرى بحسب تقديرها لشروط أمنها الخاص، فالأمن والدفاع يتميزان بالمرونة، التغيير لكن بالثبات والدوام.

المبحث الثالث: المفهوم الأوروبي لإستراتيجية الدفاع والأمن في المتوسط

المطلب الأول: المتوسط دراسة جيوسياسية

يعد البحر الأبيض المتوسط بحرا ذو أهمية كبرى على خريطة العالم السياسية فلا طالما لعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية كونه يعتبر شريانا حيويا في قلب الإستراتيجية العالمية ومحط أطماع الدول العظمى على مر العصور خصوصا تلك الدول ذات الطموح للسيطرة العالمية؟ فهو يمثل جزءا هاما من تاريخ البشرية جمعاء كونه ملتقى الحضارات والديانات وكذا الثقافات التي شكلت قلب العالم القديم.كما أنه أداة وصل حقيقية بين الشعوب التي سكنت ضفافه.

[1] – محمد غربي، **مرجع سابق**.

حيث لا يزال المتوسط بين المناطق التي كانت ولازالت تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة،فإنه ينفرد عن باقي البحار الموجودة على سطح الكرة الأرضية بخصائص واعتبارات جوهرية يأتي مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط قارات العالم الثلاث: آسيا، إفريقيا، أوروبا، كما يعد هذا البحر الجسر الرابط بين الشرق والغرب عن طريق مضيق جبل طارق،أما قناة السويس التي افتتحت عام 1869 فكانت سببا في تحول معظم الطرق الملاحية إليه والتي أدت إلى كثافة الحركة التجارية والعسكرية عبره، فضلا عن وجود مضايق والجزر التي لها أهمية كبيرة في مداخل ومخارج البحر[1].

فالبحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع ومقسم إلى عدة أحواض تقع في حدود ثلاث قارات(إفريقيا، أوروبا، آسيا) وله منفذ على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق ويتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس وبالبحر الأسود عبر مضيق الأردنيل وبحر الأدرياتيك والتي تعتبر المنافذ الطبيعية للبحر[2]. وتشارك في الساحل المتوسطي 22 دولة، إضافة إلى جزيرتي قبرص ومالطا، وتتمثل هذه الدول في ثلاثة أقسام:

–دول شمال المتوسط (أوروبية): فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، موناكو، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، الهرسك، يوغوسلافيا، ألبانيا، اليونان.

–دول الشرق المتوسط (آسيوية): فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا، تركيا.

– دول جنوب المتوسط (إفريقيا): الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر.

– إلى جانب الموقع الجغرافي المتميز للبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية فإنه كان مصدر للعديد من الثروات الإستراتيجية التي تعد حيوية بالنسبة لإقتصادات الدول

[1] – ويسام شكلاط، **الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000إلى2014 دراسة حالة جنوب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغاربية، جامعة مولود معمري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016 ، ص ص.161 163 .

[2] – قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص ص.53–55 .

الغربية الصناعية وتشمل هذه الثروات: الغاز والنفط وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية، وتظهر أهمية حوض البحر الأبيض من الناحية الاقتصادية من خلال دوره في العلاقات التجارية التبادلية على مستوى العالم،فهو كمعبر رئيسي للسفن،حيث تعبر يوميا220000 سفينة تجارية شحنتها تزيد عن 100 طن تقطع البحر الأبيض المتوسط في العام ما يعادل 30 ٪من النقل البحري في العالم و28 ٪من

تجارة النفط العالمية،و حوالي 370 مليون طن من البترول تعبر كل عام وبمعدل250 إلى300 عبور سفن بترولية في اليوم.

كما تعد الزراعة من بين القطاعات الاقتصادية المهمة في المنطقة المتوسطية وتسمى بـ"زراعة البحر المتوسط" وتشتهر بزراعة الحبوب،الخضراوات، الزيتون،أشجار النخيل...إلخ[1].

وانطلاقا من المعادلة الشهيرة لماكيندر Mackender John Halfard من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية،و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[2].فاعتبر ماكيندر أن قلب العالم هو المجال الأورو آسياوي، وأن من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم.و تمتد منطقة القلب من شرق سيبيريا إلى نهر الفولغا غربا ومن جبال الهمالايا جنوبا إلى بحر

[1] – سليمة بن حسين، **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004،2012)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،2013، ص.30 .

[2] – رتيبة برد، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى(5+5)** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر–بن يوسف بن خدة، 2009 ،بدون صفحة.

القطب الشمالي. وتحيط بمنطقة القلب جزيرة العالم،و هي هلال أو هامش ممتد من غرب أوروبا مرورا بالبحر المتوسط و إفريقيا و وصولا إلى جنوب شرق آسيا والصين[1].

المطلب الثاني: المنظور الأوروبي لإستراتيجية الدفاع والأمن لالتحاد الأوروبي في المتوسط

ان السياسات الاتحاد الاوروبي بعد نهاية الحرب الباردة بانعكاساتها المختلفة على البيئة الأمنية المتوسطية، يعالج المسائل والقضايا المتوسطية بمنطق ومصطلحات إقليمية"فعليا" مما استدعى تبني سياسات أوروبية اتجاه المنطقة لتحاول التأقلم مع إفرازات والاضطرابات الحاصلة في التوازنات التقليدية التي كانت سائدة: هذه السياسات الواردة في شكل مبادرات متكاملة ذات طابع أمني بالمفهوم الواسع للأمن تسعى لإرساء بناء متوسطي إقليمي تكون لأوروبا صفة القائد فيه، نظرا للعديد من العوامل التاريخية والجغرافية والجيوسياسية، ليبقى المتوسط حكرا على السياسات الأوروبية في إطار عملية مركزية تهدف إلى تحصنه من أي تدخل محتمل لقوى أخرى، وهو ما يفسر تعدد المبادرات الأمنية الأوروبية تجاه المتوسط[2] واليوم نجد أن الدول الأوروبية تهتم بشكل عام وبشدة بكل ما يجري من أحداث في منطقة المتوسط، وخاصة بعد سقوط الثنائية القطبية وبروز النظام الدولي الجديد، فأوروبا تعي جيدا أن أمنها واستقرارها مرتبط بصورة قوية بمدى استقرار وأمن المنطقة ككل، فهي لا تريد أن تغض البصر عن أي شيء يحدث في المنطقة، أوروبا حاولت على مر الزمن أن تستغل قوتها وتقدمها لتنفيذ ما تريد وبالطريقة التي تخدمها. ويعتبر الجانب الأمني الجانب الأصعب في نظرة أوروبا لمنطقة المتوسط، بل وحجر الزاوية لبقاء واستمرار الوضع القائم، فالأطراف الأوروبية تتولى المسألة الأمنية

[1] – زبيدة محسن،محمد حمزة بن قرينة، **محاضرات حول جيوبولتيك البترول في العالم، (لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014 ،ص.11 .

[2] – عمار بالة، **مكانة الواليات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011 .

في منطقة المتوسط اهتماما بالغا وتجعله في صدارة سياساتها واستراتيجياتها[1]. مما دفعها إلى اقتراح سياسة أمنية جديدة والتي تتمثل في السياسة الخارجية الأمنية والدفاعية المشتركة PESC, PESD وهذه السياسة ترتكز على خطوتين أساسيتين للأمن الأوروبي وهما:

– تطور التعاون السياسي الأوروبي ووضعه في إطار مؤسساتي ٍوادراج مجالين وهما السياسة الخارجية ووسائل الأمن.

– طموح الأوروبيين في استقلالية في مجال الأمن وهذا بوضع عمود أوروبي في مجال الأمن والدفاع[2].

فالإتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية والأمنية المشتركة يساهم في خلق الهوية الأوروبية التي تحدد نوعية المصالح وكيفية الوصول إلى تحقيقها[3].ولكن بالرغم من ذلك فالدول الأوروبية تحتفظ بالسيادة الكاملة على السياسات الخارجية لكل منهما، إلا أنهما يشتركان عددا من المصالح المشتركة التي من خلالها الاتحاد الأوروبي يمكن التحدث بصوت واحد ولعب دور رائدا أعلى الصعيد الدولي المنصوص عليه في معاهدة ماستريخت، فمن خلالها فإن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة توفر للدول28 وسيلة للعمل معا في مواجهة التحديات الدولية.

[1] – عزيز نوري، **مرجع سابق**، ص ص. 83.82 .

[2] – راضية ياسينة مزاني، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، أطروحة مقدمة لنيل ش‌هادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعالقات الدولية فرع العالقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011/2010 ،ص.120.

[3] – عزيز نوري، **مرجع سابق**، ص.89

الفصل الثاني

تطور البعد الخارجي لسياسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الارهاب دراسة في المدخلات

على الرغم من ولادة الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من نصف قرن، وتوسع هذا الاتحاد من ست دول إلى 27دولة في يومنا هذا ليضم قرابة 500 مليون نسمة، فضلاً عن وجود 3,1 بليوناً من البشر في 80 دولة مرتبطين بالاتحاد بأشكال مختلفة مثل المساعدات، الاستثمارات الأجنبية، التجارة والمال، كما يعيش ثلث سكان المعمورة في المجال الأوروبي في منطقة تخضع للتأثير الأوروبي .

وتؤكد الإحصائيات أن الاتحاد الأوروبي مسؤول عن ربع الناتج الاقتصادي على مستوى العالم، كما يمثل أضخم مشترٍ منفرد للسلع من البلدان النامية في العالم، وهو أكبر مانح للمساعدات بلا منافس. وفي ظل كل هذه العوامل ينشأ الثقل الجغرافي السياسي الحقيقي للاتحاد .وعلى الرغم من هذه المقومات إلاّ أننا لا نلاحظ بوضوح آثار هذا المسار الوحدوي في السياسة الخارجية الأوروبية، لأن هذه الأخيرة خضعت للعديد من المحددات الخارجية والداخلية والتي ستكون موضع البحث . وتعد السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي مطلباً رسمياً وشعبياً، فلا يستطيع زعماء أوروبا أن يرجعوا افتقارهم إلى القدرة على التعاون فيما يتصل بشؤون السياسة الخارجية إلى الرأي العام المعادي. فقد أظهرت دراسة مسح حديثة أجراها صندوق مارشال الألماني أن 88 %من الأوروبيين الذين شاركوا في المسح يريدون أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بقدر أعظم من المسؤولية في التعامل وتنبثق أهمية هذا البحث من التأثيرات السلبية التي نشأت عن التباين بين مع التهديدات العالمية [1]مواقف غالبية الدول الأوروبية بشأن الحرب ونتائجها وضبابية المواقف الأوروبية وعدم وضوح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وافتقادها للعديد من آليات التأثير.

[1] - مارتي أهتيساري، ويوشكا فيشر، ومابل فان أورانجي - تمكين أوروبا الراية القطرية 2007.

المبحث الاول السياسة لخارجية الأمنية المشتركة

إن فكرة إن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي . ولكن الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال السياسة الخارجية كانت أقل تقدماً من الجهود التي بذلت في مجال السوق المشترك والعملة الموحدة .

إلا أن التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار دول الشيوعية قادت الاتحاد إلى مضاعفة جهوده في التحدث والفعل بشكل موحد-ما قاد إلى نتائج إيجابية .

المطلب الاول تطور السياسة لخارجية الأمنية المشتركة

تاريخياً مرت عملية تشكل سياسة خارجية للاتحاد بمحطات مهمة نذكر منها :

أولاً-الخطوة الأولى كانت محاولة طموحة في 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي، وجمعت كلاً من الدول الأعضاء فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، والتي فشلت في الدقيقة الأخيرة .[1] لكسمبورغ، إيطاليا وهولندا، لكنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها لأنّها تمس السيادة القومية الفرنسية. وقد كانت تلك الخطة الدافع للقادة الأوروبيين لإضفاء صبغة سياسية على تعاونهم الاقتصادي من أجل التنسيق في مجال السياسة الخارجية .

ثانياً-المحاولة الثانية كانت في تشرين الأول 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى " التعاون السياسي الأوروبي European Cooperation Political على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية .وتحت هذا العنوان بدأت تظهر بيانات الاتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم، أو تدعم الأمم المتحدة والمبادرات السلمية حول العالم، ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار .

[1] - http;//europa.eu/pol/overview-en.htm Europa-Overveiws of the European Union activities- syndicate .orgwww.project - foreign security policy

ثالثاً-معاهدة ماستريخت: التي وقعت في 7/ 2 /1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1/ 11 /1993، وأسست الاتحاد الأوروبي الذي هدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية، في الشؤون الاقتصادية والمالية، وأنشئت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد، ودفاعية تُستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تنضج الظروف، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية .وجاءت معاهدة أمستردام 1997 مكملة لهذا المشروع، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الاتحاد لأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزءا لا يتجزأ من آليات قرار لاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها وهي [1] :

- في حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد .

- صيانة استقلال الاتحاد، وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص ماستريخت، ويتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة أمستردام 1997 والتي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي –خارجي وأمني –داخلي في آنٍ معاً .- المحافظة على الأمن والسلم الدوليين

- تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب اتفاقية لشبونة 1992/6 دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان .

ويرى منتقدو ماستريخت أنّه يمكن تشبيه الاتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاقية ماستريخت بمركبة تسيرها ثلاثة محركات متباينة القوة: الأول يقوم بتشغيل الآليات التي تعمل على توحيد السياسات ولاسيما النقدية والاقتصادية أما الثاني فيقوم بتشغيل الآليات التي تستهدف تنسيق السياسات الخارجية والأمن الأوروبيين فقد نصت معاهدة ماستريخت على ضرورة بذل جهد أكبر لبلورة سياسة أوروبية خارجية وأمنية مشتركة من خلال "تعاون منظم ومنسق بين الدول الأعضاء "وعلى "إجراءات أو أفعال مشتركة

[1] - محمد مصطفى كمال –فؤاد نهرا صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية ـــمركز دراسات الوحدة العربية 2001 ص 131- 132 .

يصدر بشأنها قرارات من المجلس تتخذ بالإجماع، في حين يقوم المحرك الثالث بتشغيل الآليات التي تستهدف تحقيق التعاون في مجالات القضاء والأمن الداخل .

ويؤخذ على هذه الاتفاقية بأنها جعلت من الدول الأعضاء فاعلين أساسيين في كل تحرك مشترك في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أي أن الدول لا تلتزم بهذا التعاون إلا بعد تحديد أهدافها الخاصة »[1]

– روبير شومان ولد في 29 يونيو 1886 في لوكمبورغ، وتوفي 4 سبتمبر 1963، كان سياسي الماني فرنسي، شغل منصب رئيس الوزراء في فرنسا وأعد أيضا كوزير خارجية فرنسي الطريق لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وهو يعتبر من الأباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي 1950: تصريح روبير شومان الذي اقترح من خلاله إنشاء المجموعة الأوروبية الفحم والصلب [2] .

• 1951: دخلت حيز التنفيذ المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في معاهدة باريس.

• 1957: معاهدة روما إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية[3].

• 1958: تأسيس الجمعية البرلمانية الأوروبية وفي نفس السنة.

• 1958: إقامة محكمة العدل للمجموعة الأوروبية.

• 1965: توقيع معاهدة بروكسيل حيث أصبح لجنة مشتركة واحدة ومجلس واحد، وقد دخلت حيز التنفيذ 1967، وقد أطلق عليه اسم السوق الأوروبية المشتركة أو المجموعة الأوروبية الاقتصادية[1].

[1]– نبيل زغبي: أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، (مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011–2012)، ص 76. .

[2] –République Française, ministère des affaires étrangères, guide de la PESC, Août 2006, pp 80–81.

[3]– عبد الحكيم الفلالي: الاتحاد الأوروبي نحو إندماج شامل ، تاريخ الاطلاع2021/06/11

hakim–aikid@yahoo.fr

• 1973: بداية توسيع الاتحاد الأوروبي بعد انضمام الدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة ثم تليها "معاهدة ماستريخت "والتي وقعت في1992/02/07 بعد توحيد ألمانيا والتي دخلت حيزا لتنفيذ في 01/11/1993 والتي نصت بتعويض المجموعة الاقتصادية، بالاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي والأمن الدولي وكذا تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية في الشؤون الاقتصادية والمالية[2].

وبعد التوقيع على معاهدة ماستريخت أعطي الاتحاد هوية سياسة زادت من البعد الاقتصادي لأوروبا وأمنها المشترك من خلال تأسيس لسياسة خارجية وأمنية مشتركة والتدرج نحو سياسة دفاع مشتركة، الاهتمام بشؤون الداخلية والعدل وسياسة الهجرة وذلك بإنشاء وحدات عسكرية أوروبية مشتركة كالقوة الأوروبية الأرضية المشتركة (EUROFOR) والقوة الأوروبية البحرية المشتركة (EUROMARFOR) في ماي 1995[3].

ثم جاءت معاهدة "أمستردام 1997 في هولندا مكملة لمعاهدة ماستريخت من خلال إدماج وإدخال أوروبا الغربية داخل الاتحاد الأوروبي، وجعل المهمات الدفاعية جزء لا يتجزأ من آليات قرار الاتحاد، وكذلك قامت معاهدة أمستردام والتي دخلت حيزا للتنفيذ

---

[1]– رقية غربي: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة ، (مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولة، تخصص سياسية مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2011–2012)، ص ص 62

[2] –Politique étrangère : objectifs instruments et réalisations.www.europarl, europen/ftu/pdf/fr/ftul–6.1.1.vdf

الإطلاع2021/05/31

[3]– سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص 48

عام 1999 ببعض التعديلات التي نصت في معاهدة ماستريخت 1992، وذلك بزيادة التركيز على المواطنة وحقوق الأفراد وعلى المزيد من الديمقراطية، وذلك بزيادة سلطات البرلمان الأوروبي، وكذا تحقيق الحريات الاجتماعية والاهتمام بالأمن والعدالة، ومع انتهاء الحرب الباردة فقد واجهت أوروبا ثلاث خيارات، أولهما بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة ومستقلة بشكل كامل، وثانيها تدعيم الذرع الأوروبي في إطار الناتو NATO" من خلال تدعيم ابنيته وغاياته وأسلوب صنع القرار داخله، أما ثالثهما، هو المنهج الذي اتبعه الأوروبيون فهو توفير قدرات ذاتية وفاعلة للاتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار الارتباط بأبنية الناتو بعد تعديلها والعمل على بناء قوة أمنية دفاعية أوروبية بحتة دون المظلة الأمريكية.

وحتى نهاية التسعينات، تطور مسار بناء وتكريس سياسة خارجية أوروبية مشتركة، ففي اجتماع مجلس أوروبا في (كولونيا) سنة 1999، تم التوصل إلى اجتماع حول إعطاء الاتحاد الأوروبي دور أقوى في إدارة الشؤون الدولية، عن طريق تقوية سياسة دفاعية وآلية عسكرية ذاتية، وهياكل مؤسسة الصنع واتخاذ القرارات وفي الأثناء تم إنشاء منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وعين (خفيي سولان) ، كأول ممثل لهذه السياسة، وتتمثل مهامه في مساعدة مجلس الوزراء على تحضير وصياغة كل ما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة[1].

ثم جاءت قمة "هلنسكي" سنة 1999 عاصمة فلندا للبحث عن أسباب فشل وعجز الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات وخاصة أزمة كوسوفو، أين فشل الاتحاد فيها فشلا

[1]– حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد5 ، عند1، 2009، ص622

ذريعا، فتم في هذه القمة، الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم والقيام بعمليات إدارة الأزمات[1].

ثم كانت قمة نيس في ديسمبر 2000 والتي وضعت القواعد العملية للنواة القوة العسكرية الأوروبية، كما أقرت إنشاء لجنتين لتسيير هذه القوة، وهما اللجنة السياسية واللجنة الأمنية[2].

وفي سنة 2007 استحدثت معاهدة لشبونة في البرتغال منصب رئيس الاتحاد الأوروبي كما أقرت تنشيط السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتفعيلها، وذلك بالإعلان عن نهاية العمل الروتيني للرئاسة الأوروبية في العلاقات الخارجية ووضع أهداف الاتحاد الأوروبي الخارجية بشكل مبسط وواضح، كما تم تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديدة وفصله عن مجلس الشؤون الخارجية الجديدة وفصله عن مجلس الشؤون العامة ومازال مسار بناء سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة قائما إلى الآن.

المطلب الثاني: صور وآليات السياسة الخارجية الأمنية المشتركة.

نصت معاهدة ماستريخت مجموعة من الآليات والأشكال وترتيبات متعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بغرض جعل عمل الاتحاد أكثر تماسكا وأكثر فعالية في هذا المجال وقد حددت معاهدة ماستريخت 3 آليات ومن أهمها هي الاستراتيجيات المشتركة، العمليات المشتركة، المواقف المشتركة.

[1]– خافيير سولان "Javier Solan": فيزيائي التخصص وأستاذ جامعي قبل أن يكون وزيرا في الحكومات الأسبانية لمدة 13 سنة، وأمين عام لحلف الشمال الأطلسي قبل أن يصير الممثل السامي للسياسة والأمن الأوروبي بين 1999-2009

[2]– محمد مجدان: تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة سيادة أوروبا اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، نموذجا، مجلة القصر، ع11، ص 275

1-الاستراتيجيات المشتركة:

هذه الإستراتيجية تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحدود المعالم لعلاقة إستراتيجية يراد لها أن تربط بين الاتحاد الأوروبي وبين الدولة أو مجموعة معينة من الدول تحتل موقعا أو مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو إقتصادية أو غيرها ويتولى [1] المجلس الوزاري اقتراح الاستراتيجيات المشتركة والمتعامل بها بين دول الأعضاء أو مع الدول الأخرى وهذه الاستراتيجيات يتم إقرارها وتنفيذها من قبل المجلس الأوروبي (القمة الأوروبية) وذلك بعد[2].

دراستها وتحديد أهدافها، والمدة أو المرحلة الزمنية التي تستغرقها، وكذا حجم الموارد المالية لتحقيقها، ومن أهم هذه الاستراتيجيات نجد الاستراتيجيات المشتركة مع روسيا، والإستراتيجية المشتركة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط، مشروع برشلونة، الشراكة الأورو متوسطية.[3] .

2- العمليات المشتركة:

يعتبر من أهم القرارات التي تم المصادقة عليه من قبل الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة في يونيو 1992، وهي إجراءات يتخذها الاتحاد لتحقيق سياسة في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة، ويعطيه طابع عملي مشترك، وتعني هذه الفكرة ضرورة تسجيل كل الوسائل البشرية والمعرفية والمادية لخدمة أهداف ملموسة وتطبيق عمل مشترك، وهذه العمليات قد يظطر الاتحاد

[1]- محمد مجدان ، مرجع سابق، ص276

[2]- محمد فرج انور، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط لإعلان برشلونة نموذجا، دراسات دولية، عددو3، دون سنة نشر، ص 83.

[3]- رقية غربي، مرجع سابق، ص 104

الأوروبي أو يطلب منه القيام بها بمفرده أو بالتعاون مع دول ومنظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية، وهذه العمليات تتمثل في الإغاثة الإنسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام والأمن في المناطق بها أزمات أو نزاعات[1].

3- المواقف المشتركة:

وهي مواقف تبين الاتحاد الأوروبي في بعض المواقف الدولية، إما من خلال إصدار بيانات مشتركة، كتعبير عن التعاطف والتفهم واظهار حسن النية ومشاعر النية والرضا، أو الإستنكار والرفض والغضب، تجاه طرف معين أو اتجاه سلوك محدد لبعض الأطراف، أو إما من خلال إجراءات عملية كفرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية وفي هذه الحالة يتعين أن تصدر المواقف المشتركة عن مجلس نفسه بالإجماع الوزراء أو عن المجلس الأوروبي .

المطلب الثالث: دوافع إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

تعددت الدوافع التي أدت إلى قيام سياسة خارجية وأمنية مشتركة بين دوافع تتعلق بالجماعة نفسها من حيث ظروفها وتركيبتها أهدافها وتطور مسارها التكاملي، وبين أخرى تتعلق بالمحيط والبيئة الدولية التي تتواجد فيها الجماعة والتي تؤثر فيها وتتأثر بها، وبذلك قسمت هذه الدوافع إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية[2].

1-الدوافع الداخلية:

قبل الدخول مباشرة في ذكر دوافع ظهور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بعد الحرب الباردة، من المهم الرجوع قليلا إلى فترة الحرب الباردة للتعرف حول السبب الأساسي الذي كان وراء ظهور مشروع لتوحيد السياسة الخارجية لدول الجماعة الأوروبية

[1]- راضي ياسينة مزاني، مرجع سابق، ص ص 129-130

[2]- محمد مجدان، مرجع سابق، ص277

خلال فترة ستينات القرن العشرين رغم تبني لذلك المشروع، الذي كان مبادرة فرنسية تمثلت في خطتي فوشيه التين طرحهما الرئيس ديغول، بهدف إنشاء قوة دولية ثالثة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وقادرة على انتهاج سياسة خارجية جديدة باتجاه دول الكتلة الاشتراكية والعالم الثالث، وبذلك لقى المشروع معارضة دول البنيلوكس خاصة هولندا المؤيدة للتضامن الأطلسي والدور الريادي لأمريكا حيث طرحت دول البنيلوكس مسألة القبول المبدئي البريطانيا داخل الجماعة كشرط لمباشرة التعاون السياسي، وذلك لضمان عدم تحقيق طموح رد الفعل وتصريحه ومن أجل تقويم هذا الضعف يجب وضع آلية استباقية أكثر مبادرة جديرة بالتأثير في الأحداث في مرحلة متقدمة، خاصة وأن الأزمات «حرب الخليج الثانية وأزمة يوغوسلافيا» ومجمل التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة في بداية تسعينات القرن 20 أثبتت بما لا يدع مجالا للشك عجز هذا النظام عن التعامل مع تلك التحولات والأزمات[1].

الوحدة الألمانية: وتعد عاملا محضرا في تطويل سياسة خارجية أوروبية، فبعد عملية التوحيد التي جرت عام 1990 جعلت دول الجماعة يتساؤلون عن جهة السياسة الخارجية الألمانيا الموحدة، مع العلم أن المسألة الألمانية شغلت الأوروبيين عند نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت من أهم دوافع التكامل الأوروبي وبعد نهاي الحرب الباردة خلال عملية البحث عن أفضل طريقة للتأطير السياسة الخارجية الألمانيا التي ينظر إليها على أنها عدو محتمل، ورغبة من دول الجماعة خاصة فرنسا وانجلترا اللتين أرادنا إبقاء السياسة الخارجية الألمانيا مرتبطة بالقيم الغربية تقرر دمج السياسة الخارجية الألمانيا في سياسة خارجية للجماعة الأوروبية ككل.

[1]– رقية غربي، مرجع سابق، ص ص 96–97

الدفاع عن مصالح دول الاتحاد وتعزيزها من خلال عمل متماسك للاتحاد الأوروبي.

الدوافع الخارجية:

أدت نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي إلى وقوع جملة من المتغيرات والأحداث التي ساهمت بدرجات مختلفة في دفع دول الجماعة الأوروبية إلى تطوير سياسة خارجية وأمنية مشتركة ومن بين هذه الدوافع:

– نهاية الحرب الباردة تعني نهاية الصراع بين الشرق والغرب والذي كان يمثل السبب الأساسي الذي أدى إلى التكامل الأوروبي، لذلك رأت دول الجماعة أنه لا بد من البحث عن مشروع جديد ومبادرات جديدة لضمان استمرار التعاون الأوروبي والهوية الأوروبية.

– شكل تفكك الاتحاد السوفياتي دوافع عديدة للأوروبيين في هذا المجال، أهمها أنه أظهر رغبة حول الجماعة في استعادة دورها على الساحة الدولية الذي فقدته تدريجيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فانهياره أتاح الفرصة للجماعة الأوروبية أن تكون واحدة من القوى الكبرى في العالم.

– نهاية الحرب الباردة أحدثت خللا في توازن القوى كما أحدثت تغيير في مفهوم القوة نفسه، على هذا الأساس لا يمكن للدول الأوروبية أن تمارس النفوذ أو أن تعمل بشكل انفرادي، بل من الأفضل أن تعمل جماعة من أجل خلق سياسة أوروبية فعلية جديرة بأحداث التوازن مع القوة العظمى أمريكا.

– نهاية الثنائية القطبية بانهيار الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد بشكل عدوا كما كان في السابق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى تغيير استراتيجيات وأهداف هذه الأخيرة، حيث لم تعد أوروبا تمثل أولوية بالنسبة لها. وبالتالي على الجماعة الأوروبية مواجهة تحد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من القارة الأوروبية فالمظلة النووية

الأمريكية التي كانت تحمي أوروبا خلال فترة الحرب الباردة يمكن أن تنسحب في أي وقت مما دفعها إلى خلق سياسة أمنية خاصة بها.

– ومع احتمال بقاء المظلة الأمريكية فإن ذلك لا يعفي الأوروبيين من البحث عن بديل السلاح النووي الذي لم يعد في مقدوره القضاء على الأخطار والتهديدات الجديدة في عالم بعد الحرب الباردة، حيث أن مفاهيم الأمن والدفاع قد تغيرت عن السابق عندما كانت تعني سلامة إقليم الدولة من الهجوم العسكري الاتي من الخارج، بل أصبحت التهديدات غير عسكرية والتي هي سمات انكشاف المجتمعات المعاصرة وتتعدد هذه الأخطار بين الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، تدفقات الهجرة غير الشرعية، التدهور البيئي...وغيرها. [1].

– الضغوط الدولية الممارسة من قبل بعض الفواعل التي تنتظر من الاتحاد الأوروبي أن يقوم بدور عالمي فعال، وهذه الضغوطات تأتي خاصة من الفواعل المشاركة أو المتورطة في قضايا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتدخل فيها وعلى سبيل المثال النزاع العربي الإسرائيلي والذي ينتظر دورا من جانب الاتحاد الأوروبي يوازي التحيز الأمريكي الإسرائيل، والتأخر في التدخل الدبلوماسي والعسكري من جانب أمريكا والناتو في أزمة يوغوسلافيا سابقا أثبت أن هناك فواعل دولية تنتظر تحرك الجماعة الأوروبية.

– سعي الاتحاد الأوروبي لخلق سياسة خارجية وأمنية مشتركة يمثل عملية تكيف من جانبه مع الحقائق الدولية الجديدة، وهو بمثابة إجابة ملموسة على تحديات عالم ما بعد الحرب الباردة، كما يعتبر تجسيدا لوعي بعض أعضائه بالدور المنوط به مستقبلا، حتى لا يبقى العملاق الاقتصادي قزما سياسيا.

[1]– الإستراتيجية الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة تاريخ الاطلاع: 02/08/2017 ، 13:59 ,pdf.p,29,30,31 الفصل.%20الأول/950/3/kesis.univ-biskra.dz

ونتيجة لكل تلك الأسباب الداخلية والخارجية حاولت الدول الأعضاء في الجماعات الأوروبية تطويل التعاون السياسي بينها بشكل أكبر من خلال تنسيق سياستها الخارجية تدريجيا حتى تتمكن من توجيهها في مواجهة القضايا والمسائل التي تهمها على الساحة الدولية والارتقاء بالاتحاد الأوروبي إلى مصاف القوى الفاعلة الكبرى عالميا [1].

المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

لقد حددت معاهدة ماستريخت الأهداف المتعلقة ب (PESC) ويتضمن معاهدة مجموعة من الأهداف يعمل عليها الاتحاد الأوروبي في ظل السياسة الخارجية وهي:

- الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز الأمن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في جميع أشكاله.
- الحفاظ على السلام ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الدولي، المطابقة للمبادئ الأساسية التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مبادئ اتفاقية هلنسكي والأهداف التي جاءت في ميثاق باريس.
- تعزيز التعاون الدولي.
- تنمية و تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي[2].
- الاتحاد يسعى إلى إقامة تعاون منظم بين الدول الأعضاء من أجل إدارة سياستهم المشتركة وفقا للمواد المنصوصة في معاهدة ماستريخت.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان ذات الهدف الأساسي المتمثل في القضاء على الفقر.
- تشجيع التكامل بين جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك إلغاء التدريجي

[1]– نفس الموقع

[2] –Sans le nom, La politique étrangère et de la sécurité commune (PESC), unité 'Etudes européennes, pp 31–32.

للقيود المفروضة على التجارة الدولية.

– المساعدة في تطوير التدابير الدولية لصون وتحسين نوعية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية العالمية لضمان التنمية المستدامة". [1].

– حماية استقلال الاتحاد الأوروبي ككيان، واستقلال أعضائه وتقوية أمن الاتحاد وأمن دوله.

المبحث الثاني: السياسة الأمنية الأوروبية للدفاع والأمن (PESD)

المطلب الأول: تطور سياسة الدفاع والأمن

1–دور الرئاسة السويدية: (PESD)

تولت السويد رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2001 إلى 30 جوان 2001 وقد أضفت لمسة شخصية على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وهذا بإعطاء دفعة قوية لتطوير القدرات المدنية لتسيير الأزمات والوقاية من النزاعات وكذا تطوير العلاقات مع بعض المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا، بالإضافة إلى شركاء الاتحاد الأوروبي كروسيا، كما عرفت هذه المرحلة تواصل العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ودخول المؤسسات الدائمة حيز التطبيق، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الرئاسة السويدية ساهمت في وضوح مسار المراحل اللاحقة من التعاون الأوروبي في مجال الأمن والدفاع.

فكان أحد أهم نقاط الرئاسة السويدية يرتكز على جعل الأجهزة الجديدة للاتحاد الأوروبي أجهزة دائمة، لذلك أصبحت اللجنة السياسية والأمنية (COPS) إجرائية منذ

[1] –Politique étrangère : objectifs, instruments et réalisations (fiche technique sur l'Union européen, 2017.)

22 جانفي 2001، ثم اللجنة العسكرية (CM) في أفريل 2001، وأركان الجيش (EMUE) في 11 جوان 2001.

شهدت هذه الفترة كذلك تنظيم مجموعة من أعمال قبل تنفيذ سياسة التدريبات العسكرية التابعة لاتحاد الأوروبي، والأخرى المشتركة مع منظمة حلف الشمال الأطلسي، وكان أول عمل في 18 جوان 2001 وهو المتعلق بتطوير إجراءات التسيير العسكري والمدني للأزمات وهذا بهدف اتخاذ قرارات فعالة ضمن الاتحاد الأوروبي، وكان الأمر يتعلق بتجربة الهياكل الجديدة السياسة العسكرية التي تم تنصيبها في الاتحاد الأوروبي، وتفاعلها مع باقي الهياكل الموجودة كالمفوضية الأوروبية وحلف الشمال الأطلسي، وكان مجلس الشؤون العامة قد صادق في 14 ماي 2001 على وثيقتين: الأولى حول سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال التدريبات والثانية حول تدريبات الاتحاد الأوروبي وقد تم الاتفاق على أن سياسة التدريبات تقوم على:

– الميكانزمات والهياكل الداخلية للاتحاد الأوروبي وخاصة التفاعل بين مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء.

– استعمال كل الوسائل المدنية والعسكرية الموجودة والتفاعل بينهما.

– الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي في إدارة الأزمات.

– استشارة منظمات دولية أخرى كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي والتعاون معها.

– استشارة شركاء آخرين وإشراكهم.

2–تطوير القدرات العسكرية:

ركزت الورشة الثانية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع على تطوير القدرات العسكرية الأوروبية، علما أن الرئاسة السويدية عمقت جداول القوى التي اقترحتها الرئاسة

الفرنسية، وقد تم القيام بعمل هام في هذا المجال وكانت الأعمال مبنية على وثيقة قدمتها بريطانيا تحت اسم (capacities, the substance food and thought, European 2001).

وقد كان الغرض منها الوصول إلى الأهداف العامة والقدرات المشتركة، وخاصة الوقوف في وجه الثغرات الموجودة وقد تم اقتراح جداول أخرى، كما أكدت الوثيقة على القدرات والمحافظة على التزام الدول في هذا المجال، وكذا التعاون في إطار متعدد الجنسيات سواء تحت لواء الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، إلى جانب إقامة لقاء ثاني حول القدرات، مع الأخذ بعين الاعتبار المحيط وتطوره، والاتصال بين السلطات السياسية والرأي العام.

في اجتماع غير رسمي لوزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي بروكسل في أفريل 2001 ركز الوزراء على فكرة لقاء ثاني حول القدرات العسكرية الأوروبية الذي انعقد لاحقا في نوفمبر 2001، والأمر هنا لا يتعلق بلقاء تجنيد القوي وانما بتطوير القدرات، فأول لقاء يسمي لرؤساء أركان الجيوش الأوروبية كان في 23 ماي 2001، وقد تم التركيز في, الثغرات وكان هدفه الرئاسة البلجيكية بعد السويدية هو متابعة كل هذه الأعمال.[1] .

المطلب الثاني: صور وآليات السياسة الأوروبية الدفاعية الأمنية (PESD)

1-اتحاد غرب أوروبا:

[1]- راضية ياسينية مزاني، مرجع سابق، ص ص 309-313.

نشأ اتحاد أوروبا الغربية بموجب معاهدة بروكسيل 1948 المسمية معاهدة التعاون الاقتصادي والثقافي والدفاع الذاتي"، وكان بين بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا، وبموجب اتفاقية باريس عام 1954 انضمت ألمانيا الفدرالية وإيطاليا للمعاهدة واتخذت مسمى "اتحاد غرب أوروبا" وفي نوفمبر 1988 انضمت اسبانيا، البرتغال وأخيرا اليونان في نوفمبر
1992.

ومع توقيع معاهدة واشنطن 1949 الحلف الأطلسي أحيلت للحلف المسؤوليات العسكرية الواردة في معاهدة بروكسل، وبدا الجدل الأوروبي حول الجدوى من وجود معاهدة بروكسل بعد انتقال المسؤوليات العسكرية له، وكانت من بين أهداف اتحاد غرب أوروبا قبل
نهاية الحرب الباردة:

– الدفاع المشترك كإجراء ردعي لأي توسع سوفياتي في أوروبا ناتج عن الصراع على مناطق النفوذ بين المعسكريين السوفياتي والأمريكي.

– التهيؤ لاحتمال عودة ألمانيا إلى الاستراتيجية العدوانية خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية خططت لإعادة تسليحها ولكنها وضعت تحت الآلية الأمنية الأطلسية، فقد ساهمت مسألة إعادة تسليح ألمانيا بدورها في قيام اتحاد غرب أوروبا بسبب المخاوف الأوروبية وخاصة الفرنسية من عودة الخطر الألماني، ومنظمة اتحاد غرب أوروبا منذ نشأتها وهي تهتم بالتنسيق السياسي العسكري الاقتصادي والثقافي وبقي نشاطها ينحصر في المجال الدفاعي حيث تنص معاهدة بروكسل على:

* الدفاع عن أي دولة ذات عضوية تعرضت للعدوان.
* إمكانية التدخل في حالة أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.

* تشكيل قيادات مشتركة مع الحلف الأطلسي لكسب الخبرة (لكن الحلف انتزع هذه المهمة).

ويعتبر اتحاد غرب أوروبا أول منظمة تهتم أو جاءت لوضع سياسة أمنية ودفاعية مشتركة غربية حيث أن جميع الاتحادات والمنظمات التي تلته لعبت نفس الدول الذي سطره اتحاد أوروبا الغربية من خلال هذا رأى الاتحاد الأوروبي أن ضرورة تغيير نهج المنظمة بات ضروريا من أجل تكامل أوروبي أشمل يشمل جميع المبادئ (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) ولا ينحصر فقط في القضايا الأمنية والدفاعية حيث تمثل دوره في بداية تأسيسه حول مراقبة حضر التسلح لألمانيا وتنميط الأسلحة بين الدول الأعضاء ليشهد في الثمانينات تغيير في المهام نتيجة عاملات أساسيان.

1) القانون الأوروبي الموحد الذي نص في المادة 06/30 على ضرورة إيجاد تعاون أوروبي في المسائل الدفاعية وفي الأبعاد السياسية والاقتصادية للسياسة الأمنية.

2) الزوال التدريجي لأسباب الحرب الباردة مع قمة ريكيافيك"[1]. ومع اتفاقيات (start) النزع التسلح ومنع التسلح كما اعتمد على اتحاد غرب أوروبا كمنظمة تمنع أي استعمال منفرد لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي للقوة العسكرية ضد بقية الدول الأعضاء، إلى جانب سعيه لمنع انتشار الأسلحة النووية داخل الإقليم الأوروبي.

ومع معاهدة ماستريخت 1991 دخل اتحاد غرب أوروبا في صلب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مما منح بعدا أساسيا للقضايا الأمنية والدفاعية في تنسيق سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والداخلية فالمادة 4/1 من المعاهدة تنص على ما يلي: «تضم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الاتحاد

[1]– ريكيافيك: هي قمة عقدت عام 1986 بين الرئيسان الأمريكي رونالد ريغن و السوفياتي ميخائيل غورباشوف في العاصمة الإسلاندية و كانت حول خفض الترسانة النووية و مستقبل العلاقات بينهما

الأوروبي، بما فيها مسألة الإعداد السياسة دفاع مشتركة قد تؤدي إلى تشكيل نية دفاعية مشتركة». .

فمعاهدة ماستريخت عكس القانون الأوروبي الموحد الذي لم يتضمن بنودا واضحة فيما يتعلق ببناء أو وجود سياسة أمنية مشتركة فهي قد اعتبرت هذه الأخيرة (سياسة أمنية أوروبية) هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأوروبية الجديدة، كما كانت قمة ماستريخت 9-10 ديسمبر 1992 ميلادا جديدا لاتحاد أوروبا الغربية.[1].

من خلال معاهدة ماستريخت، والتي رغم أنها تنص على أنها السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، تتضمن المسائل المتعلقة بالأمن الأوروبي بما في ذلك تحديد سياسة دفاع مشتركة يمكن أن تقود في وقت لاحق إلى دفاع مشترك، إلا أن المعاهدة لا تنص على تزويد الاتحاد بهياكل، أو ترتيبات أو مواد لازمة لتحقيق هذا الطموح، حيث أنها عهدت بمهمة إعداد وتنفيذ القرارات المتعلقة بمجال الدفاع إلى منظمة اتحاد أوروبا الغربية، التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة جزء من تطور الاتحاد الأوروبي، كما أن سياسة الاتحاد الأوروبي المتضمنة في هذه المادة J4[2]. لا تمس التزامات الدول الأعضاء في مجال الأمن والدفاع الناجمة على انضمامها لحلف الناتو، هذا فضلا عن أن مسائل الدفاع لا تخضع الآلية النشاطات المشتركة.

تطور النقاش بعدها حيث اقترحت بعض دول الاتحاد الأوروبي إنشاء هوية أوروبية للدفاع والأمن ((Identité européenne de sécurité et de défense IESD))، إلا أن الفكرة لم تحصل على موافقة جميع الأطراف، حيث انقسمت الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، ففي حين أبدت بعض الدول الأعضاء رغبتها في إنشاء

[1]- قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، (مذكرة مقدمة ليل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2010-2011)، ص ص 58-60.

[2]- المادة 14 من الفصل الخامس من معاهدة ماستريخت 1992

هوية أوروبية، اعترضت دول أخرى على هذه الفكرة و رأت أن أمنها يعتمد على حلف الناتو"[1]. وذلك من خلال السماح باستعمال الموارد العسكرية للناتو في العمليات التي تخضع لقيادة والرقابة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لاتحاد أوروبا الغربية. الأمر الذي استبعد إمكانية قيام دفاع أوروبي خاص ومستقل.

على هذا الأساس أبقت معاهدة أمستردام (1997) على احترام التزامات الدول الأعضاء الناشئة عن معاهدة خلف الأطلسي ومع ذلك حاولت المعاهدة إدخال بعض الإصلاحات على مجال السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة حيث نصت المادة J7 منها على توثيق الصلة باتحاد أوروبا الغربية، إلى حين أن يتم إدماجه في الاتحاد الأوروبي لاحقا. بذلك تكون قد أدمجت مهمات "بترسبرغ "Petesberg" التي كان يضطلع بها اتحاد أوروبا الغربية منذ 1992، رسميا في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتشمل هذه المهام، مهمات إنسانية مهمات الإنقاذ، مهمات حفظ السلام، مهمات القوات القتالية لإدارة الأزمات، كما أوجدت المعاهدة أجهزة جديدة، وهي وحدة التخطيط والإنذار المبكر واستحدثت منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة . [2].

المطلب الثالث: إدارة الأزمات والاستجابة لها.

[1]– يمثل هذا الإجراء حل وسط، حيث قيلت الولايات المتحدة بإنشاء هوية أوروبية في مجال الدفاع والأمن، يستفيد خلالها الأوروبيون باستقلالية أكبر داخل الناتو دون أن يخرجو عن سياسة الولايات المتحدة

[2]– رقية غربي، مرجع سابق، ص ص 110-111

يتعين على الاتحاد الأوروبي بناء قدرة الإنذار المبكر والوقاية للشركاء والتي تتيح شراكات وثيقة في الحماية المدنية والتعاون مع آلية الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي، يمكن النظر أيضا في مسألة الحصول على الصور التي يوفرها مركز الأقمار الصناعية التابع للاتحاد الأوروبي في ضوء احتياجات الاستجابة للأزمة، وذلك وفقا لقرار يتخذ بحسب الحالة القائمة. وستكون المرونة في البرمجة واستخدام السياسة الأوروبية للجوار و الأدوات المالية الاخرلي اساسية في هذه المقاربة. تنسيق العمل الأمني ضمن آلية الجوار الأوروبية مع الأنشطة الأوسع نطاقا لسياسة الخارجية والأمنية المشتركة السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، والأعمال الثنائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وللمنظمات الدولية والمعنية. كما يجب مضافرة الجهود مع أدوات أخرى وإيجاد روابط مع الأعمال الإنسانية القائمة على مبادئ واحتياجات معنية، فظلا عن القدرة على التكيف والمواجهة وترسيخ الاستقرار وعملا بالمقاربة الشاملة، سيكون دور الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالاته أساسا في تصميم الدعم في القطاع الأمني وتنفيذه[1].

-بعثات حفظ السلام:

في خطاب الرئيس الجمهورية الفرنسي جاك شيراك" في 13 جويلية 2003 اشار إلى كل العمليات التي ساهمت فرنسا كعملية اليكورن" "Licorne" في القرن الإفريقي ومكافحة الإرهاب الدولي في أفغانستان والخليج العربي.

وهنا أشار إلى عمليات "هيراقلس" "Herakles" و باكمير" "Pakmyre' وعمليات "Artemis" التي كان لها الهدف التقليل من الصراعات الأأثنية في إيتوري، وصرح أن هناك أكثر من 14000 جندي فرنسي تم نشرهم في عدة عمليات لخدمة الأمن

[1]– المفوضية الأوروبية الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية الاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، ، 18 تشرين الثاني، 2015، فصل .15

والاستقرار في العالم، وكان هدف قانون البرمجة العسكرية الفرنسي لسنوات 2003-2008 الذي صادق عليه البرلمان هو التزويد بالوسائل للقيام بهذه العمليات.

وفي المجال المدني أطلق الاتحاد الأوروبي القاعدة القانونية المهمة "Eujst – Themis' جرجيا في 16 جويلية 2004 وخطط لإطلاق مهمة شرطة في كينشاسا جمهورية كونغو الديمقراطية في أوائل 2005.

وبعد الموافقة في جوان 2004 على خطة عمل الجوانب المدنية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية جرى استعجال تأسيس إمكانيات ملائمة للتخطيط العملياتي ودعم المهمات في أمانة المجلس وهذا بغرض منح الاتحاد الأوروبي القدرة على التخطيط لعدة مهمات إدارة الأزمات المدنية، وقد تم عقد مؤتمر الالتزام سواء عندما يتعلق الأمر بالإمكانيات المدنية أو العسكرية في نوفمبر 2004 وذلك بهدف تحديد إمكانيات الدول الأعضاء الجديدة. وكان الاتحاد الأوروبي يخطط لوضع هدف مدني رئيسي لعام 2008 بما يسمح له تحديد إمكانية المدنية إلى أبعد الحدود وبناء هذه الأخيرة، وقد اتخذت خمسة دول أوروبية مبادرة مهمة التأسيس قوة ذرع بإمكانات شبه عسكرية تتلاءم مع المستجدات وتستطيع الانتشار بسرعة للحفاظ على الأمن والنظام العام.

في 2007 تناولت السياسة الأوروبية للأمن والدفاع عدة قضايا أهمها تجنب الحرب وإدارة الأزمة والتدريب والقدرات العسكرية والمدنية والتمويل الكافي وتقدم وكالة الدفاع الأوروبية والتنسيق المدني العسكري والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

-إدارة الأزمة في جمهورية مقدونيا:

قام الاتحاد الأوروبي بأول عملية تسيير الأزمة في إطار الاتفاقات المبرمة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والمسماة برلين plus، والتي تسمح

باستخدام وسائل الحلف بما فيها قيادته، وهي عملية كونكورديا" "Concordia" في جمهورية مقدونيا "ARYM" وهذا من أفريل إلى ديسمبر 2003، والتي عرضت عملية "Allied Harmony" التي كانت تقوم بها منظمة حلف الشمال الأطلسي في المنطقة، وهذا بطلب من رئيس الجمهورية "بوريس تراجكوفسكي" "Boris Trajkovsky"، علما أن الهدف من هذه العملية هو مساندة اتفاقيات "أوهريد" "Ohrid" التي كانت تهدف لانهاء الأزمة التي عرفها البلد عام 2001.

وقد كان الهدف من ضربات حلف الشمال الأطلسي على يوغوسلافيا السابقة هو احترام الألبان لحقوق الكوسوفار، هذا ما لم يتقيده متطرفون ألبان طالبوا باستقلال المقاطعة، ولهذا ظهر فوجين مسلحين في الفاتح من فيفري 2000.

- جيش التحرير الوطني المقدوني "ALN" في شمال غرب مقدونيا.

- جيش تحرير "Presevo Medvedja.Bujanova. ALPMB" في جنوب غرب صبيريا هدفها هو المطالبة بحقوقهم عن طريق تفجير القنابل في المناطق الإستراتيجية.

كان المجلس الأوروبي قد عبر في برشلونة، يومي 15 و16 مارس 2003 عن قدرته على أن يقوم بمهاماته في المنطقة، إذ طلبت حكومة البلد من الاتحاد الأوروبي أن يعوض العملية التي يسيرها الحلف، لذلك قرر مجلس هذا الأخير أن يضع حدا لعملية "Allied Harmony" في 31 مارس 2003.

كان تدخل الاتحاد الأوروبي إلى حد ما ناجحا لأنه أثبت أنه يستطيع القيادة مع منظمة حلف الشمال الأطلسي، وبالتالي نستطيع التحدث عن نجاح ميكانيزم برلين + فالتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في هذه القضية وضح تقاسم

الأدوار على مستوى العلاقات الأطلسية، وكان هذا يعد تقدما ملحوظا للدور الأوروبي الذي كان المحرك المفضل لدى السلطات المقدونية.[1] .

- إدارة الأزمة في يوغوسلافيا:

فقد اتسم دور الجماعة الجماعة الأوروبية في هذه المرحلة (1991-1993)، بالضعف رغم محاولاتها المتعددة، حيث اقترحت الجماعة نفسها كوسيط دبلوماسي في مواجهة مطالب الانفصاليين وقد كان إعلان "Briom" في جويلية 1991 يمثل أول مخطط للسلام اقترحته المجموعة، وقد أعطى الحق لكل شعب في تقرير مصيره، كما أدان اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية، واستمر عمل المجموعة بالاعتراف بجمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا، وقد اقتصر تدخل الجماعة الأوروبية على العمل الدبلوماسي مع أنها حاولت في البداية احتكار إدارة النزاع حتى في الجانب العسكري من خلال اتحاد أوروبا الغربية، حيث اقترحت كل من فرنسا وألمانيا نشر قوات من اتحاد أوروبا الغربية في المنطقة.

أما المرحلة الثانية (1994-1995) تم توقيع "دايتون"، وقد بدأت هذه المرحلة بعد أن اعترفت كل من فرنسا وألمانيا يفشل مساعي الجماعة الأوروبية وقررتا الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية والناتو، لحل الوضع المتأزم في البوسنة هذا فقد دور الاتحاد الأوروبي الأهمية، وقامت بإدارة الأزمة الولايات المتحدة بمساعدة بعض القوي الأوروبية مشكلين مجموعة الاتصالات الدولية التي قامت إلى جانب الولايات المتحدة لكل من روسيا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا[2].

المبحث الثالث: مؤسسات الدفاع والأمن المشترك "PESD".

[1]- راضية ياسنية مزاني، مرجع سابق، ص ص 355-366.

[2]- رقية غربي، مرجع سابق، ص 154

الاتحاد الأوروبي هو كيان دولي له شخصية قانونية مستقلة، لكنه كان يجسد نظاما سياسيا لم تتضح سماته وملامحه بشكل نهائي ومستقل بعد، فما تزال بنيته المؤسستية في حالة تطور أو تحول دائم لكي يتواكب مع ما يطرأ عليه من توسيع مستمر سواء على الصعيد الداخلي باكتساب أعضاء جدد أو على الصعيد الخارج باتساع نشاطاته ونطاق صلاحياته، بذلك يشكل بوضعه الراهن نظاما فريدا لم يسبق له مثيل، وبذلك يشكل البناء الهيكلي للاتحاد الأوروبي من مؤسسات رئيسية ومؤسسات ثانوية أو مساعدة، وكل منها تعمل وتساهم في صنع القرار في الاتحاد ومن بين أهم هذه المؤسسات نذكر منها:[1]

المطلب الأول: المجلس الأوروبي وسياسة الدفاع.

و مقره في ستراسبورغ الفرنسية وهو يعتبر أعلى مؤسسة في الالتحاد الأوروبي الذي تأسس في عام 1949، وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء في الاتحاد الأوروبي الذي يجتمع 3 مرات سنويا حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة ديسمبر عام 1974 في العاصمة الفرنسية، إلا أنه عدل عام 1985، ويعد المجلس الأوروبي بمستوياته الوزاري والقمة أهم صانع القرار الحقيقي للسياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن المشترك في الاتحاد الأوروبي، ويمكن الإشارة إلى أن المجلس يقتصر دوره في إصدار التوجيهات العامة من دون التدخل المباشر في إدارة الاتحاد الأوروبي ويوصف المجلس الأوروبي بأنه مؤسسة بين الحكومات وليس مؤسسة فوق حكومات وفوق قومية

[1]– صدام مريم الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص ص 59-61.

بمعنى أن مجال يظهر فيه الدول الأعضاء ولا يعتبر مؤسسة فوق السلطات الدول الأعضاء كما هو الحال في عدد من مؤسسات الاتحاد الأوروبي.[1] .

وهو ما يحدد التوجه السياسي العام وأولويات الاتحاد الأوروبي، وهو لا يمارس أي دور تشريعي، وقراراته في هذه المجالات تتخذ كقاعدة عامة بالإجماع، ومن بين أهدافه الأساسية وصلاحياته واختصاصاته ألا وهي التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية، الدفاع عن إعلاء سيادة القانون وصوت الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وقد تعاظم دور المجلس الأوروبي في اتفاقية لشبونة الجديدة التي أبرمت في 2007 في العاصمة البرتغالية والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2009 وتم المصادقة عليها من طرف دول الاتحاد الأوروبي والتي جاء فيها:

– يحدد المجلس الأوروبي المصالح الإستراتيجية والأهداف ويقرر التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية الأمنية الدفاعية وبما فيها الأمور المتعلقة بالقرارات الدفاعية.

– في ظل بعض التصورات الدولية يدعو رئيس المجلس الانعقاد استثنائية في سبيل تحديد الخطوط الإستراتيجية السياسة الاتحاد لمواجهة القرارات.

– يعد المجلس إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ويتخذ القارات الضرورية للدفاع وتنفيذ مرتكزات على أساس التوجهات العامة والخطوط الإستراتيجية المحددة من قبل المجلس الأوروبي.

– يقوم المجلس والممثل على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالتأكيد من وحدة وتوافق وفعالية إجراءات الاتحاد الأوروبي.

– يتم وضع سياسة خارجية أمنية مشتركة في التنفيذ بواسطة الممثل الأعلى والدول الأعضاء ويتم استخدام الموارد الوطنية لتنفيذها فضلا عن إمكانات الاتحاد الأوروبي[1]..

[1] –Philippe de Schoutheete et Helen Wallace, Le conseil Européen, groupement d'études et de recherche notre Europe, No19, Septembre 2002, pp 7-8-9.

– في الحالات الطارئة التي تستدعي إعادة النظر بالقرار من قبل المجلس تستطيع الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات المناسبة كجزء من الحالات الطارئة بما يتناسب مع أهداف القرار وعلى الدولة العضو التي قامت بذلك أن تعلم المجلس بشكل فوري عن أي إجراءات ستتخذها.

– في حالة وجود أي صعوبات تتعرض تنفيذ القرارات على الدولة أن تعود إلى المجلس الذي بدوره يبحث عن الحلول الأنسب لذلك، وطبعا يعني ذلك أن تتعارض تلك الحلول مع أهداف القرارات ومدى فعاليتها.

– كما جاء في المادة 15 من معاهدة لشبونة «يتخذ المجلس القرارات التي تحدد توجه الاتحاد في شؤون ومناطق جغرافية معينة أو في موضوعات ذات طبيعة معينة، وعلى الدول الأعضاء أن يعملوا على أن تكون سياستهم الوطنية متوافقة مع مواقف الاتحاد الأوروبي»..

– وحسب ما أقرته اتفاقية لشبونة يترأس المجلس الأوروبي (رئيس الاتحاد يتم اختباره من قبل زعماء البلدان الأعضاء لولاية تدوم سنتين (02) ونصف سنة، ويفرض أن تكون مدة ولاية رئيس المجلس الأوروبي سنة [2].

المطلب الثاني: المفوضية الأوروبية لسياسة الدفاع.

تعتبر التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي على أساس أنها تمثل إطار عام يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية وليس عن مصالح الدول الأوروبية وهي الهيئة

[1]– سامي محمود، الاتحاد الأوروبي، الأهداف، النشأة، التكوين، 23 اوت 2014، في تاريخ الاطلاع: (25/07/2017)www.aldiwan.org/59043.html

[2]– خديجة بوديب ، دور المؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، (مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الديموقراطية و الرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010. 2011)، ص 118

التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وتعد المفوضية جهاز رئيسي في تسيير شؤون الجماعة وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وقوانين، وهي مسؤولة عن إعداد عمل المجلس، وتنفيذ المهام الموكلة إليها من المجلس أو المقررة لها في المعاهدات الأوروبية ذات الصلة وهي ضمن أقوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملها مستقل عن حكومات دول الأعضاء[1]. ويبلغ أعضاء المفوضية 28 عضو، بواقع اثنين (02) لكل دولة كبرى (فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا وبريطانيا سابق) وعضو لكل دولة أخرى من دول الاتحاد، ويتم تعيينهم لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد، إلا أنه لا يتم الموافقة على تعيينهم إلا بعد موافقة البرلمان الأوروبي ونظم المفوضية 24 دائرة مختلفة ويعمل فيها 21 ألف موظف منهم 17 ألف في دولة المقر بروكسل، وتجمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعيا، وتتمتع المفوضية باستقلالية تامة، إذ تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي بصرف النظر عن جنسيات أعضائها.

تمتد مدة عمل المفوضية الأوروبية إلى خمس (05) أعوام وهو ما يتطابق مع الدورة التشريعية للبرلمان الأوروبي ولكن بفارق (06) أشهر، ويشترك رئيس المفوضية مع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في اجتماعات المجلس الأوروبي، كما تقوم بتمثيل الاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة السنوية لمجموعة الدول الكبرى الثمانية " G8 [2].

وقد أضفت كل من اتفاقية ماستريخت واتفاقية أمستردام مزيدا من الشرعية والديمقراطية على المفوضية الأوروبية، حيث لا يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية، إذا يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة أنيس" تعيين مفوض واحد، وللمفوضية صلاحيات ومهام رئيسية منها:

---

[1] –Union Européenne, parlement européen, la commission Européenne 2017, pp 1-3.

[2] – أحمد علوي، الاتحاد الأوروبي قوة الاقتصاد لا تترجمها السياسية، ع313، تموز 2011 www.lebaruny.gov.lb/ar/content/

– إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع عن مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات التي تواجه وتمثيل الاتحاد في الخارج.

– مراقبة وتنفيذ أحكام الاتفاقيات وقرارات الأجهزة الأوروبية.

– استخدام السلطات الممنوحة لها كسلطة تنفيذية وخاصة فيما يتعلق بإدارة صناديق الاتحاد الأوروبي التمويلية الرئيسية.

– تضع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وتعرضها على البرلمان والمجلس.

– المفوضية الأوروبية ملتزمة بتقديم كل ما يتصل بحساباتها للبرلمان الأوروبي ويشرف الجهاز الأوروبي للمحاسبات على أوجه اتفاق الأموال الخاصة بالميزانية المشتركة. [1].

– الأمانة على المعاهدات وتنفيذها في جميع دول الاتحاد الأوروبي.

– المفوضية تؤدي دورا أساسيا في منع وقوع النزاعات والقيام بإدارة ومعالجة الأزمات.

المطلب الثالث: البرلمان الأوروبي وسياسة الدفاع

هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية وتجسيد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة والاندماج، والذي مقره في ستراسبورغ الفرنسية، ومفهوم البرلمان الأوروبي ظهر للوجود في معاهدة روما 1957 حيث نصت على تشكيل برلمان أوروبي بدأ فعليا عام 1962 إلا أنه لم يقنن رسميا إلى بعد صدور القانون الأوروبي الموحد عام 1986 الذي نص على زيادة عدد المقاعد ليصبح 144 مقعد يتم تشغيلها

[1]– أنور محمد فرج، نفس المرجع السابق ص ص 87–88

بواسطة برلمانات الدول الأعضاء وليس بالاقتراع المباشر وفلي عام 1978 حصل تغيير في العضوية في البرلمان الأوروبي فتم إقرار نظام الاقتراع المباشر باختيار النواب الأوروبيين الذين يمثلون الدول الأعضاء وقد تم تطبيقها فعليا عام 1979 وهو عام ظهر فيه أول برلمان أوروبي بالاقتراع المباشر وتكون الدورة البرلمانية كل 5 سنوات [1].

ولكن نظرا لتوسع الاتحاد الأوروبي وانضمام دول جديدة مما أدى إلى زيادة عدد الأعضاء المنتخبين ليصل إلى 732 مقعد، لكن هذا الرقم أدخلت عليه بعض التغييرات بموجب مقتضيات معاهدة لشبونة 19 أكتوبر 2007 والتي دخلت حيز التنفيذي 01 ديسمبر 2009 ليصبح عدد المقاعد هو 751 مقعد وهكذا أصبح عدد المقاعد موزعة كالآتي:

ألمانيا 96 مقعد، فرنسا 74 مقعد، بريطانيا 73 مقعد، إسبانيا 54 مقعد، بولندا 51 مقعد، رومانيا 33 مقعد، هولندا 26، بلجيكا وجمهورية الشيك واليونان والمجر والبرتغال 22 مقعد، السويد 20، النمسا 19، بلغاريا 18، فنلندا، الدانمارك وسلوفاكيا 13، جمهورية إيرلندا وليتوانيا 12، لانفيا 9 [2]، سلوفنيا 8، قبرص واستوائيا ولكسمبورغ ومالطا بمقاعد.

وبعدما دخلت معاهدة لشبونة قيد التنفيذ 01 ديسمبر 2009 وفيها تتضمن سلطة البرلمان على عامل ميزانية الاتحاد الأوروبي، إعطائه صلاحيات تشريحية للبرلمان مماثلة لتلك الممنوحة للمجلس الأوروبي.

[1]– انس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، الحوار المتمدن، عدد 4333، 2014/01/13 ، تاريخ الاطلاع، 2017/07/30، www.ahenvar,org/debat/show.art.asp?aid=395593.

[2]– مخلد عبيد الممرضين، الاتحاد الأوروبي كالظاهرة إقليمية متميزة، عمان الأردن، الأكاديميون، للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 130–132–135.

وتتمثل اختصاصات وسلطات الاتحادات والجمعيات البرلمانية في القيام بالدراسات وتقديم التوصيات والآراء فنجد البرلمان الأوروبي يتمتع باختصاصات وسلطات فعلية تعطيه المشاركة في إصدار القوانين والقرارات الملزمة وغيرها، ويملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات والتشريعات ويعد الجهاز الرقابي والاستثماري في الاتحاد الأوروبي يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، يشارك في وضع القوانين، يصادق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد، كما يملك صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالميزانية المشتركة للاتحاد الأوروبي وفضلا عن ذلك:

- يسن البرلمان مع المجلس القوانين المقترحة من المفوضية.
- يكون البرلمان مع المجلس هيئة الميزانية، ويتم تقرير الميزانية في شهر ديسمبر من كل عام وتصبح سارية المفعول من تاريخ توقيع رئيس البرلمان عليها.
- حق الاعتراض ووقف وتعطيل صدور بعض المشروعات.

- البرلمان الأوروبي لديه السلطة لتوجيه النقد للمفوضية، وإذا توفرت أغلبية الثلثين فيمكنه إجبار المفوضية على الاستقالة واقالتها. [1]

المطلب الرابع: مشروع الدستور الأوروبي لسياسة الدفاع والأمن.

بدأت فكرة صيانة دستور أوروبي موحد في عام 2000 حين أصدر المجلس الأوروبي في نيس بفرنسا إعلانا حول مستقبل الاتحاد الأوروبي.

وطرحت فكرة دستور أوروبي منذ أن تحول الاتحاد الأوروبي من مجرد اتحاد اقتصادي إلى مشروع اتحاد سياسي تنتمي إلى عضويته سبع وعشرين (27) دولة. ومع

[1] -L'Union Européen, la direction générale de la communication du parlement européen, le parlement Européen/ Avril 2010, pp 3-4.

ظهور فكرة صياغة دستور للاتحاد الأوروبي ظهر على الساحة الأوروبية اتجاهات متعارضان: الاتجاه الأول يرى أن الدستور الأوروبي هو فرصة يجب عدم تفويتها عن طريق التكامل الاقتصادي، بينما الاتجاه الثاني أن هدف الاتفاق الدستوري هو تسهيل وتوضيح عمل مؤسسات الاتحاد.

واتفق قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على وضع دستور لأوروبا وجاءت المبادرة من بلجيكا في كانون الأول 2001 خلال فترة رئاستها للاتحاد، وتم آنذاك تشكيل لجنة برئاسة الفاليري جيسكارديستان" (رئيس جمهورية فرنسا السابق) مهمتها إعداد دستور للاتحاد.

وعقدت اللجنة 25 جلسة عمل واستمعت إلى 1812 مداخلة ونشرت 23546 وثيقة مترجمة إلى (11) لغة واستطاعت بعد 17 شهرا من العمل المتواصل وضع دستور أوروبي رفعه إلى رئيس المجلس الأوروبي في تموز 2008 لمناقشته واعتماده بعد التعديلات المحتملة وينقسم الدستور الأوروبي إلى (04) أجزاء ولكل جزء وظيفته.[1]

- الجزء الأول: يتعلق بمبادئ الاتحاد الأوروبي ووظائفه ومؤسساته.
- الجزء الثاني: يحدد حقوق الأساسية لمواطن الاتحاد الأوروبي.
- الجزء الثالث: يتعرض لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.
- الجزء الرابع: يتعرض لوضع هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

ويتضمن أيضا عدة نقاط تتعلق بنظام التصويت وتوسيع قاعدة التصويت بالأغلبية وإصلاح المؤسسات الأوروبية وتوثيق مجالات التعاون والعدالة والشؤون الداخلية وميثاق الحقوق الأساسية.

مميزات دستور الاتحاد الأوروبي أنه:

[1]- صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص ص 50-51

– يجمع الاتفاقيات القائمة حاليا في نص واحد. – يستحدث منصب رئيس المجلس الأوروبي ووزير الاتحاد للشؤون الخارجية. – يستحدث نظاما جديدا للتصويت المزدوج بالأغلبية اعتبار من تشرين الثاني/نوفمبر .2009

– يوسع مجالات تصويت الأغلبية المؤهلة لتظم (13) مجالا مختلفا .

– يوضح جليا بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تستطيع الخروج من الاتحاد إذا ما رغبت في ذلك.

– يمنح دورا جديدا للبرلمانات الوطنية للتعبير بمسودة عن آرائها حول مقترحات الأوروبية.

– يجعل تصويت الأغلبية المؤهلة هو العرف في القضايا المتعلقة بالعدل والشؤون الداخلية، لكنه يتضمن آلية كبح طارئة للقانون الجنائي الإجرائي

– يظم بروتوكول المملكة المتحدة لكي تتمكن المملكة المتحدة من اختيار الانضمام حيثما أرادت بالنية لقضايا الهجرة واللجوء والقضاء المدني.

– يظم ميثاق الحقوق الأساسية.

– وفيما عدا ذلك تستمر الاتفاقيات القائمة دون تغيير بشكل عام. [1].

– وتتجلى الإشكاليات والعقابات التي واجهت اللجنة لدى صياغة الدستور في:

* واقع التعدد اللغوي والقومي والديني في القارة الأوروبية واختلاف المذاهب والثقافات وتباين المستويات الاقتصادية والاجتماعية على غرار النموذج الأمريكي أو الصيني الذين لهما الأغلبية الساحقة من السكان لهم نفس اللغة. [2]

* الإشكالية الديمقراطية المتعلقة بعدد النواب في البرلمان الأوروبي، فلو طبقنا قاعدة الصوت الواحد للنائب الواحد أصيبت البنية التمثيلية في هذا البرلمان بخلل خطير بسبب

[1]– صدارم مرير الجميلي، مرجع سابق، ص ص 53–54

[2]– صدارم مرير الجميلي، مرجع سابق ، ص 51–52 .

التفاوت في عدد السكان في دول الاتحاد، فهناك دول يتجاوز عدد سكانها (80) مليون (ألمانيا) أو (60) (فرنسا وإيطاليا، بريطانيا) مقابل دول لا يصل عدد السكان إلى المليون (قبرص، مالطا، لوكسمبورج)، لذا تقرر أن يكون للدولة الواحدة خمسة نواب في البرلمان كحد أدنى، على أن يتصاعد هذا العدد تدريجيا تبعا لعدد سكان الدولة، وفقا لمبدأ النسبي، مثالا على ذلك ألمانيا (82) مليون نسمة فيكون لها (99) نائبا بمعدل نائب واحد لكل (800) ألف نسمة .

* إشكالية الهوية الدينية لأوروبا، فقد كان للدين ممثلا بالمسيحية دورا كبيرا في التكوين التاريخي للقارة، وهوية الشعوب الأوروبية كانت دينية قبل أن تكون قومية.

* وفي عام 2005 جرى استفتاء على مشروع الدستور في معظم الدول الأعضاء فحضي بموافقة نصف الأعضاء تقريبا منهم (ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا) ولكن رفض في فرنسا وهولندا، فتوقعت وأجلت عمليات الاستفتاء ولكي يصبح الدستور ساري المفعول يشترط موافقة جميع دول الاتحاد[1].

[1]– صدارم مرير الجميلي، نفس المرجع ، ص 54.

الفصل الثالث

البعد المتوسطي لسياسات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الأطلسية

تم التوقيع على اتفاقية حلف الشمال الأطلسي في واشنطن 04 أفريل 1949 من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبلجيكا وكندا الدانمارك وفرنسا وإسلندا وإيطاليا ولكسمبورغ والنرويج وهولندا والبرتغال، ثم انضمت اليونان وتركيا في1952 وألمانيا الفيدرالية في 1955، إسبانيا في 1982، هدف هذه المنظمة كان الوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي وقد كان ضامنا لمدة طويلة الأمن أوروبا الغربية في فترة الحرب الباردة، أين كانت أوروبا ضعيفة مرتين من جهة نتيجة لوضعها أمام الاتحاد السوفياتي ومن جهة أخرى نتيجة حساسية اقتصادها للأحداث الخارجية، فلم تكن أوروبا في مرحلة إستراتيجية الردع مستقلة في القوات النووية الأمريكية التي كانت أهدافها موجودة في القارة الأوروبية حيث كانت تساهم بنصف ميزانيتها لذلك تأخذ مكانة المثل من الدول الأوروبية فبذلك الدول الأوروبية انحلت في حلف الشمال الأطلسي وكانت جميع القرارات تؤخذ في واشنطن، فلم تكن هناك إستراتيجية أوروبية، وإنما إستراتيجية أمريكية في أوروبا.

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الأمريكية ودور حلف الشمال الأطلسي في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في أوروبا.

على مدى التاريخ الحديث ضلت أوروبا الغربية العنصر الفاعل والمتحكم لمدة طويلة في العلاقات الدولية، حيث كانت دولها تسيطر على مجموعة من المستعمرات في شتى أنحاء العالم، إلا أن الوضع قد تغير في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد أصبحت أوروبا الغربية موضوعا وهدفا للنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي أدى إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام العالمي الجديد، إلا أن هذا النظام يشهد تحولات هيكلية في قمته تتمثل بمحاولة قوى دولية أن ترقى إلى مستوى القوى العظمى على انفرادها العالمي غير أن ما وصلت إليه أوروبا اليوم من خلال الاتحاد الأوروبي،

والذي تحاول من خلاله اتباع سياسات من شأنها استرجاع عهد القوة الأوروبية القديم والذي كانت في العلاقات الدولية علاقات أوروبية بالأساس، فهدف الاتحاد الأوروبي هو تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وصولا للوحدة الأوروبية الكبرى، وفي هذا الإطار تتدرج العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة قوة تفرض سيطرتها المادية والمعنوية متمثلة بأمريكا، ومن جهة أخرى قوة تحاول أن تجد لها مكانا في علاقات دولية تحكمها القوة، متمثلة بالاتحاد الأوروبي[1].

فالولايات المتحدة الأمريكية تركز على القوة وعلى الجانب العسكري والأمني في محاولة السيطرة على المنافسة الأوروبية لها، وتتخذ من حلف الشمال الأطلسي وسياسته الأمنية مجالا للسيطرة على أوروبا، ومنع ظهورها كقوة منافسة للسياسة الأمريكية ومصالحها سواء داخل أوروبا أو خارجها، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية رضي الأوروبيون بالحماية الأمريكية ما عدا فرنسا التي ترغب في انصراف أمريكا من القارة الأوروبية والعمل على إعمار ما هدمته الحروب ولكن لم يتغير الوضع حتى مع نهاية الحرب الباردة فقد ضلت القواعد الأمريكية منتشرة في أوروبا كجزء من الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الدول الأوروبية بأهمية الإبقاء على الحلف بوصفه الركيزة الأساسية للإستراتيجية الغربية، فبذلك بقيت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادتها العسكرية لدول أوروبا فضلا عما يتيحه الحلف لها من إمكانيات التدخل والتأثير في السياسات العسكرية والأمنية للدول الأوروبية، كما عملت على تفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية، إقناعا للدول الأوروبية بأهمية الإبقاء عليه [2].

---

[1]– سعدي كريم سليمان، العلاقات الأوروبية أمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟، دراسات دولية عدد35، ص 88

[2]– رياض مزيان، **الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة حرب الخليج الثانية،** (مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2004–2005)، ص ص49.48

لكن أوروبا سعت جاهدة لتحقيق نوع من الاستقلال عن الولايات المتحدة وعن الحلف الأطلسي، وبدأت القوى الأوروبية الكبرى، فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، التعاون الدفاعي في أوروبا الغربية وإنشاء جيش أوروبي وقاعدة عسكرية أوروبية لتكون تحت أمرة اتحاد غرب أوروبا ويكون خاضعا بدوره لصلاحيات الاتحاد الأوروبي، دون أن يشمل الولايات المتحدة والحلف الأطلسي وأصبحت وهذه المؤسسات جزء من مؤسسات الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية ماستريخت [1].

فنحن نعيش حاليا في عالم متحرك، في قارة أوروبية تبدو بمظهر لم يكن لأحد أن يفكر به منذ بضع سنوات، في مجتمع دولي أصبحت مفاهيمه التقليدية بحاجة إلى تعديلات كبيرة مقارنة بهذه التغيرات، ولن يكون من المنطقي في هذه الظروف أن يكتفي الحلف الأطلسي، وهو الذي ساهم بقوة في حفظ السلام والاستقرار في أوروبا طيلة ما يزيد عن أربعين (40) سنة وذلك دون أن يبحث عن تطوير وتكييف نفسه هو أيضا، فعلى الحلف الأطلسي أن يبني على نجاحاته ليشارك بشكل كامل وفعال في النظام الأوروبي الجديد كما فعل بتمييز في النظام السابق.

فبعد الحرب الباردة شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في بذل جهودها في إقناع جميع حلفائها بأن منظمة الناتو NATO " الواقعة تحت سيطرتهم، أصبحت من أي وقت مضى ضرورية ولابد منها الأمن القارة العجوز، وأنه وسيلة للبقاء فيها وأن الوجود الأمريكي مفيد لأوروبا، وقد ركزت على نقاط مهمة وهما:

– الإبقاء على الحلف الناتو NATO " كنقطة الارتكاز المحورية في الهندسة الأمنية الأوروبية الجديدة وكقلب للبيئة المؤسساتية للنظام الجديد.

[1]– عبد الحق زغار، **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط** (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية)، ص 156

– إقناع الشركاء بأن حلف الناتو لم يصبح على الإطلاق شخصية تبحث عن دور فعالية محددة وواضحة، يجب الحفاظ على أمن أعضائه ولكن عليه أن يفعل ذلك في ظروف جديدة تفرض تكيفا ملائما.

– تكريس التفوق العسكري والجيواستراتيجي العالمي للولايات المتحدة باستعمال الحلف الأطلسي كأداة للقيادة العالمية.

– الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الأوروبي من خلال سياسة الاحتواء الإيجابي وتقديم الضمانات الأمنية.

– مواجهة الأشكال الجديدة للمخاطر الكامنة على استقرار وأمن القارة الأوروبية والفضاء الأورو –أطلسي[1].

فقد ظلت الشراكة الأطلسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الدعامة الأساسية للنظام الدولي، وقد تطورت دول شمال الأطلسي شبكة من العلاقات التأكيد على مصير سياسي مشترك وموحد. ولكن في السنوات الأخيرة حدثت خلافات سياسية واقتصادية بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين، وبدأت العلاقات الأمريكية الأوروبية تنحرف عن مسارها الذي ألزمته عقود طويلة ولعل من أهم أسباب ذلك زوال الخطر السوفياتي، وقيام الوحدة الألمانية،

وتنامي الهوية الأوروبية واستعداد أوروبا لإنشاء قوة عسكرية مستقلة عن قوة حلف الأطلسي ومحاولة ألمانيا وفرنسا لعب دور أكثر فعالية في أوروبا والسياسة العالمية[2].

---

[1]– زهير بو عمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة،** إرسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007–2008)، ص ص 127

[2]– طارق رداف، **الاتحاد الأوروبي، من استراتيجية الدفاع في اطار حلف شمال الأطلسي الى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة،** (مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004. 2005)، ص ص 120–121

" **المطلب الثاني: الهوية الأوروبية للدفاع والأمن.** [1].

ركزت النظرية البنائية على متغير الهوية كأهم متغير في تفسير سلوك الفاعل الخارجي وذلك عن طريق الحفاظ على هوية الدولة والدفاع عنها، كذلك تحقيق مصلحة الدولة المعرفة والمحددة حسب المعايير الملائمة للسلوك الخارجي للدولة[2].

والهوية متمثلة في ثقافة الأمة والعادات والتقاليد والمتأصلة عبر التاريخ لا تنتج معايير من الزمن الماضي فقط، بل أن الفواعل المهيمنة اجتماعيا وأثناء اتخاذهم للقرارات فهم يعيدون استعمال المعايير على أساس ما يواجهونه من مصاعب ومساعل حديثة معقدة وبالتالي إمكانية الاستفادة من التجارب الماضية وتوظيفها في صناعة السياسة الخارجية والأمنية في الزمن الحالي والمستقبل فقد قسم البنائيون الهوية إلى قسمين وهي هوية داخلية أو ما يسمى بالهوية الوطنية "National Identity" وهي ثقافة الشعوب وقيمهم وتصوراتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهوية الدولة "State Identity" وهي تمثل الهوية الوطنية الخارجية أي الهوية الدولة، وهي إن صح التعبير مجموعة من المبادئ التي تؤمن بها والقناعات التي تتحول إلى أهداف تحاول الدولة تحقيقه وعلى ذلك فإن بعض الدول الأوروبية تعمل على إنشاء هوية أمنية ودفاعية أوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا، بحيث تطمح إلى تدعيم الكيان السياسي الأوروبي، ومنه تكوين قطب سياسي يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى تعددية قطبية على مستوى النظام الدولي

ومن أجل التجسيد العملي للهوية الأمنية الأوروبية أوجدت الدول الأوروبية مجموعة من الأطر العملية لذلك، والتي يمكن تصنيفها في ثلاث محاور كبرى هي منظمات الأمن الأوروبي (اتحاد أوروبا الغربية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، التي

---

[1]– رياض حمدوش، تأثير **السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2011–2012)، ص 74.

[2]– رياض حمدوش، مرجع سابق، ص75

يعود تشكيلها إلى مرحلة الحرب الباردة إضافة إلى مؤسسات التكامل التي تعمل في إطار ما يعرف بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي تم إنشاؤها في إطار هيكلة الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الآليات العسكرية التي تم إنشائها بموجب اتفاقيات متعددة الأطراف، أو الآليات العسكرية المشكلة في إطار الاتحاد الأوروبي[1].

إن المورث الأوروبي في ضبط الهويات الأوروبية هو الذي يرسم التطور الأوروبي الحاصل في الوقت الحالي من حيث المعايير والقيم والأهمية التي يوليها الاتحاد لهذا العنصر الأساسي في بناء الهوية الأوروبية، فأوروبا عبر التاريخ تحاول خلق جملة من المعايير والقيم والأفكار الخاصة بها والتي تعتبر نابعة من الفكر الغربي أساسا. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة في المجال الجغرافي الأوروبي وكذلك منظومة القيم والمعايير الأوروبية الغربية المنبثقة من عالم الفلسفة مرورا بالنهج الديمقراطي الحديث، وحرية الرأي العام وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الأفراد وإشاعة سيادة القانون ودولة القانون وكذلك المشاركة الفعالة للرأي العام في رسم سلوك الدولة إلى بلورة الرأسمالية في الجانب الاقتصادي، بكل صورها لصالح الدول الأوروبية وهذا كله منبثق من التحول إلى الأفكار لدى القادة وصناع القرار وإدراكهم للواقع الاجتماعي وعالم الهويات والمصالح والذي يعتبر مصدر تحديد ملامح وتثبيت وضع هوية أوروبية خاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد، فهنا لا يرى الاتحاد الأوروبي نفسه مجرد اتحاد بل يؤكد على أنه مجموعة ديمقراطية ليبرالية مؤسسة على القيم (سابقة الذكر)، وأهمها الديمقراطية وقوام هذا الاتحاد هو دعامتان هوياتية مبنية على قيم الاتحاد عسكرية مبنية على التعاون مع الحلفاء ودول الاتحاد فيما بينهم[2].

---

[1]– طارق رداف، مرجع سابق، ص 92

[2] –Dolores Rubio Garcia, les enjeux de l'identité européenne, larevue nouvelle, No5, mai – 2007, p.65-66-67.

وقد تعززت الدعامة الهوياتية الأوروبية باعتماد كل دول الاتحاد وتحولها إلى ديمقراطيات حقيقية قوية المؤسسات، كما أن غياب الرعب النووي فتح المجال للتركيز على الصراع السياسي والحضاري والفكري لاستحالة المواجهة العسكرية ومنه كان لتعزيز القيم الديمقراطية الليبرالية في حركاته تعزيزا للاتحاد الأوروبي.

وهنا تؤكد دول الاتحاد الأوروبي على ضرورة احترام القيم والمعايير المكونة للذوات الأوروبية، كون المصالح يمكن أن تختلف، غير أن القيم والمعايير المشتركة يجب أن تبقي واحدة فيما بين الدول الأوروبية، ومنه يبقى وعي كل دول الاتحاد الأوروبي بالانتماء إلى نفس الهوية نجده يعمق ويصقل[1].

الذات الأوروبية، وبالتالي صيانة علاقاتها البينية وعلاقاتها مع الآخرين وحتى حينما تصل الخلافات إلى مستويات عالية فإن الحد الأدنى من النظام الأوروبي الديمقراطي البيني يبقى قائما بفضل هذه الأرضية المشتركة من القيم والمعايير المشتركة[2].

المطلب الثالث: بناء قوة أوروبية دفاعية مستقلة عن الحلف الأطلسي.

شهدت الدوائر الأطلسية والأوروبية منذ بدء انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1989 وانتهاء الحرب الباردة، حوارا ساخنا حول مستقبل حلف الناتو وعلاقته مع المجموعة الأوروبية. وتباينت المواقف بين الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لاستمرار قيادتها للحلف وتعظيم دوره الدولي، وبين الموقف الأوروبي، المطالب بتقلص صلاحياته خاصة في القارة الأوروبية، وبناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة وأقر رؤساء الدول الأطلسية، في مؤتمرهم الذي عقدوه في بروكسل في1994/04/11 ، مشروع المشاركة

[1] –Dirk Jacobs, and Robert Maier, Op.cit, p17

[2] –Dirk Jacobs, and Robert Maier, « European Identity ». construct Fact and fiction, Op.cit 17.

من أجل السلام الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون. والذي كان عبارة عن إعلان مبادئ يحدد التزامات الدول المشاركة فيه، على قدم المساواة، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وسيطرة المجتمع المدني

على المؤسسة العسكرية وشفافية موازنات الدفاع، وتطوير القوات المسلحة التي سيضعها الأعضاء تحت تصرف الهيئة المنبثقة عن الحلف، وكان الهدف من ذلك إعطاء للدول الأوروبية الشرقية لإقامة مزيد من علاقات التعاون مع الحلف الأطلسي.

إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تكن مرتاحة للموقف الذي تصر عليه الولايات المتحدة على لعبه في الشؤون الأوروبية. وكانت وجهة النظر الأوروبية ترى أنه لا داعي لاستمرار الناتو بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي. ولهذا فقد أوصى المجلس الأوروبي في اجتماعه في هلنسكي عام 1999، تشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع في عام 2003 تكون مهمته التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية إلا أن بريطانيا أصرت أن لا تتدخل تلك القوات المزمع إنشاؤها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف الأطلسي (الناتو) أن تتدخل فيها، وأن تكمل مهمات قوات الحلف. بينما أرادت فرنسا وألمانيا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي. إلا أن الجميع اتفق على أن تكون تلك القوات من 60 ألف عسكري، موزعين بالتساوي على بريطانيا، فرنسا وألمانيا، وهي ما أطلق الأوروبية "Eurofor"، وعلى البدء عام 2003. [1].

سعت الدولة الأوروبية إلى البحث عن قوة مستقلة وهذا ما تم التعبير عنه في قمة سان مالو من قبل كل من فرنسا، بريطانيا، والاتحاد الأوروبي قادر أن يلعب دورا أساسيا على الساحة الدولية وهذا ما يستدعي أن تكون لديه قدرة للتحرك المستقل مستندا على قوات عسكرية والقدرة على استخدامها في مواجهة الأزمات الدولية.

[1]– سعيد أحمد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، الأردن، ص 15

وقدرة الاستخدام تعني إنشاء هياكل جديدة سياسية وعسكرية داخل المؤسسات الأوروبية والتوفيق في مسار اتخاذ القرار وكذلك التعريف بالأهداف في مجال القدرات العسكرية، وتطوير القدرات العسكرية الأوروبية في مشروع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع بعد فشل الأوروبيين في التصدي لأزمات يوغوسلافيا وكوسوفو، لذلك أصبح هدف الأوروبيين هو الذهاب أبعد من قدرة عمل مستقلة، أي إنشاء قوة عسكرية أوروبية خاصة بالاتحاد الأوروبي قائمة على قدرات عسكرية مشتركة متطورة، وقد تكررت هذه الفكرة في كل مرة تلتقي فيها دول الاتحاد الأوروبي سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية من بورنشاس وبوتسدام وسان مالو إلى القمم اللاحقة

وقد تمت دراسة مختلف الطرق لعمليات تسيير الأزمة التي تستلزم استعمال الوسائل العسكرية في الأعمال الأولى للسياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع "PECSD" التي قامت بها الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية في السداسي الأول 1999، لكن عندما يتعلق الأمر بعمليات مسيرة من قبل الأوروبيين والتي تحتاج لوسائل الحلف، تبقى فقط قدرات هذا الأخير، أو القدرات الموضوعية تحت تصرف اتحاد أوروبا الغربية الحل الوحيد وتسمى بالقدرات الضرورية لكن لا يوجد قوات خاصة بأوروبا .وقد تم تقديم عدة اقتراحات الإنشاء قوات عسكرية أوروبية نذكر منها اقتراح مجلس الأمة البلجيكي والرئيس السابق للجنة الدفاع الجمعية اتحاد أوروبا الغربية أمام الصحافيين بعد فترة قليلة من القمة الفرنسية البريطانية، الذي صرح قائلا: «أننا بإمكاننا تأسيس على المدى الطويل قوة تدخل تحتوي على (3 أو 4) فرق يتحمل أعباءها الأوروبيون»، نجد كذلك تقرير اتحاد أوروبا الغربية الذي يحث الحكومات على تشكيل قوات تدخل أوروبية حقيقية في إطار المفهوم الجديد ل"FRUEO" توضع بصفة دائمة تحت سلطة رئيس أركان جيش أوروبا، وتعتبر كمركز قوي للتدخلات السريعة بالإضافة

إلى اقتراح تنصيب قوة عسكرية للاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، والتي بإمكانها أن تنتشر بسرعة، كما يمكن لأي دولة عضو بما فيها الدول الحيادية أن تزودها بجيوش[1].

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط

أثبت الواقع الدولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغيير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي مما أدى لإعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، حيث أصبح العالم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية والتي تعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة، كالإرهاب الدولي، الهجرة

غير الشرعية، المخاطر البيئية، الجريمة المنظمة، مشاكل الطاقة، وغيها من المشاكل التي أصبحت لا حدود لها، ولا يمكن التحكم فيها كما أنها لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم، إذ أصبح المفهوم التقليدي للأمن المبني على قدرة الدولة في حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي غير قادر على احتواء هذه المخاطر الجديدة وبالتالي القدرة على تفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانات لمواجهتها[2].

المطلب الأول: الإرهاب الدولي.

عان المجتمع الإنساني من العديد من المخاطر التي فوضت أمنه واستقراره كالحروب والاستعمار والتمييز العنصري، ولكن اليوم أصبح يعاني من خطر الإرهاب الذي أضحى منتشرة في العديد من دول العالم، حيث يذكر أن أكثر من واحد وخمسين (51) دولة كانت مسرحا لعمليات إرهابية أزهقت كثيرا من أرواح وروعت المدنيين العزل. ويرتبط الإرهاب بالمجتمع كأحد ظواهره وقد يقوم به فرد أو مجموعة أو مجموعات منظمة من الأفراد، وقد تقوم به الدول أو الحكومات ضد شعب ما أو دولة أخرى، ولكنها في

[1]– راضية مزاني ياسينة، مرجع سابق، ص ص 242–243

[2]– مهدي فتاك، الأمن في المتوسط، محاظرة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط جامعة مولود معمري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو، 2015–2016 .10.00

النهاية تشكل منظومة واحدة لأعمال العنف التي تؤدي لزعزعة الأمن واشاعة حالة من الخوف والرعب والفزع[1].

والإرهاب الذي يعنينا في هذا المجال هو الإرهاب الدولي وهو الذي تقوم به دولة أو منظمة إرهابية واحدة أو أكثر، وقد يرتكب ضد الأفراد أو فئات معينة، وقد يرتكب ضد دولة أخرى بهدف الانتقام أو إحداث اضطرابات داخلية بها.

وتعد محاولة الوصول لتعريف محدد للإرهاب الدولي من أصعب الموضوعات نظرا لما يكتنف هذا التعريف من فراغ في محتواه القانوني الثابت المحدد.

إذ أن مصطلح الإرهاب قد تطور وتغير معناه منذ بدء استخدامه، كما أن التدخلات السياسية قد أثرت أيضا على تحديد مفهومه، واليوم تستهدف العمليات الإرهابية بث الرعب في نفوس الدول كافة، مما دفع الأمم المتحدة إلى إضافة لفظ دولي لمصطلح الإرهاب مع إنشاء لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب الكامنة وراء العمليات الإرهابية.

فالإرهاب يعني "الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف كعنصر أساسي، وذلك باستخدام وسائل تستطيع خلق حالة من الخطر العام".

ويعرف أحد الفقهاء أنه الإرهاب الدولي هو: «كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة بأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي تحدده المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وهو ما يمكن أن يطلق عليه أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي». .[2].

[1]– خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، مركز الإعلام الأمني

https://www.policenc.gov.bh/mcms-store/pdf/52900b403-08.52-41.75-bb.8f

[2]– محمد الهواري، الأرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، موقع حملة السكينة، ص ص 7-8

أما الأمم المتحدة فقد قدمت مفهوم الفعل للإرهابي من منطلق أن الإرهاب" هو شكل من أشكال العنف المنظم، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية مثل الاغتيال والتعذيب واختطاف الرهائن واحتجازهم وبث القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل كالأتوبيسات والطائرات والسيارات أو تفجيرها، وتلغيم الرسائل وإرسالها إلى الأهداف التي خطط الإرهابيون للإضرار بها...إلخ[1].

أما تورتينوا thoronton يعرفه أنه عمل رمزي الغاية منه التأثير على السلوك السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية ينتج عنها استخدام التهديد والعنف[2].

أما وولتر "Walter" فيرى في الإرهاب عملية رعب تتألف من ثلاث (03) عناصر فعل العنف أو التهديد باستخدامه، ردة فعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي أصاب الضحايا أو الضحايا المحتملة، وأخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه ونتائج خوف والإرهاب هو أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، سواء كانت المواجهة داخلية بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها، أو كانت المواجهة خارجية بين الدول، فالإرهاب هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي حيث تستهدف العمليات الإرهابية القرار السياسي، وذلك بإرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديل أو تحريره، مما يؤثر في حرية القرار السياسي لدى الخصوم، والإرهاب هون اختصار عبارة عن العمليات المادية أو المعنوية التي تحوي نوعا من القهر للأخرين بغية تحقيق غاية معينة. والتطرف الديني هو لفظ شاع للدلالة على الإرهاب ولفظ المتطرفين أصبح يطلق على الإرهابيين رغم ما بين هذين المصطلحين من فارق واضح المدة، فالتطرف هو اعتناق الفرد أفكارا قد تكون خاطئة أو

[1] –www.asakina.com/fils/books/books26.pdf

[2] – فرج على فوده، الإرهاب، مصر، دار النشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1992، ص ص 19–20

مائلة عن القصد ويبدأ هذا الموقف بالعزلة والمقاطعة والرد والعودة إلى الجاهلية واستعمال العنف ضد الغيرة. [1].

والتطرف الديني هو الظلام الأسود الذي يسود العالم اليوم، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا والتطرف الديني موجود في كل الديانات لكن بالذات في الديانات السماوية وبالخصوص المسيحية والإسلام[2].

والتطرف الديني هو من أكبر الأزمات التي وجهها المجتمع العربي بصورة عامة حيث لا يمكن حصره بجهة معينة أو فئة معينة ومنطقة معينة ومن الملاحظ أن المنتمون إلى المجموعات الإرهابية هم المتطرفين يمتد داخل مجموعات أو فتات متعددة في المجتمع فلا يمكن معرفتها إن كانت منظمات أو دول أو عبارة عن أشخاص[3].

ويرجع ارتباط الشخص بالجماعات المتطرفة وانضمامه إلى الجماعات الإرهابية واستجابته لاتجاهاتها المذهبية المتطرفة ولأوامرها، إلى أنه قد وجد لنفسه بداخل هذه الجماعات المتطرفة مكانة متميزة لا يجدها في المجتمع الذي يعيش فيه خاصة إذا كان هذا المجتمع لا يحقق له الأمان الاقتصادي، ولا يتيح لها الفرصة لتحقيق طموحاته وتكون النتيجة إحساسه بالضغوط وتعرضه لمشاعر الفشل والإحباط مما يجعله مهيأ للاندماج في الجماعات المتطرفة التي تمنحه الإحساس بالراحة والقوة وتحقيق المكانة المتميزة التي حرم منها، فهناك العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، غياب العدالة الاجتماعية، الظروف السياسية، تضيف دائرة الشوري والديمقراطية أو انعدامها، أزمة التعليم ومؤسساته، الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين، التشدد والعلو في الدين، سياسات

[1]– رتيبة برد، مرجع سابق ، ص 201 .

[2]– رشا عدنان محمد مبيضين، دور الإرهاب في اعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية 1990–2006 ، (رسالة نسل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة 2007)، ص ص13–14

[3]– سلطان حميد الجاسمي، التطرف الديني.. أسبابه وتداعياته، البيان، بتون سنة النشر، 28 فبراير 2015 پ ص

الهيمنة الأجنبية والإرهاب الأمريكي الإسرائيلي وإلى غيرها من الأسباب التي تدفع الإنسان إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية[1].

وتعد منطقة المتوسط من المناطق التي عانت كثيرا من ظاهرة الإرهاب، وخصوصا، أوروبا مؤخرا، حيث تحولت إلى موطن للإرهاب العابر للحدود والدول والأديان فقد تلقت هذا التهديد من طرف الضفة الجنوبية للمتوسط.

فالجماعات المتطرفة استغلت الأوضاع التي تعيشها الدول الجنوبية من تدهور في جميع المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني أين وجدت هذه المجموعات الإرهابية الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها وذلك من خلال ما شهدته العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة[2].

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية.

قبل التطرق والحديث عن موضوع الهجرة غير شرعية في المتوسط يجب أولا دراسة والبحث عن المفهوم، أسبابها ودوافعها فقد أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية يحضى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى، حيث يشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول، وتعود أهمية طرح الهجرة الغير الشرعية خاصة في الدول

[1]– هارون فر علي، الإرهاب العولمي... وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، ط1، دار الوفي للنشر، 2005، ص ص 37-38

[2]– مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأوروجزائري، المركز الديمقراطي العربي، 26/08/2017

الأوروبية. بالإضافة إلى التخوف من خطر الإرهاب الآتي من المهاجرين كتفجيرات قطار مدريد بإسبانيا، ومترو الأنفاق ببريطانيا[1].

1- مفهوم الهجرة:

الهجرة هي من الفعل هجر، يهجر، هجرا، وهجرانا، بمعنى أعرض عن الشيء أو عن الشخص، أي ابتعد عنه، ومنه كذلك الفعل هاجر، يهاجر، مهاجرة بمعني رحل وترك بلده أو أهله، والهجرة لغة تقيد الرحيل والسفر والخروج من الأرض. أما المهاجر فهو ذلك الشخص الذي غير مكان إقامته الأصلي مؤقت أو نهائيا إلى بلد أو مجتمع آخر.

ب-اصطلاحا:

تختلف تعاريف الهجرة وتتعدد بالنظر لتعقد وتشابك مظاهرها ومعاييرها، فبالرجوع إلى الجانب الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة ويكيبيديا بأنها: أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا، أما في الموسوعة السياسية فهي كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة ويرى الباحث التريبالا" Tribalat" أن للهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآتي في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دورتهم ويعرف المهاجر بأنه ذلك الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلدة الأم ليقيم في دولة أخرى ويندمج في مجتمعها[2].

-عرفها المعجم الوسيط:

إلى أرض أخرى وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا بأنها: «الخروج من أرض وراء الأرزاق».

---

[1]- بن حسين سليمة، مرجع سابق، ص.91

[2]- محمد غربي، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط الجزائر نموذجا، الأكاديمية للدراسات الأجتماعية والإنسانية، العدد 8-2012، ص 52

تعرف الهجرة في القرآن الكريم خلال قوله تعالى: ...وقال إني مهاجر إلى ربي... أي تاركك وراحل إلى ربي. [1].

اما في العصر الحديث فتعد الهجرة من الحقوق الأولية وفقا لمبادئ القانون الدولي، وكذلك وفقا لقانون الدولة المحلي[2].

فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 على هذا الحق في نصه: يحق لكل فرد أن يغادر بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه

الهجرة غير الشرعية:

إذا كانت الهجرة غير الشرعية يتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة وتحدث بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين للحد من الهجرة إليها ولا تطلب تأشيرة دخول الأراضيها أو اتجاه الدول التي تمنح تأشيرات دخول نظامية للمهاجرين فإن الهجرة غير الشرعية هي دخول المهاجر إلى دولة غير دولته دون تأشيرة أو إذن مسبق.

ويمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية وغير شرعية وذلك إما عن طريق وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات التهريب والجريمة، كما يمكن أن تكون أول الأمر بتأشيرة صالحة لكن هذا المهاجر يبقى حتى بعد انتهاء صلاحية ودون الحصول على موافقة السلطات[3].

وتأخذ الهجرة غير الشرعية صورا عديدة تؤدي في النهاية إلى نتيجة واحدة وهي الهجرة غير الشرعية ومن ذلك نجد:

– دخول الشخص حدود دولة ما دون إجراءات قانونية (تسللتهريب).

---

[1]– القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية (62).

[2]– بن حسين سليمة، مرجع سابق، ص.91

[3]– رقية العاقل، إشكالية الأمن والهجرة غرب المتوسط (منكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر)، 2008، ص18

– دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق معينة ويقاؤه إلى ما بعد انتهاء الفترة القانونية ونظرا لوضع المهاجر السري فإنه دون موافقة السلطات المعنية.

يشمل أصناف متباينة من المهاجرين منهم:

• الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية كبعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.

• الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني[1].

• الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

• الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل [2].

كما تعرف الهجرة الغير الشرعية بأنها الهجرة السرية أو غير القانونية وغير النظامية فهي تعد ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بأسيا كدول الخليج ودول المشرق والمغرب العربي، وهي الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت، بتأشيرات مزورة والذهاب للسياحة دون رجعة أو لتحقيق طموحات شخصية أو الاكتشاف العالم الآخر المنمق بالدعاية الإعلامية

وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث: يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر، البحر والجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة

---

[1] –Martin Baldwin–Edwards, illegal migration in the Mediterranean, 5th International Seminar on Security and Defence in the whediteranean: Multi–Dimensional Security Barcelone : Foundation. C.DOB, p115. www.aljazeera.net

[2] – ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المنظمة من مهربين وتجار وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات،

وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد. أسباب الهجرة غير المشروعة ودوافعها:

ترجع أسباب الهجرة غير المشروعة وفقا لآراء العديد من الباحثين إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتفصيلها على الوجه التالي:

1-الدوافع الاقتصادية:

وهي أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون اكتراث بما يكتنفها من مخاطر أو مخالفات قانونية، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرون من بطالة وانخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم، وفي المقابل التطلع إلى الجنة الموعودة في بلاد المهجر والتي تتمثل في الأجور المجزية وتسهيلات البحث العالمي والتقديم الذي يلقاه الموهوبون وغيرها من العوامل التي تجذب الأفراد والكفاءات إلى تلك البلاد والملاحظ [1] أن دول الطرد غالبا تكون من الدول الفقيرة مثل (الدول الإفريقية والدول الأسيوية) وأن دول الجذب هي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والغربية

2-الدوافع الاجتماعية:

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع التي تنشأ فيه فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم

[1]- فايزة خلو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر -3، 2011)، ص.

بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة، إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل. مهما كان مذلا أو تافها. سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية. وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة المدة سنتين أو خمس يتم خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة.

وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة إلى البلدان الغنية، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة حتى ولو كانت في صورتها غير المشروعة.

الدوافع السياسية

تؤدي الصراعات السياسية، ونظم الحكم الجائرة إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديمقراطية، أو التي يشيع فيها الهدوء والسلام. ولكن الحروب الدولية، والحروب الأهلية تأتي على رأس قائمة الدوافع السياسية التي تؤدي إلى الهجرة إلى أي بلد أخر حيث الأمن والاستقرار، فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين الفارين من جحيم الحروب بطريقة مشروعة، فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير المشروعة مهما كانت العواقب.

وبنظرة سريعة على الخريطة العالمية نلاحظ بوضوح تزايد أعداد الحروب الدولية والأهلية في كثير من دول العالم وخاصة خلال السنوات الأخيرة كما هي العراق، فلسطين، أفغانستان دول البلقان وبعض الدول الإفريقية مثل السودان والصومال وغيرها[1].

الهجرة غير الشرعية في المتوسط

لا يمكن إعطاء أو وضع إحصاء دقيق لأعداد المهاجرين وهذا بفعل تضارب الأرقام المقدمة من قبل مختلف الجهات المهتمة بالظاهرة، فقد قدرتها منظمة العمل الدولية ما بين 10% و15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات للأمم

[1]– شعبان حمدي، الهجرة غير المشروعة (الضرر والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، ص ص 6–7

المتحدة حوالي 180 مليون شخص، أما منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل نحو 1.54 مليون فرد، ويعتقد أن هذا النوع من الهجرة ليس بالحدث الجديد، فقد ظهر في أوروبا منذ فترة الستينات وكان أصل هؤلاء المهاجرين من اسبانيا والبرتغال والمغرب العربي، وقد اتخذت دول الاتحاد الأوروبي عدة إجراءات قانونية من أجل وضع حد للهجرة غير الشرعية ونتج هذه الإجراءات القانونية آثار عكسية، حيث انتشرت الظاهرة وأصبحت دول الاتحاد قبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم مثل دول أمريكا الوسطى والجنوبية، دول آسيا والدول الإفريقية.

تعتمد ظاهرة الهجرة غير الشرعية على شبكات سرية وهي عبارة عن جمعية مهيكلة العصابة أفراد مهيكلة محكمة تكون متدرجة وأحيانا مقطوعة في ما بينها، تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج وتوجيه مهاجرا وعدة مهاجرين سريين من بلد إلى آخر، غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية وأحيانا مقابل قيم أخرى، تقوم هذه الشبكات على تهريب البشر عن طريق تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة موطنا له ليصبح من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة ماليا أو منفعة أخرى.

تعتبر بلدان المغرب العربي مراكز المرور المجرة نحو أوروبا، ويعود ذلك لروابط تاريخية وسياسية واقتصادية تربط منذ القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا واسبانيا ومنطقة المغرب العربي.

ومنذ التسعينات من القرن الماضي تحولت بلدان المغرب العربي كذلك إلى مراكز عبر للهجرة الإفريقية إلى أوروبا، خاصة اسبانيا وايطاليا وذلك عن طريق ما أصطلح عليه أو تسميه بقوارب الموت، وهذا النوع من الهجرة تنظمها شبكات تهريب محترفة. وتزايدت هذه الظاهرة خاصة بعد أن طبقت بلدان أوروبا بالكثير من القيود والضوابط على

الهجرة الشرعية وغير الشرعية معا وتشددت في منح تأشيرة الدخول إلى أراضيها فالهجرة بوجهها المشروع أو غير المشروع تشكل تحديا ومشكلة كبرى لحكومات ضفتي البحر المتوسط في شماله وجنوبه ونظرا لكثافة هذه الهجرة والآثار المختلفة والعميقة التي تخلقها، خاصة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمنية المترتبة عنها فإن الأمر يتطلب حلوة وخططا مشتركة بين ضفتي البحر المتوسط. فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية عبر اسبانيا هناك حوالي 100 قارب يعبر مضيق جبل طارق سنويا وقد سجل بين سنتي 1997 و 2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق وتعتبر الجزائر، تونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشار ملفتا لتفاقم الظاهرة. للاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط مصلحة مشتركة في أن يضمنا ألا تكون الحدود الخارجية الجديدة عائقا يحول دون التبادل التجاري والاجتماعي والثقافي بين الدول، أو يحول دون التعاون الإقليمي[1].

ويشكل حوض المتوسط الحيز الأمني الذي تخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والأمني[2].

وباعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، من هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط، لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن الأمن منطقة جنوب المتوسط.

كما أن الحركة الواسعة للأفراد عبر الحدود تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية (خاصة الفيروسية منها) وإلى انتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح والأعضاء وغيرها من المخاطر[1].

---

[1]– علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها، نتائجها وبعض معها**، مجلة الأخضر السنة الثامنة، عدد 28، 2007

[2]– محمد غربي، مرجع سابق، ص53

وتعود أهمية طرح الهجرة خاصة غير الشرعية في الدول الأوروبية إلى: تصاعد الجاليات العربية والإسلامية التي تحرس على المحافظة على هويتها القومية، وتعليم أبنائها لغتها ودينها وممارسة عاداتها وتقاليدها الاجتماعية الخاصة بها، مما يجعلها تختلف بشكل كبير في سلوكياتها في المجتمعات الأوروبية التي تعيش في كنفها، التخوف من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمعات الأوروبية، نتيجة للأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يدخلون سوق العمل كل سنة وبأجور متدنية، غرق المراكب الناقلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى سواحل إسبانيا، إيطاليا وتنوعهم بين النساء، الرجال والأطفال، تفجيرات قطار مدريد بإسبانيا ومترو والأنفاق في بريطانيا والمتهم فيها تنظيم القاعدة[2].

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

تثير الجريمة المنظمة قلقا عالميا لما تمثله من تهديد للدول ولأمن الشعوب واستقرارها، وسلامة نموها، إن الجرائم المنظمة هي الجريمة التي ترتكب أفعالها (عند التحضير والتنفيذ وما بعد التنفيذ) في أكثر من دولة وفي ظل أكثر من سيادة وطنية، لم يحظى أي تعريف للجريمة المنظمة بالإجماع، فلا يزال مفهومها غامضا وغير واضح المعالم فهو يخفى أنواعا متعددة من الأفعال الإجرامية وأشكالا مختلفة من المنظمات الإجرامية، يرجع عدم الاتفاق على تعريف واحد وواضح إلى عدة اعتبارات أهمها حداثة مصطلح الجريمة المنظمة، ووجود خلافات وصعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها، نظرا إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى، وفق ذلك سندرج ثلاثة تعاريف بين المفهوم الأمني، الإجرامي والقانوني.

1- المفهوم الأمني للجريمة المنظمة:

جاء في تعريف الشرطة الدولية (الانتربول): الأنشطة الصادرة عن التنظيمات أو الجماعات ذات التشكيل الخاص والتي تهدف إلى تحقيق الربح بالطرق غير المشروعة

[1]- سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، ع 5، بدون سنة النشر، ص ص 347-348

[2]- وسيم حرب ، أعمال عن الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة، و2 مارس 2007، ص.6

ونستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد، الرشوة لتحقيق الأهداف المعتبرة ومن أهم هذه الأنشطة غسيل الأموال، جرائم الإرهاب تهريب الأسلحة، خطف الطائرات، القرصنة البحرية، النصب البحري، تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة... إلخ.

2-المفهوم الإجرامي للجريمة المنظمة:

تعددت التعريفات التي قدمت من علماء الإجرام حول الجريمة المنظمة فالأستاذ "Cuisson" يرى أن الجريمة المنظمة يقصد بها: «منظمة إجرامية تشكل شبكة مستقلة من مجموعة من المجرمين القادرين على ارتكاب جرائم القتل. واستمرار بقاء هذه الشبكة مرهون بارتباط أعضائها بالسكان وبالدولة بعلاقات تتنوع بين الحماية والترويع، الرشوة.

3- المفهوم القانوني:

خصصت العديد من المؤتمرات واللقاءات العلمية لمناقشة الجريمة المنظمة ومن أهمها المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في بوداست في الفترة من 5 إلى 11 سبتمبر 1999، والذي انتهت إعماله إلى التعريف للجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة ومهيكلة بصورة صارمة. هذه المنظمات تميل إلى الإجرام، ولا تنطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها، وهي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي أو بهدف الحصول أو المحافظة أو توسيع سلطاتها أو بهدف ممارسة تأثير اقتصادي أو بهدف استغلال الأشخاص»[1].

[1]- خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.35.

وبصورة أدق يعتمد رجال القانون كأساس في تعريفهم للجريمة على الركن المادي والمعنوي لتحديد العقوبة المترتبة على الفعل. وتميز المصطلحات القانونية بين الجريمة والضرر، فالجريمة بالمفهوم الإصطلاحي القانوني هي انتهاك للقانون الجنائي واعتداء ضد المجتمع، أما الضرر فيعد خرقا للقانون المدني واعتداء موجها ضد الفرده[1].

أصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطر كبيرا يواجه الدول كافة سواء كانت دولا متقدمة أو نامية، فبالرغم من أن الجريمة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمة إلا أن أخطارها كانت قليلة نسبيا وتستهدف دول محددة، لكن في السنوات الأخيرة ومع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانفتاح اقتصادي وحرية التجارة وتلاشي معظم حدود الدول وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية واحدة كل ذلك أدى إلى تطور الجريمة المنظمة وانتشارها لت صبح عابرة للحدود الوطنية وخطرا يهدد معظم دول العالم، وفي هذا الإطار تشهد منطقة المتوسط تتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، التي قفزت إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية العالمية والمحلية، كذلك منطقة المتوسط لم تبق بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد نظرا للموقع الإستراتيجي الحساس الذي تتمتع به الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات خاصة على المستوى الأمني حيث أصبح الإجرام المنظم بجميع أشكاله من تجارة المخدرات وبالسلاح... إلخ أحد أهم مصادر اللاأمن بالمنطقة، وقد تعددت أسباب نمو ظاهرة الإجرام المنظم بكل أشكاله حيث ساهم في فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر، المجاعة، البطالة، الأمراض واستفحال الظاهرة، إضافة إلى عدم قدرة الحكومات على طرح حلول

[1]– محسين بن العجمي بن عيسي، مرجع سابق، ص.106.

حقيقية وجذرية، يضاف إلى هذه العوالم السالفة الذكر عامل الحدود المشتركة مع بعض الدول الإفريقية وما تصدره من مشاكل[1].

يستخدم الباحثون في تحديد الأفعال والأنماط التي تنطوي تحت مصطلح الجريمة المنظمة سياسة الباب المفتوح"، بمعنى أن التنظيمات الإجرامية ترتكب أنواع من الجرائم سعيا وراء الربح وهي الخاصية الأساسية النشاط التنظيمات الإجرامية، وبالتالي فإنه ومن بين أفعالها، نجد: تهريب الأسلحة، القرصنة البحرية والنصب البحري، تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة.

ومن هنا، وبناءا على ذلك فإن القارة الأوروبية تعاني الكثير من الجرائم والمشكلات المرتبطة بالهجرة وخاصة بالهجرة غير المشروعة، فقد كشفت الوكالة الأوروبية للشرطة "EUROPOL" عن وجود أربعة تكتلات لها فيما تمارس الجريمة المنظمة في أنحاء القارة الأوروبية. وقالت الوكالة في تقرير أعدته عن أوضاع الجريمة خلال 2008، أن هناك تكتلات الأربع عصابات موزعة وفق جنسيات محددة ومناطق جغرافية معينة تنشط تلك العصابات، حيث أظهر التقرير أن من بين هذه التكتلات يوجد تكتل من مجموعات المغربية –نيجيرية" منتشرة في فرنسا، بلجيكا وشبه الجزيرة الأيبيرية المكونة من إسبانيا والبرتغال، وشدد التقرير على أن التعاون بين أجهزة شرطة دول الاتحاد الأوروبي يعد أمر حتميا في مواجهة تنامي معدلات الجريمة العابرة للحدود، ووصف التقرير تهريب المخدرات بالنشاط ربحا وفتكا.

كما أشار إلى أن الاتجار في الهيروين قد تراجع عكس تجارة الحشيش والكوكايين اللذان ارتفعا كبيرا. أما أشار إلى أن تجارة البشر والهجرة غير المشروعة تدربها كل من

[1]– شوقي ذياب، صبرين بوعكازن، البعد الأمني للهجرة غير شرعية في منطقة غرب المتوسط ، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية علاقات دولية ، جامعة العربي تبسي، تبسية 2016)، ص.17

ألبانيا، المغرب، الصين تستخدم الطرق المعتادة لتهريب المخدرات لكي تدخل إلى دول القارة كما يتم تهريب النساء، الأطفال، والمهاجرين غير الشرعيين[1].

- أسلحة الدمار الشامل:

تشكل أسلحة الدمار الشامل بالنسبة لأوروبا بصورة عامة، ودول جنوبها بصفة خاصة لكونها دول متوسطية شارك دول جنوب المتوسط فضاء تميزه بعض النزاعات، التوترات الناتجة عن حسابات جيوسياسية وجيواستراتيجية تهديدا عالي الخطورة.

إن التحول في مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة، والتركيز على الطبيعة غير العسكرية للأمن لم تمنع من مواصلة التسلح سواء في شرق المتوسط، أو في غربه، لأن هناك سباق حقيقي للسلاح التقليدي المتطور، وتدعيم وتقوية القدرات العسكرية ماديا وبشريا المضلة الأمنية فوضعه العداء والتوتر الذي تميز بعض نجوم المتوسط، هي التي تتحكم في علاقات القوة الإقليمية، وأي تعبير في هذه العلاقات يعتبر مؤشرا على إعادة صعود درجة التوتر للنزاعات في المنطقة لكن في غرب المتوسط يصلح الإشكال مجدة أقل بالنسبة الدول القوس اللاتيني لا يطرح الأمر كإشكال، كونها ديمقراطيا متعايشة ونظرية السلام الديمقراطي، وتنتمي إلى تكتلات اقتصادية (الاتحاد الأوروبي) وأخرى عسكرية منظمة الحلف الأطلسي) وتملك إحداها (فرنسا) السلاح النووي، ما أنها دول متفوقة تكنولوجيا من حيث الصناعات العسكرية، بل من دول مصدرة في معظمها للأسلحة التقليدية، لكن ما تخشاه دول المتعلقة هو الإخلال ببعض الاتفاقيات الدولية حول الأسلحة التقليدية، الصواريخ طويلة المدى الذي يمكن أن تحوزها دول جنوب المتوسط أو أسلحة كيمياوية أو بيولوجية تنفذ بها عمليات نوعية على أراضيها من طرف

[1]– أوسامة بوزيد، الحوار الأطلسي المتوسطي، دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001–2005) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، 2016)، ص.102.

جماعات إرهابية من الداخل أو الخارج بالإضافة إلى تداعيات أي نزاع مسلح في المنطقة على جنوب غرب أوروبا.

وبالنسبة لدول المغرب العربي يسجل فيها نوع من السباق على اقتناع الأسلحة التقليدية، برية، بحرية، جوية، بين الجزائر والمملكة المغربية الأهداف إستراتيجية، خاصة وأن العلاقات بين البلدين لم تصرف تطبيقا كاملا منذ الاستقلال، جزاء مشاكل الحدود وقضية الصحراء الغربية وعلى الرغم من مواصلة المغرب لمطلبه في استرجاع مينتي سبتة ومليلة[1].

وعلى المستوى البشري والمادي والبيئي وامتدادا تأثيراتها المكانية الزمنية، تعتبر خطر يفوق في حدته ومظاهره الإرهاب الدولي، والسيناريو المخيف أكثر هو احتمال حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى خطر امتلاك بعض الدول التي توصف بالمارقة. لهذه الأسلحة وتهديده لأمن واستقرار المنطقة.

تنفيذ إستراتيجية ضد ساحة الدمار الشامل:

في ديسمبر 2003 أقر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي اعتبرت انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا رئيسيا للاتحاد الأوروبي، وفي نفس الشهر أقر الاتحاد الأوروبي أيضا إستراتيجية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيمائية وطريقة إطلاقها، معلنا تدابير تتبع يشكل مثالي لمنع حدوث الانتشار، وكان يقصد بهاتين الإستراتيجيتين وضع جميع الأنشطة التي تمارسها المفوضية الأوروبية وكذا مجلس الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في إطار عمل واحد وبالتالي تقرير تماسكها وفعاليتها.

[1]– فايزة غنام، التعاون الأمني الأورو–مغاربي : دراسة حالة حوار 5+5 (2001–2011)، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية و مغاربية في الأمن و التعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2012)، ص ص 164–165

ويمكن تصنيف الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتنفيذ إستراتيجية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل في الجوانب التالية:

– التدقيق في أنظمة مراقبة الصادرات الوطنية للدول الأعضاء، وقبل توسع الاتحاد الأوروبي أنهت الدول الأعضاء مصادقتها على اتفاقيات جماعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا لكي تضع موضع التنفيذ بروتوكولا إضافيا لاتفاقياتها المتعلقة بالوسائل الجماعية وقد قدمت هذه الدول الإعلانات الأولى بموجب البروتوكولات الإضافية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكتوبر 2004 وفي ديسمبر 2004 كانت من أستونيا ومالطا وسلوفاكيا قد اهتمت بعملية المصادقة على البروتوكول الإضافي 1540 الصادر في 8 سبتمبر 2003 ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

– تدعيم عمليات المراقبة المالية للأسلحة بهدف تنشيط ما يطلق عليه مصطلح التعددية الفعالة" وقد واصل الاتحاد الأوروبي تقديم حكم مالي إلى مؤتمرات واجتماعات معدة للتشجيع على المصادقة والتقيد بمعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية العام 1972 ومعاهدة حظر الأسلحة الكميائية فضلا عن وضع معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية لعام 1992 حيز التنفيذ.

وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بدفع 1.8 مليون أورو لتمويل عدد من الإجراءات ترمي إلى التشجيع على المشاركة العالمية في معاهدة الأسلحة الكيميائية ومساعدة الدول الأطراف في هذه المعاهدة على حسن تنفيذ المعاهدة بشكل فعال.

– تقديم تدعيم مالي من أجل تدابير عملية لصيان الأسلحة والمواد المعنية، وقد تضمنت هذه المساعدة المالية مساهمات من دول أعضاء وكذلك مساهمات من ميزانية الاتحاد الأوروبي المشتركة. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على خطة مشتركة الدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ماي 2004 وبمقتضى هذه الخطة سيقدم الاتحاد الأوروبي 33 مليون أورو لدعم مشاريع الأمن النووي على امتداد 15 شهرا، وفي نوفمبر 2004 تمت الموافقة

على خطة مشتركة لدعم مشروع من أجل تطبيق إجراءات حماية مادية في معهد الأبحاث العلمية للطاقة الذرية وبموجب هذه الخطة المشتركة سيتحمل الاتحاد الأوروبي نحو 8 ملايين أورو من تكلفة المشروع.

ضم سياسات حظر الانتشار وإلى الاتجاه السائد للعلاقات الأوسع بين الاتحاد الأوروبي وشركائه بما فيهم دول ومنظمات دولية وفي19 أكتوبر 2004 تمت الموافقة على فقرة بشأن حظر الانتشار كجزء من اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، وقد ضمت الفقرة اتفاقيات مع ألبانيا وطاجاكستان، وكجزء من سياسة الجوار الأوروبية وقعت المفوضية بالتعاون مع دول شريكة الواقعة ضمن محيط الاتحاد الأوروبي الموسع وثائق سياسية لتطوير العلاقات، حيث تحدد خطط العمل مجموعة من الأولويات المتفق عليها في علاقات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي والبلد المشار إليه، وتتضمن خطط العمل المتفق عليها مع إسرائيل ومولدافيا وأوكرانيا عام 2004 أهدافا محددة ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل[1].

المطلب الرابع: التلوث البيئي وأزمة الطاقة.

تتعرض البيئة الآن إلى حالة من التدهور الناتج من غياب الوعي البيئي حيث أساء الإنسان استعمال قدراته في تغيير بيئته في سبيل تحقيق أقصر استغلال ممكن لها دون النظر إلى أن هناك كائنات حية أخرى تشاركه هذه البيئة وتنفع معه بمكوناتها مما أدى إلى اختلال توازن الطبيعي وتهديد حياة الكائنات الحية ومن بينها الإنسان نفسه، وتتأرجح التحديات البيئية ما بين ملوثات تتمثل في تلوث الماء، الهواء والتربة ومياه البحر والمحيطات وما بين الاحتباس الحراري أدى إلى تغير المناخ بسبب نشاط الإنسان الصناعي، وقد كان هذان العملان سببا في أزمتين أخرتين هما أزمة الفقر وأزمة الغذاء

[1]– رضية مازني، مرجع سابق، ص. 352

ويعتبر فقدان التنوع الحيوي نتيجة لما قام به الإنسان من اختلال أدى إلى ذلك، فأصبحت المشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات الكونية المعاصرة التي اهتم بها العالم[1].

1-مفهوم التلوث البيئي:

نتطرق أولا إلى مفهوم البيئة والتلوث البيئي وإلى المخاطر والتهديدات التي تعود على الطبيعة والإنسان.

أ-مفهوم البيئة:

حسب مؤتمر "ستوكهولم 1972 على أنها ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته أي كل ما يحيط بالإنسان.

أما بالنسبة للأمم المتحدة فتعرف البيئة على أنها ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وان كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومرتبطة[2].

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فالبيئة هي مجمل الأشياء التي تحيط بحياة الإنسان وتؤثر في الأفراد والمجتمعات، وتشمل على الموارد الطبيعية البيئية من الهواء والماء

[1]- محمد مصطفى أحمد أحمد السيد، بحث في التحديات البيئية، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، 2008، ص.02

[2]- د. عبد الكريم مشان، **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع الإسمنت عين الكبير "SCAGK"**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2011-2012)، ص ص 43

والتربة والمباني الحضرية (البيئة الحضرية)، والظروف المحيطة بمكان العمل (بيئة العمل) وتشمل كذلك الكائنات الحية من نبات وحيوان والكائنات المجهرية[1].

أما مفهوم التلوث حسب القانون الدولي لتلوث الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1984، هو النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرورة لزيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة إلى البيئة حيث تعمل هذه الطاقة أو المواد التي تعرض حياة الإنسان أو صحة أو رفاهية أو مصادر الطبيعة للخطر، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر[2].

أو هو زيادة في تركيز نوع أو أنواع من المادة أو الطاقة تفوق الحد الطبيعي المسموح به وهذه الزيادة قد تكون بسبب العوامل الطبيعية والبشرية وكذلك إدخال مواد غريبة ذات أصل تكنولوجي إلى مكونات النظام البيئي .

هو كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة، والبحيرات والبحار.

ومجمل القول أن التلوث البيئي هو تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية والغير الحية، حيث لا تستطيع البيئة استعابها بدون أن يختل توازنها، إذا أصبحت مشكلة التلوث بالأونة الأخيرة تشكل خطر على البيئة بكافة أشكالها[3].

فمنطقة البحر المتوسط تواجه مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت نفسه رهانات كبرى باعتبار البيئة مسألة عالمية، فأي حدث تشهده نقطة من العالم ستكون له انعكاسات على بقية المناطق العالم.

---

[1]– عبد الكريم مشان، مرجع سابق، ص. 04

[2]– إسلام أحمد مدحت، التلوث مشكلة العصر، الكويت، عالم المعرفة، 1990، ص17

[3]– بوبكر سراي، إدريس عماري، مخاطر الصناعة النفطية على البيئة حالة "ENAFOR"، (مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012–2013)، ص ص.11–12

فعلى غرار مناطق أخرى من العالم، تعرف منطقة البحر المتوسط تدهورا كبيرا في البيئة يهدد الأمن فيها، ويجعل من حوض المتوسط فضاء يغيب عنه السلم والتنمية والاستقرار، ويتعلق الأمر بتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وانتاجية الأراضي الزراعية انخفاضا وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة نحو الشمال بحثا عن شروط البقاء، وهذا من شأنه يهدد أمن الدول المستقبلة خصوصا الاتحاد الأوروبي.

2- أزمة الطاقة:

أضحى أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقب ما بعد الحرب الباردة، وأصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن الوطني[1]، حيث تحتل الطاقة مكانا بارزا في العلاقات الدولية، كونها المحرك الأساسي للاقتصاد، خاصة بسبب إزدياد الحاجة الشديدة لها فلا يمكن الاستغناء عنها، وحسب التطورات التي شهدها القرن 21 الواحد والعشرون الذي عرف تطور المعاملات الدولية ما دفع العديد من الدول الكبرى إلى التنافس على المناطق الإستراتيجية سعيا لتأمين الطاقة[2].

تعد الطاقة عصب الحياة في كل مجتمع، إذ تحتل مراكزا هاما في نمو الاقتصاديات لما لها من أثر إيجابي سواء المادي أو الاجتماعي، حيث يرتبط تطور الاقتصاد باستغلال تلك الموارد وعلى رأسها النفط والغاز، وقد بلغ الطلب العالمي على

[1]- عزيز نوري، مرجع سابق، ص ص 100-101

[2]- الوليد ابو حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية، دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي، 2017-08-18، 12:59

هذه الطاقة مستويات مرتفعة ومستمرة وهذا ما أدى إلى نفاذيتها على غرار الأضرار الوخيمة التي تسببت في تلوث الجو وانبعاث الغازات السامة وبالتالي تدهور البيئة[1].

تعتبر الطاقة عنصر خلاف وعنصر موحد في نفس الوقت، ولكن في كثير من الأحيان كانت السبب في العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية بين الفواعل الدولية، فعادة ما ترتبط بسياسة الدفاع والأمن الدول فأصبحت الحكومات تدرك مكانة الطاقة ودورها في ضمان استقرار وأمن الدول، إذ هناك خمسة (05) مصادر طاقوية هامة وهي النفط، الغاز الطبيعي، الوقود الصلب، الطاقة النووية، ومؤخرا الطاقة المتجددة[2].

ويعتبر كل من النفط والغاز الطبيعي من بين المصادر الأكثر حيوية، ذلك أن البلدان التي تتميز تمتلك احتياطات واسعة وكبيرة منها تصبح الفواعل الرئيسية والمحرك لسوق الطاقة العالمي والسياسة والاقتصاد الدولي على حد سواء، وعلى هذا فإن المنافسة بين مختلف الدول من أجل الحصول وكسب مصادر طاقوية هي اليوم من بين الأولويات الرئيسية في أجندة السياسة والاقتصاد الدولي، لأن هذه المصادر ليست موزعة بشكل متساوي في العالم.

كما يعتبر أمن الطاقة في المنطقة المتوسطية مصدرا للقلق والتهديد حيث أن 65% من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، وأن ضمان مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط بشكل أهمية، ليس فقط

[1]– وفاء شماتي، منور اوسرير، مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ع14، م01–2016، ص. 34.

[2]– . لطفى مزياني، الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية، (مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، دراسات متوسطية، مغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة 2011–2012)، ص.56

بالنسبة للدول الغربية المستوردة، بل أيضا لمنتجي الطاقة في المنطقة والبلدان التي يمر بها البترول والغاز عبر أراضيها[1].

وتعد روسيا أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية، حيث شكلت صادراتها 178 مليار متر مكعب من الغاز في العام الواحد، وهو ما يشكل 34% بالمائة من الغاز المستهلك في أوروبا و 66% بالمائة من الغاز الروسي والمورد إلى الخارج.

فبالرغم من العلاقات الطاقوية التي كانت تجمع روسيا والاتحاد الأوروبي منذ فترة الحرب الباردة، بنوع من الأمان رغم كون الطرفين على خلاف في أغلب الملفات السياسية، إلا أن أوروبا اليوم تعيش حالة من الخوف وعدم الاستقرار فيما يخص إمدادتها بالغاز الطبيعي، حيث أن روسيا تلعب ورقة ضغط عليها، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يعمل جاهدا للبحث عن بديل جديد لإمداداته الطاقوية.

لذلك وجه الاتحاد الأوروبي سياسة الطاقوية نحو قطر، إلا أن هذا التوجه لقي مشاكل ومعوقات أمامه، وحتى وإن كان هذا التوجه يضمن استقلالية أوروبا نهائيا من التبعية لروسيا طاقويا[2].

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأوروبية لمواجهة التهديدات في المتوسط

تعد صياغة إستراتيجية أوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة استكمالا للتطور الحاصل على مستوى البناء الأوروبي منذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت التي تعتبر أهم تحول مؤسساتي في البناء الأوروبي لما بعد الحرب الباردة، من خلال انتهاج سياسة أمنية مستقلة عن الأطر الأمنية التقليدية، التي ميزت مرحلة الحرب الباردة، خاصة حلف شمال الأطلسي "NATO"، وفي إطار هذا المسار خرج الأوروبيون بتعريفهم

[1]– روتغرفان سانتن، وجان كوهي، برام فرمير، ترجمة جني الحسن، تكنولوجيا 2030 تغير وجه العالم، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2012، ص.91

[2]– فلورونس جوب، أزمة الغاز باوروبا والدور القطري البديل، مركز الجزيرة للدراسات، 07 ماي، 2014، ص. 04.

الخاص للأمن ومصادر الخطر والتهديد، فانتقلوا إلى مرحلة أو فكرة المواجهة والتصدي إلى التعاون والشراكة والانفتاح نحو الخارج من أجل خلق استراتيجيات جديدة لمواجهة هذه التهديدات ومن بين هذه الاستراتيجيات نذكر بعضها[1].

المطلب الأول: منتدى (5+5).

إن فكرة إنشاء مشروع للتعاون غرب المتوسط تعود إلى الثمانيات. ولقد ظل هذا المشروع فكرة قائمة بدت واعدة في فترة الحماس للاتحاد المغرب العربي، إلا أنها انتكست بعد قرار تجميده. عرف مسار التعاون بين بلدان غرب حوض البحر الأبيض المتوسط والذي أطلق عليه منتدي (5+5) انطلاقته في الاجتماع الوزاري المنعقد بروما يوم 10 أكتوبر 1990 والذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي، وضمت هذه المبادرة عشرة دول أطراف، منها الخمس دول المغاربية التي تمثل الضفة الجنوبية لغرب المتوسط وهي: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا وليبيا والخمس الدول أوروبية التي تمثل الضفة الشمالية لغرب المتوسط وهي: إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا ومالطا. وعرف مسار التعاون في منطقة غرب حوض البحر المتوسط المعروف بمنتدى (5+5) مراحل عدة منذ نشأته، ويعبر هذا المسار عن محاولات التنسيق والحوار ما بين دول غرب المنطقة. يعتبر مشروع مجموعة (5+5) منتدى غير رسمي يهدف لتحسين الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي لدى دول غرب المتوسط، إلا أن هذا المشروع واجه عراقيل خطيرة، حيث بعد اجتماعين وزاريين في روما 1990 وفي الجزائر 1991 بقي معلقا طيلة عشر سنوات إذ لم ينعقد المؤتمر الثالث الوزراء خارجية الدول العشرة إلا في جانفي 2001،

[1]– طارق رداف، المغرب العربي في التصورات الأوروبية الشريك أم المنطقة الحاجزة، جامعة أم البواقي، 19/08/2017 ، 11:49

وتبعتها اجتماعات خلال سنوات.2003-2002-2001، ولكن عقبات نجاح المبادرة استمرت خاصة منها غياب كتلة مندمجة بالنسبة لدول المغرب العربي[1].

ومن القضايا التي حظيت باهتمام مجموعة (5+5) نجد الهجرة باعتبارها مصدر تهديد الأمن المنطقة خاصة بالنسبة للضفة الشمالية، ففي لقاء وزراء دفاع الدول العشر المنعقد خلال شهر ديسمبر 2004 بفرنسا تم التأكد على ضرورة التعاون لمواجهة المخاطر المهددة للأمن في المنطقة وعلى رأسها الإرهاب، شبكات تهريب السلاح والمخدرات والهجرة السرية". فقد انعقد المؤتمر الوزاري في ربيع عام 2004 بتونس، حيث أكد زعماء المؤتمر في البيان الختامي، على ضرورة تقديم المزيد من الدعم في مجال التعاون الأمني ضد الإرهاب، وإن كان الاختلاف بينهم عميقا حول المقاربة المثلى لمواجهته، ففي الوقت الذي ركز فيه الطرف الأوروبي على المقاربة الأمنية المحضة، دعت دول المغارب إلى تجاوز هذا المنطق والتصدي لجذور الظاهرة، بمعنى ضرورة تبني المقاربة التنموية الشاملة وحل النزاعات والقضايا العالقة[2].

ومن مزايا حوار (5+5):

- مجموعة (5+5) تشمل ليبيا، موريتانيا اللتان لم تشاركا في مسار برشلونة.

- الطبيعة غير الرسمية لهذا الحوار تسمح بالتطرق للعديد من المواضيع خارج دائرة السياسة الخارجية منها الهجرة، أيضا المسائل العسكرية والأمنية في إطار اجتماع وزراء الدفاع ورؤساء هيئات الأركان.

- الحوار (5+5) يعتبر الخيار الأفضل في ظل التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة المغاربية.

[1]- قويدر شكري، مرجع سابق، ص. 79.

[2]- أنس الصنهاجي، العمق الاستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة والتعاون بين المغرب وأوروبا، المجلة العربية العلوم السياسية، ص 128،

بمرور عشرة أعوام على عملية الشراكة الأورومتوسطية منذ مؤتمر برشلونة 1995، ولهذه العملية أبعادها الثلاث السياسية، الأمنية، المالية، الثقافية، وقد كانت هذه التقييمات فرصة للتعرف إلى التوجه الجديد للاتحاد الأوروبي نحو دول الجوار الأوروبي في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تم الاتفاق عليها في كوبنهاغن عن 2003.[1]

فقد ركز المضمون السياسي والأمني السياسة الجوار الأوروبي عموما على ما يلي: السياسة الخارجية والأمنية الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل إدارة الأزمات، البيئة، الهجرة)، إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، إقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وشركاؤه من أجل الأمن والاستقرار في المتوسط، تسير إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وادارة الحدود لمواجهة هذه التهديدات العابرة للحدودة. عندما قدمت المفوضية الأوروبية مبادرة: أوروبا أكثر اتساعا من خلال إيجاد علاقات مع الجيران في شرق وجنوب المتوسط، وقد اهتمت بالعديد من المسائل الأمنية منها الهجرة غير الشرعية وقامت بوضع سياسات لمحاربتها منها:

– تدعيم مراقبة الحدود واقامة مخيمات انتظار على أراضي الدول المجاورة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين [2].

– تقنين الهجرة ضمن قواعد القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين.

– تحديد مدن إقامة المهاجرين واعطائهم عقود عمل مدة زمنية معينة.

– إنشاء مراكز مراقبة خارج إطار منظومة شنغن للحد من هذه الظاهرة.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص.80

[2]– رشا عدنان محمد مبيضين، دور الإرهاب في اعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية (1990–2006)، إرسالية مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، جامعة مؤتة، 2007)، ص91 – سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص.60

– وضع نظام معلومات موحد لتأشيرات الدخول ضمن مراقبة الحدود الخارجية لدول الاتحاد خاصة مع دول المغرب العربي[1].

وعلى الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار: مراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آليا، وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، فإن الإحصائيات تشير إلى أبعاد فرنسا 19 ألف843 أجنبي غير شرعي سنة 2005 وإيقاف 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة سنة 2007، 90% يستعملونها كمنطقة عبور إلى أوروبا.

كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر وتحاول التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة عملية الترحيل، لكي لا تبقى إيطاليا واسبانيا تعانيان لوحدهما أعباء الهجرة غير الشرعية وقد أشارت الأرقام إلى وصول ما يقارب 700 قارب هجرة غير شرعية إلى إيطاليا آتية من الدول المقاربة وعلى رأسها الجزائر بنسبة 40% سنة 2009.

وفي إطار سياسة الجوار على أوروبا الرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا وتطبيق سياسات الاندماج الإيجابي، وهذا ما عملت عليه المباحثات الجزائرية–الاسبانية على سبيل المثال) والتي اتخذت خطوات هامة أهمها تسهيل حصول الجزائريين على تأشيرة الدخول إلى إسبانيا والعمل على تحسين وضعية 55 ألف جزائري يقيمون في إسبانيا بشكل شرعية[2].

المطلب الثاني: مسار برشلونة 1995.

مع مطلع التسعينات من القرن الماضي تبني الاتحاد الأوروبي سياسة متوسطية جديدة، من حيث القضايا والمدى والتصورات والاستراتيجيات، بعد أن تهاوت الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وتوجه دول الشرق أوروبا صوب غرب أوروبا، وتوحيد

[1]– شوقي ذياب، صبرين بوعكاز، مرجع سابق، ص.62

[2]– د سهام حروري، مرجع سابق، ص. 349,

ألمانيا وقد عبرت عنها قمة لشبونة الأوروبية في يونيو 1992، من حيث الاهتمام بجنوب المتوسط والشرق الأوسط في إطار الأمن والاستقرار الجماعي، واجتماع المجلس الوزاري للاتحاد الذي انعقد في كورفو " باليونان خلال شهر يوليو 1994، والقمة الأوروبية التي عقدت في "ايسن" بألمانيا خلال شهر ديسمبر 1994، والتي توجت بانعقاد مؤتمر برشلونة للتعاون الأوروبي المتوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في برشلونة، يومي 27-28 نوفمبر 1995، والذي شاركه فيه 27 دولة[1].

وهي دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر 15 ممثلين لدولهم وهي اسبانيا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمارك، السويد، فرنسا، فنلندا، لوكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، هولندا، اليونان)، بالإضافة إلى وزراء خارجية الدول المتوسطية الإثنتي عشر (12) وهي ثمان (08) دول عربية هي (الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، السلطة الفلسطينية، لبنان، مصر، المغرب) وأربع (04) دول أوروبية متوسطية ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي (إسرائيل، تركيا، قبرص، مالطا)[2].

وصدر عن الاجتماع البيات الختامي للمؤتمر (إعلان برشلونة)، الذي أقرت من خلاله الدول المشاركة مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية" (Mediterranean Parteeship) والذي يعرف بصيغة (15+12)، يهدف إلى إقامة مشاركة أوروبية متوسطية عامة تشمل جميع المجالات عبر حوار سياسي معزز ومنظم، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، وإعطاء قيمة للأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال تركيزه على ثلاث أهداف أو أركان. وهي الركن الأول تعاون في الميدانيين السياسي والأمني التحقيق فضاء مشترك يسوده السلام والاستقرار والوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية وتعزيز الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان.

[1]- محمد الهاشمي صقر، العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورومتوسطية 1970، 2009، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، 15، 2016 ، ص.20

[2]- محمد الهاشمي صقر، نفس المرجع، ص.21

الركن الثاني تعاون على المستوى الاقتصادي والمالي بإيجاد إقليم مشترك يعمه الرخاء وبناء منطقة للأزدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس تدريجي المنطقة تجارة حرة بحلول 2010، وتقديم مساعدات مالية وقروض بنكية من طرف المجلس الأوروبي بنك الاستثمار الأوروبي للدول جنوب المتوسط.

والركن الثالث تعاون في مجال القضايا الاجتماعية والثقافية والإنسانية لترقية التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين مختلف المجتمعات المدنية، والتعاون في المجال الإعلامي، واحترام الهوية الثقافية لكل شريك وتطوير القطاع الصحي مكافحة مظاهر التميز العنصري[1].

أسباب انعقاد المؤتمر:

بدأت أهمية الشراكة في فترة حساسة عرف فيها العالم تقلبات نوعية، حيث أنها جاءت في بيئة تميزت بسيادة مناخ من الاضطرابات وإعادة التكوين، بالإضافة إلى الفراغ الذي تركه زوال الكتلة الشرقية، فوجد الطرف الأوروبي الفرصة سانحة للعب الدور، فكانت المبادرة تهدف التي تكوين نظام إقليمي متوسطي ذو أبعاد سياسة واقتصادية وثقافية وأمنية، حيث تمسكت أوروبا بفكرة التعاون لأن أي مشكلة أو نزاع في جنوب المتوسط سوف يؤثر على استقرارها، فتعد عملية برشلونة مبادرة منفردة وطموحة وضعت الأساس لعلاقة إقليمية جديدة، ومن أهم الأسباب التي دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة هي:

– توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط والحفاظ على مناطق النفوذ التاريخية.

– الوقوف أمام إنفراد الولايات المتحدة بمقدرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد

[1]– سليمة بن حمين، مرجع سابق، ص ص38–39

الأوروبي أن هذه الشركة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة ومنافستها.

– تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها.

– الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي.

– خطر الإرهاب وسباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها، فالمشكلة الأمنية وما سببته من قلق للحكومات الأوروبية والكم الهائل من المهاجرين، حيث أن فشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب دفعت إلى زيادة الهجرة والتطرف والعنف وزيادة المخاوف الأوروبية[1].

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأورومتوسطية، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول[2].

أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

[1]– سفيان طبوش، الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم السياسة تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2021/05/08 ص ص 132. 134.

[2]– مرجع سابق، ص ص 137–138

الشراكة الأورومتوسطية تهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام الاستقرار وتحقيق التنمية للمنطقة وذلك من خلال:

– الحوار السياسي والأمني بهدف إقامة منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار على أساس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

– الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة

– الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية لتشجيع التفاهم بين الشعوب والثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية بهدف إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة.

– معالجة مسألة الهجرة من خلال إستراتيجية تأخذ في الاعتبار فوائد الهجرة لكافة الشركاء، وتساعد على تفادي المأسي الناجمة عن محاولات دخول تراب الاتحاد الأوروبي بأساليب غير مشروعة..

– رغبة الاتحاد الأوروبي في استعادة موقعه الرأي كان يحتله في العلاقات الدولية تماشيا مما جاء في اجتماع المجلس الأوروبي برشلونة في يونيو 1992 الذي أكد أن الظفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تماما كالشرق الأوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط فيها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق[1].

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبي.

[1]– . محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، القاهرة، ط1، مكتبة مدبولي، 2006، ص ص 67–68

عادت فكرة المتوسطية لتشكل اهتماما دوليا وإقليميا كبيرا، ولتظم مرة أخرى الدول المطلة على البحر المتوسط والغير مطلة عليه والمعنية بسلامته وأمنه من خلال المبادرة الجديدة الاتحاد من أجل المتوسط" والتي تعبر عن محاولة جديدة لإعادة زرع الثقة والوفاق بين دول المعنية بالمبادرة، وهذه المبادرة ليست بعيدة عن الأفكار والأسباب التي ألفناها في المبادرات السابقة، بداية بمنتدى (5+5) مرورا بمسار

برشلونة، بحيث نجدها مرتبطة بالتغيرات الدولية الجديدة التي تستوجب إيجاد سبل كفيلة بمراجعة نقائص المشاريع المتوسطية السابقة وتحقيق الهدف المنشود أن وهو تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ومنه نذكر أهم ودوافع إنشاء مبادرة الاتحاد من أجل المتوسطة[1].

تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية الاتحاد المتوسط كمبادرة وفكرة فرنسية فردية لاقت جدلا داخل أوروبا كما خارجها وتحديد لدى الدول المعنية بها مباشرة، وقد بدأت أول مرة كفكرة ألقيت في شكل عبارة عن كلمات في خطاب الرئيس الفرنسي اساركوزي" وهو وزيرا للداخلية في 07/02/2006 ، وقد كررها في عدة مناسبات ولزيارة مثل التونس والجزائر والمغرب وقد تداولها في خطاباته دون مشورة منه لشركائه الأوروبيين، معبرا من خلال هذا الطرح بان العديد من مشاكل أوروبا الكبيرة تحل بالتنسيق الوثيق مع الدول الواقعة على الضفة الأخرى من المتوسط.

التعريف بالمشروع:

[1]– جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، 19 ديسمبر 2014، ص 326

الاتحاد من أجل المتوسط هو عبارة عن مبادرة أو مشروع وحدة عابرة القومية" مقترحة على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفتيه الشمالية والجنوبية، أساسه التعاون وليس الاندماج، وهو ما يعنيه دول من الاتحاد الأوروبي وليس كلها وعن شمال إفريقيا، وما يسمى بالشرق الأوسط وغيرها كتركيا، وتدعو هذه المبادرة إلى قيام اتحاد أو تجمع يربط بين دولة متوسطية، تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا وسياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن والطاقة والتجارة والهجرة.

الاتحاد من أجل المتوسط هو منظمة حكومية دولية تجمع بين الدول (28) الثماني والعشرين أعضاء الاتحاد الأوروبي وخمسة عشر (15) بلدا من الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط وهو منتدى التعزيز التعاون الإقليمي والحوار في المنطقة الأورومتوسطية"[1].

وانطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا، فرنسا، وإسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007، وانعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد من أجل المتوسط في باريس يومي 13 و14 جوان 2008، وقد وافق المجلس الأوروبي في 14 مارس 2008 على قيام الاتحاد من أجل المتوسطة

أهداف المشروع:

[1]– جعفر عدالة، مرجع سابق، ص ص 326–327

يتمثل الهدف الرئيسي للاتحاد من أجل المتوسط في تعزيز التعاون والتكامل في المنطقة الأورومتوسطية، وكذا الحوار الإقليمي وتنفيذ المشاريع الملموسة والبناءة في المنطقة، وكذا بتقريب وجهات النظر وخلق مجالات تحاور من خلال سياسة حسن الجوار .[1]

والأمني عبر التنسيق الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والهجرة السرية وتنسيق الجهود في مقاومة الجرائم الدولية، والاقتصادي من خلال إنشاء منطقة التبادل حرة تدريجيا وبعث مشاريع اقتصادية مشتركة، والاجتماعي عبر معالجة القضايا الاجتماعية وأبرزها الهجرة السرية، والثقافي بتأسيس حوار الثقافات يمتص حالة الاحتقان والرفض الذي الضفتين الشمالية والجنوبية والحد من عوامل التشاحن الاجتماعي والثقافي خاصة فيما يتعلق بالعداء التاريخي بين الغرب والشرق ومن ظاهرة التطرف الديني وما تطلق عليه دوائر الإعلام الإرهاب الأصولي، والبيئي عبر آليات ومشاريع بيئية تتعلق بضفاف المتوسط [2].

وقد وقع رؤساء هذه القمة على ستة (06) مشاريع مقترحة من القمة في أجال قريبة ألا وهي:

- تنقية مياه البحر الأبيض المتوسط.
- بناء طرق سريعة برية وبحرية تسهل تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول المتوسطية.
- العمل المشترك على إنشاء حماية مدنية ضد الكوارث الطبيعية.
- إقامة برنامج للطاقة الشمسية.
- العمل على تنمية المؤسسات الاقتصادية للدول العضوية.

[1]– . معز الباي، الاتحاد من أجل المتوسط: مسار برشلونة، مسار العثرات، بلوغ رشد العرفاوي، 10 سبتمبر 2009، ص 04/04

[2]– معز الباي، مرجع سابق.

– إنشاء جامعة أورومتوسطية[1].

المبحث الرابع: تقييم إستراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي كيان أو فاعل دولي له شخصيته القانونية المستقلة، ويجسد نظاما سياسيا لم تتضح سماته وملامحه النهائية بعد، فما زالت التباينات حول مستقبل مشروعه الوحداوي في جانبه السياسي قائمة، ولا تزال بنية المؤسسة في حالة تطور وتشكل دائم التواكب ما يطرأ عليه من توسع مستمر سواء في مجال عضويته أو اتساع أنشطته ونطاق صلاحياته. ورغم اتضاح وضعيته السياسة إلا أنه يضطلع بسياسات خارجية، وهي إحدى مميزات الدول القومية، مما مكنه من أن يكون أحد اللاعبين في السياسة الدولية في الوقت الذي لم تتمكن أي منظمة إقليمية أخرى من القيام بمثل هذا الدور، وهذا ما جعل من الاتحاد إتحادا فريدا في هذا المجال.

وبالرغم من كل هذا إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يخلو من سلبيات وإخفاقات سواء في سياساته الأمنية الخارجية أو في استراتيجياته المقترحة لبناء قوة وكيان في الساحة الدولية.

المطلب الأول: إيجابيات السياسة الخارجية الأمنية المشتركة.

بدأت السياسة الخارجية الجديدة للاتحاد الأوروبي بمعاهدة ماستريخت التي كانت بمثابة نتاج لتعاون سياسي بين دول الاتحاد على مدى عشرين (20) عاما سابقة،[2] وقد تبين مجلس الاتحاد الأوروبي منذ عام 1993 أكثر من سبعين (70) موقفا مشتركا، تتراوح

[1]– رتيبة برد، مرجع سابق، ص ص 234–235

[2]– دلال عبد الحافظ سلامة، الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي والسياسي، (رسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات العليا جامعة فلسطين، 2005)، ص.26

بين قضايا السياسة الخارجية من دول البلقان، ومن منع انتشار الأسلحة النووية على مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية[1].

وبعد ذلك أصبح الاتحاد الأوروبي يعد أحد اللاعبين الرئيسيين على المسرح العالمي لما له من مصالح ومسؤوليات أمنية إقليمية وعالمية من خلال سياسته الخارجية المشتركة التي ينادي بها الاتحاد الأوروبي وبصوت واحد حول القضايا الدولية الرئيسية.

وكان من أبرز تلك القضايا ما لعبه الاتحاد الأوروبي من دور أساسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي مجال الدبلوماسية مع إيران وتعزيز الاستقرار في غرب البلقان وكوسوفو، كما قام الاتحاد الأوروبي بإرسال جنود وقوات شرطة وقضاة يساعدون

على إنقاذ الأرواح وتحقيق الاستقرار في الدول والمناطق التي تحدث فيها الصراعات في جميع أنحاء العالم.

فقد كانت تجربة البوسنة (1992-1995) كافية لدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن صيغة توافقية لتجاوز الخلافات حول امتلاك قدرات عسكرية مستقلة تقوم بمهام التدخل العسكري في مناطق النزاعات في القارة الأوروبية وخاصة بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية التحرك وتحريك حلف شمال الأطلسي

ومنذ معاهدة أمستردام عام 1999، قام مجلس الاتحاد الأوروبي، المشكل من رؤساء الدول والحكومات، بإقرار تشجيع تبني استراتيجيات مشتركة طويلة الأجل في بعض الدول والمناطق، وقد تم تبني الاستراتيجيات المشتركة المتعلقة بالشأن الروسي والأوكراني وذلك عام 1999 وحوض البحر المتوسط في عام 2000، وهي سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن، وتتمثل في قوات التدخل السريع، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات سواء في المناطق المجاورة أو البعيدة.

[1]– معن عبد العزيز الريس، الاتحاد الأوروبي و التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد القيود والفرص)، أرسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص108.

كما أيضا جاءت معاهدة أمستردام بتعزيز آلية الديمقراطية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وزاد دور الاتحاد في دعم قوات حفظ السلام والعمل الإنساني[1].

وجد الاتحاد الأوروبي نفسه بأنه مركز قوة مهيأ للعب دور كبير في النظام الدولي الجديد، فهو يمتلك الكثير من عناصر القوة البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية، كما أن مشروع الوحدة الاندماجية الكاملة بين دول الاتحاد يسير بخطى حثيثة تتمثل في إقامة سوق مشتركة والتعاون والتكامل في المجالين الضريبي والتعليمي ومجال البحث العلمي والتشريع الاجتماعي وتكثيف المؤسسات والدفاع عن البيئة.

وقد ذهبت دول الاتحاد إلى أبعد من ذلك نحو الوحدة السياسية عبر خلق عملية مشتركة وبنك مركزي واحد وعلم أوروبي موحد، وإدخال الديمقراطية إلى مؤسسات المجموعة التشريعية، وفتح الحدود بينها[2].

يعتبر الاتحاد الأوروبي إحدى المنجزات المعتبرة التي تحققت قبل انقضاء القرن العشرين، فقد تمكن هذا التجمع الإقليمي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه، وذلك بفضل بنية مؤسسة وتنظيمية جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا ذا طابع مميز وخاص، فهو فاعل دولي له خصائص وسمات فريدة وشكل ظاهرة تختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين، فهو لا يشكل دولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتصف ببعض الخصائص التي لا توجد إلا في الدول الفيدرالية أو التعاهدية، وليس هو بمنظمة دولية حكومية، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، وليس هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي قام باتفاق إرادي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة

---

[1]– معن عبد العزيز الريس، مرجع سابق، ص 109

[2]– هاني البشير، محددات عمل السياسة الخارجية الأوروبية، الشرق2021/04/24 ع782، ص 13.
www.alsharq.net.sa/2021/04/24/1056337

إذن نحن أمام ظاهرة إقليمية متميزة، تدعى الاتحاد الأوروبي، الذي يعد ثمرة من الجهد الأوروبي المتواصل منذ أكثر من نصف قرن، وهو ينشط ويحقق الإنجازات ويدير الأزمات في ظل النظام الدولي الجديد الذي يحتمل تعرض بنيته الهيكلية للتغيير[1].

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة.

و رغم محاولة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التوصل إلى توحيد السياسة الخارجية والأمنية لكل الدول الأعضاء في الاتحاد منذ معاهدة ماستريخت (1992)، وقبل ذلك اعتمادها آلية التنسيق والتشاور في مجال السياسة الخارجية باسم التعاون السياسي منذ قمة لاهاي (1969)، إلا أن هذه الدول لم تستطيع تحقيق هذا الهدف بالشكل الذي طمحت إليه وذلك راجع إلى وجود أسباب حالت دون تحقيق هدفها المنشود". وتتمثل هذه المعيقات في عوامل أوروبية داخلية، وأخرى تعود إلى العلاقات الأوروبية الأمريكية وطبيعتها .

أولا: العوامل الخاصة بأوروبا،

والتي يمكن حصرها في الأمور التالية:

أ- الوزن المحدود لأوروبا في النظام الدولي:

فرغم أن أوروبا ظلت ترغب في توحيد سياستها ومواقفها إزاء القضايا والأحداث الدولية، وتعبر عن كيان مستقل، وعن كتلة لها وزنها في العالم. إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الأمر، لأن مقدرتها على فعل ذلك يرتبط بتأثيرها ووزنها في النظام الدولي، وقد أثبتت التطورات الدولية عجز أوروبا على توحيد سياستها الخارجية ولعب دور مستقل ومؤثر في التطورات الدولية المختلفة، وذلك بسبب ضعف الوزن السياسي والعسكري النسبي لها في النظام الدولي

[1]- معن عبد العزيز الريس، مرجع سابق، ص.147

تعم هنا[1].ك أهداف طموحة لأوروبا لتبني سياسة خارجية أمنية موحدة مستقلة ومؤثرة، ولكنها لا تملك وسائل وأدوات تنفيذ هذه السياسة وتحقيقها، لأن قدراتها العسكرية والسياسية محدودة مقارنة بأمريكا.

وإذا كانت أوروبا تعتمد في أدائها لدورها العالمي على الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية، نظر لعدم وجود قوة عسكرية موحدة قوية ومؤثرة، فإن فعالية استخدام هذه الأدوات إنما تقع عليها هي الأخرى، قيود تابعة من العواقب والانعكاسات السلبية المحتملة على أوروبا ككل، وعلى مصالح دولها. واذا نظرنا إلى أوروبا نجد أنها ضعيفة وذات محدودية في القوة العسكرية بدون دعم أمريكا، ولهذا فغالبا ما تضطر أن تنزل عند رغبة هذه الأخيرة، قبل أن تعلن عن تطور مواقفها السياسية.

باختلاف وتباين المصالح الأوروبية:

الذي يؤدي إلى اختلاف السياسات الوطنية إزاء مختل الأحداث والقضايا الدولية، فرغم إنشاء الاتحاد الأوروبي، فإن أوروبا لم تصل بعد إلى بناء نفسها كقوة سياسية موحدة بالفعل، وإنما ظلت السياسات الوطنية تشكل أساس الموقف العام، فلم يصل هذا الاتحاد بعد إلى درجة الدولة الفيدرالية التي تمارس السلطة بشكل مركزي، وتفرض سلطتها على وحداتها، ولكن في إطاره قامت الدول الأعضاء بالتنازل عن سيادتها لصالح مؤسسات الاتحاد في عدد من المجالات، ولكن في مجالات أخرى، مازالت تحتفظ بسيادتها كاملة.

ولهذا يظهر في الاختلاف بين سياسات ومواقف الدول الأوروبية داخل الاتحاد، في كثير من القضايا والأحداث الدولية.

[1]– رقية غربي، مرجع سابق، ص. 167

إن اختلاف وتباين المصالح الوطنية وتعارضها أحيانا، يؤدي إلى اختلاف الرؤى والمواقف التي تعيق أوروبا من أن تتكلم بصوت واحد. حتى أن مسألة ما هي المصلحة العامة وأولويتها، فهناك صعوبة في تحديدها.

وهذا ما أشار إليه (زيغنبوب يخسزكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق: «إن غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة، يرجع إلى اختلاف الأولويات السياسية لدى الاتحاد الأوروبي». .

إن هذا التباين الكبير في سياسات الدول الأوروبية، بسبب اختلاف المصالح الوطنية والأولويات، يظهر في عملية صنع القرار الخارجي داخل الاتحاد، حيث أن كل دولة تسعى التحقيق مصالحها من السياسات الخارجية التي تصدر عن الاتحاد نفسه، فبريطانيا ترى أ على أوروبا أن تلعب دورا مساندا للدور الأمريكي، لا منافسا أو معارضا، في حين تعتقد فرنسا ودول أخرى، أنه بإمكان هذا الاتحاد أن يلعب دورا مستقلا فاعلا وإيجابيا .

ج- الخلافات والانقسامات الأوروبية:

والتي أدت وتؤدي إلى نقص في التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، وسياسات الاتحاد الأوروبي، وإلى افتقار هذا الأخير إلى مواقف موحدة لإزاء القضايا الدولية. نعم هناك تشاور وتنسيق من أجل سياسة أمنية خارجية موحدة إلا أن ذلك أصبح هدف مظهريا فقط، حتى يتضح للعالم أن هناك تنسيق ووحدة وعدم اختلاف أو انقسام، لأن السياسة الناتجة، تكون دائما قاصرة غير فعالة، لأنها لا تقدم إلا حدا أدني مشترك من المواقف الوطنية المختلفة والمتباينة، ولا تقدم إلا حلول وسطي تفتقد القوة الذاتية، وزاد الأمر تعقيدا، بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن الدول الشرقية الجديدة مرتبطة أكثر بأمريكا الاعتبارات أمنية خاصة بها مما يؤدي إلى الاختلاف بين الدول الغربية والدول

الشرقية. كما أن هذا التوسع، أدى إلى التنوع الجغرافي والثقافي. وهذا أضعف عملية التنسيق والتوصل إلى بناء سياسة أمنية أوروبية موحدة.

فهناك اختلاف في النظرة الخاصة لمستقبل أوروبا، وخاصة بين أقطاب الاتحاد. فبريطانيا تركز على الاعتبارات الاقتصادية دون السياسة، أما ألمانيا فترى أوروبا ككتلة اتحادية (فدرالية) تقوم على أساس المواطنة والاستقرار. أما فرنسا فترى في أوروبا القوة المطالبة بأن تصبح اتحاد الدول قومية".

-محدودية ميزانية السياسة الخارجية:

رغم تمتع الاتحاد بإمكانيات اقتصادية هائلة إلا أن الميزانية المخصصة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة تبقى صغيرة مقارنة ببقية ميزانيات القطاعات الأخرى. رغم أن هذه القيمة يتم رفعها تدريجيا استجابة لمطالب بعض الدول مثل فرنسا إلا أن الميزانية لازالت غير كافية.

خلال قمة "هامتون "Hampton" في أكتوبر 2010، ظلت فرنسا على تعهد من حيث المبدأ لزيادة التدريجية للإمكانيات المالية للسياسة الخارجية في الفترة ما بين 2007 إلى 2013 وقد أقر الاتفاق المبرم بين المجلس والبرلمان والمفوضية الأوروبية في ماي 2006 تخصص قيمة1.74 مليار أورو على الأقل للسياسة الخارجية والأمنية لفترة 2007-2013 وهي زيادة معتبرة مقارنة (55) مليون أوروبا سنويا التي كانت مخصصة الفترة (2000 إلى 2006)، إضافة إلى محدودية الميزانية تعتبر الموارد العسكرية للاتحاد الأوروبي ضعيفة مقارنة بإمكانات الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبب هذا النقص في فشل الاتحاد في إدارة العديد من الأزمات خاصة تلك التي حدثت في جمهورية يوغوسلافيا السابقة التي فضحت العجز الأوروبي عندما تطلب الوضع تدخل عسكري، وبالتالي تسبب فقدان الدعامة الثابتة (البعد العسكري) للدبلوماسية الأوروبية في إخفاق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

ثانيا: العلاقات الأوروبية الأمريكية وطبيعتها.

إذا نظرنا إلى موارد الاتحاد الأوروبي لوجدنا أن له إمكانيات ومقدرات كبيرة حيث يمتلك العديد من عناصر القوة الاقتصادية التطور التكنولوجي، الثقل الحضري وغيرها من المفروض أن تضمن له استقلالية كبيرة في تحركاته، إلا أن ضعف إمكانيته العسكرية حد من استقلالية تحركاته لصالح الطرف الأقوى عسكريا وهو الولايات المتحدة خاصة أن هذه الأخيرة متكفلة بضمان أمن دول الاتحاد مما يسمح له بممارسة ضغوطات عليه، وزاد من صعوبة الموقف الخلافات التي حدثت بينهما.

رغم أن الخلاف ظهر بحدة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة خاصة حول مسألة الحرب على العراق، إلا أنها لم تكن هذه هي البداية وليست المرة الأولى التي يختلف فيها الشركاء الأطلسيون، فالخلاف أقدم وأشمل، حيث يعود إلى فترات زمنية سابقة ويشمل خلافات سياسية اقتصادية أمنية فإذا كانت السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية قد شهدت ترابطا وثيقا بين الطرفين، فإن السنوات الأخرى التي تلتها بدأ الخلاف فيها يدب في علاقتهما ببعضهما.

فالوقوف بوجه الاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى المساعدات الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا جعلت مصالح الطرفين متطابقة وأحدثت انسجاما في مواقفها وأوصلت إلى إنشاء حلف الأطلسي، إلا أنه مع بداية الستينات عندما بدأت أوروبا تستعيد عافيتها السياسية والاقتصادية وثقتها في نفسها، أخذت تشكك في السلطة الأمريكية وحقها في التحدث باسمها وباسم التحالف كله.

كما أخذت تنظر إلى نفسها كشريك لأمريكا وتطالب بتقرير سياسات التحالف، ولوحظ أن هذه القوى الغربية بدأ يتملكها القلق من أن تزج بها الولايات المتحدة في حرب شاملة نتيجة إدارتها للمواجهة مع القطب الآخر. وأخذت هذه المخاوف تؤثر على تصرفات الدول الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا.

مع وجود هذه الخلافات ظلت السياسة الخارجية لدول الجماعة الأوروبية، والتوجهات السياسية للجماعة نفسها منضوية في إطار الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، ولم تخرج عن هذا الإطار بشكل عام خلال طيلة فترة الحرب الباردة من أجل مواجهة الخطر الذي يمثله الاتحاد السوفياتي لذلك ظلت المواقف الأوروبية متوافقة مع المواقف الأمريكية وتابعة لها.

بذلك شكل حلف الأطلسي قيدا شديدا على التوجهات السياسية لدول الجماعة ومازاد من تكريس هذه التبعية هو اعتماد أوروبا على المظلة النووية الأمريكية في تحقيق أمنها. وبالتالي شكل الاعتماد. اعتماد طرف واحد على الآخر. كذلك عائقا أمام حرية اختيار السياسة الخارجية الواجب اعتمادها واتساعها وانطبق ذلك على السياسات الخارجية الفردية للدول الأعضاء، كما انطبق على المواقف التي اعتمدها الدول في إطار التعاون السياسي، مع بعض الاستثناءات التي شكلتها فرنسا وألمانيا أحيانا.

المطلب الثالث: الاقتراحات الموجهة لبناء سياسة أمنية دفاعية أوروبية جديدة.

في ظل الاقترحات لمواجهة سياسة الامنية في الأوروبي المشترك على مدار عقود ظلت يمثل نموذجا ناجحا للعمل الجماعي، فقد نجح في نقل أوروبا من قارة نجح بالحروب والنزاعات بين دولها، إلى قارة تنعم بالسلام والاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي، وتوجت هذه الجهود المشتركة بنموذج الاتحاد الأوروبي الذي تأسس بموجبه اتفاقية ماستريخت عام 1992، ولكن رغم كل هذه النجاحات المحققة إلا أنه بحاجات إلى تجديد وتطوير سياسته وتفعيل دوره في السياسة الدولية وخصوصا منطقة المتوسط، لذلك طرحت عليه بعض المقترحات والأفكار من أجل تجديد وبناء إستراتيجية أمنية أوروبية جديدة[1].

[1]– رقية غربي، مرجع سابق، ص ص 171–175.

الأولوية الإستراتيجية للحركات الخارجية، أي ثمة أولويات في الحركات الأوروبية من أجل تحقيق طموح الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي محوري ومتكامل، وهي الاهتمام بمناطق الجوار الواسع وذلك من خلال تحمل الاتحاد مسؤولياته الجيوسياسية تجاه مناطق المحيط الأوروبي – الأطلسي (شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، ودول الجوار الشرقي) إدارة الشراكة أي يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى شركاء دوليين يكون لهم توافق مع دول الاتحاد حول الأهداف والأدوات لفرض النظام على المجتمع الدولي

– التعاون في مجال الأمن الداخلي والأمن السيبراني، أي يتعين مراجعة الإستراتيجية الحالية للأمن السيبراني، فمن خلال معرفة التهديدات وردود الفعل، يتم الربط بين الشؤون الداخلية والخارجية، ومثال على ذلك المقاتلون الأوروبيون في صفوف داعش.

– تكثيف تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات في دول أعضاء الاتحاد الأوروبي ومع حلف الناتو" "NATO" ووضع قواعد قانونية تضبط العلاقات بين الدول في هذا الشأن.

– المساهمة بقوة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وذلك في ظل انخفاض المشاركة الأوروبية بشكل مطرد، حيث تقدم الدولة الأوروبية حاليا عدد 6000 جندي فقط في بعثات الأمم المتحدة، ويساعد زيادة نخبة المشاركة في الحصول على مكاسب جيوسياسية، لما تبعد الشكوك عن الاتحاد الأوروبي في أنه يعمل من أجل مصالح دوله فقط. [1].

– إما فيما يخص العلاقات الأوروبية الأطلسية في المجال الأمني، من تزايد الشكوك المتبادل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تحتاج الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة إلى إعادة تقييم العلاقة بين الدول الأوروبية وحلف الناتو، وبين الدول الأوروبية

[1]– عبد الغفار الديواني، أسس الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2015/09/02

والولايات المتحدة، وتحسين العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والحلف وزيادة التعاون الأمني والدفاعي بينهما.

– إيجاد موارد أخرى للدفاع واستخدام أكثر فاعلية للموارد التحويل القوات العسكرية إلى قوات أكثر مرونة والقدرة على الحركة ويمكن تعاملها مع التهديدات الجديدة.

– التنسيق الأفضل بين العمل الخارجي والسياسات المحلية والعدلية هو أمر مهم لمكافحة كل من الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

– والإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة تحتاج إلى أخذ الاعتبار في إطار السياسة المتغيرة، بما في ذلك الشؤون الأوروبية ومنها الأمن، وأن تكون صياغة طموحات السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي أكثر واقعية، ووضع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على أساس جديد، بما في ذلك الأفكار المشتركة حول النظام الدولي والعلاقات مع غيرهم من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي[1].

[1]– عبد الغفار الديواني، مرجع سابق

خاتمة

ومن هنا نستنتج في هذه الموضوع رغم المساعي الدولية المبذولة لوضع تعريف واضح ودقيق لظاهرة الإرهاب إلا أن هذا الإشكال مازال إلى حد الساعة، هذا مازاد من تعقيد سبل مكافحته، خاصة في ظل الإمكانيات والظروف التي بات يحظى بها حيث أصبح عابر للحدود. وبحكم القرب الجغرافي بين دول ضفتي المتوسط فإنها باتت تتقاسم نفس التهديد رغم أن الإتحاد الأوروبي يحمل دول الجنوب المسؤولية. وفي إطار الإجابة عن إشكالية الدراسة يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي عمل على مكافحة الإرهاب من خلال جملة من السياسات، بنيت على أساس التصور الشامل للأمن وتعبر عن رغبة أوروبية لبناء نظام أمن إقليمي من أجل تحقيق منظومة أمنية متوسطية تجمع دول المتوسط بضفتيه لكن غياب إدراك مشترك إضافة إلى مبدأ المشروطية الذي يتعامل به الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط يحول دون تحقيق هذه السياسات لمسعها؛ فسياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الارهاب لم تتلائم بالقدر الكافي مع مواجهة التهديدات الأمنية في دول جنوب المتوسط، ذلك أن مسؤولية الأمن في المجال الأورومتوسطي لابد وأن تكون مشتركة بين الدول الاعضاء للاتحاد ودول جوار الجنوب المتوسطي.

فرغم أن الاتحاد الأوروبي صار عملاقا اقتصاديا تجاريا وماليا وتكنولوجيا، إلا أنه سياسيا لم يصل إلى المستوى المطلوب ورغم أن لهذا الاتحاد مكانة وحضور مميزان في الكثير من المحافيل الدولية غير أنه لم يستطيع صياغة سياسة خارجية موحدة ومؤثرة.

أي أن سياسته الخارجة وتأثيرها العالمي لا يتوازن مع هذه المكانة الهامة وهذا الحضور المميز في العلاقات الدولية.

ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:

1- بعد الحرب الباردة أثارت إشكالات جديدة للأمن تساؤلات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن، كفشل المنظورات التقليدية في التفسير والتنبؤ بالواقع الدولي.

2- حظيت الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة بأهمية أكبر نظرا لتشعب المواضيع الأمنية وتعقدها بعد إعادة صياغة مفهوم الأمن وتوسيعه وهذا في محاولة لفهمه أكثر بالإضافة للتحديات الأمنية الجديدة التي فرضت اهتماما أكثر بالدراسات الأمنية.

3- تطور السياسة الخارجية الدفاعية والأمنية المشتركة (PESC) و(PESD) بعد أن كان تعاون اقتصادي فقط.

4- طموح الاتحاد الأوروبي بالاستقلال عن المجال الأمني وذلك بوضع عمود أوروبي في مجال الأمن والدفاع.

5- أثبتت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة محدوديتها من خلال الافتقار للتواصل بين أعضائها وإلى الوسائل العسكرية اللازمة والتي جعلتها دائما تطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

6- تضارب العلاقات الأوروبية الأمريكية ودور الحلف الأطلسي في انخفاض على التوازن الاستراتيجي في منطقة المتوسط.

7- التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط والاستراتيجيات الأوروبية المنتهجة لمواجهتها.

8- صياغة استراتيجيات دفاعية أمنية أوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

1. أحمد أحمد محمد مصطفى: بحيث في إتحديات البيئية، كلية دال العلوم، جامعة الغيوم، 2008.
2. أشرود سايمون، جود بيرد: الإتحاد الأوروبي، ل، خالد غريب علي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015
3. البشيري محمد الأمين: الأمن العربي المقومات والمعوقات، ط إلى دمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.
4. بن حسين حجازي يوسف: خلاصة كتاب فن الحرب لسون تزو (خليفة الميدان روى في التخطيط العسكري)، ط1، دون دار النشر، فلسطين، 2011.
5. بن عيسى محسن بن العجمي، الأمن والتنمية، ط1، جامعة تايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
6. بوزناده معمر: المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
7. بوعمامة زهير، أما القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، 2011.
8. الجاسمي سلطان حميد: التطرق الديني... أسبابه وتداعياته، البيان، 28 فبراير2015 الجميلي صدام مرير: الاتحاد الأوروبي ودوره في إنظمام العالمي الجديد، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
9. جمال عبد المالك، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميين، دار الجيل، بيروت،1988.

10. الحسني نبيل: الإستراتيجية الحربية لا معركة عشورط، بين تفكير الجند وتجنيد الفكر، العنية الحسينية المقدسة، ط1، 2014.
11. سليرية بيار، الجغرافية السياسية والجغرافية الإستراتيجية، تر أحمد عبد الكريم، ط1، الأهالي، 1988.
12. ألشمري عبد الوالي: الإستراتيجية العسكرية كعاصفة الصحراء، ط2، مطابع تاريرس للطباعة والنشر، محطة المطبعة، الهرم، 1993.
13. عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين حول شمال وجنوب المتوسط، دار إبن بطوطة، 2011.
14. فان سانس، وجان كوهي، برام فرميل، تر الحسن حسن: تكنولوجيا 230 تطيروحه العالم ط1، مكتبة فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2012.
15. فرغلي هارون، الإرهاب العولمي... وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، دار الوفي للنشر، ط1، 2005.
16. فوده فرج علي، الإرهاب الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، مصر، 1992.
17. ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تل الهيثم الأبولي، ط4، دار الطبعة للطباعة والنشر، بيروت، 2000.
18. محمد فهمي عبد القادر، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ط1 المملكة الأردونية الهاشمية، دار المجد لاوي، 2006.
19. المبيطين مخلد، عبيد: الاتحاد الأوروبي لمظاهرة إقليمية متميزة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

2) المحاضرات:

1. محسن زبيدة، بن قرينة محمد حمزة: محاضرات حول جيويوليتك البترول في العالم، محاضرة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

2. مهدي فتاك: الأمن في المتوسط، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط قسم العلوم السياسية والعلاقات دولية، تيزي وزو، 10:00، 2016.
3. سعيد أحمد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

3) المجالات الالكترونية:

1. أبو العلا أيمن طارق، إلكترونيا النووية، أمن فوسي، دار أكولة، 2012.
2. إسلام أحمد مدحت، التلوث مشكلة العصر، الكويت، عالم المعرفة، 1990.
3. أنس الصنهاجي بالعمق الاستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة والتعاون بين المغرب وأوروبا، المجلة العربية للعلوم السياسية.
4. جعفر عدالة، تطور سياسات: دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، 19 ديسمبر، 2014.
5. خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحة أمر كل علام الأمن الدولي.
6. الوليد أبر حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي تاريخ الإطلاع: 2017/08/20، 12h59.
7. وسيم حرب، أعمال عن الندوة الإقليمية جول الجريمة المنظمة غير الوطنية، القاهرة،
8. 29 مارس 2007.
9. وفاء الشماني، منور أوسرير، مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة ؟؟؟؟؟؟؟؟ في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ع14،م01، 2016.

10. وليد خالد أحمد، مفهوم الدفاع في العقيدة، العسكرية الدفاعية، مجلة سياسة كتبات،2015/01/27.

11. طلال مقلد حسين، محددات السياسية الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م25، ع1، 2009.

12. مجدان محمد، تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا، مجلة الفصل، ع1، دون سنة النشر.

13. محمد الهاشمي صقر، العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورومتوسطية، 1970، 2009، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، ع.15، 2016.

14. محمد فرج أنورن، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا، دراسات دولية، ع39، دون سنة النشر.

15. مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وآثرها في عملاقات من التعاون الأورو جزائري، المركز الديمقراطي العربي تاريخ الإطلاع: 2017/08/16، 11h06.

16. معز الباي: الاتحاد من أجل المتوسط: مسار برشلونة مسار العثرات، بلوغ رشاد العرفاوي، 10 سبتمبر، 2009، 04:04.

17. سعدي كريم سلمان، العلاقات الأوروبية بأمريكية في القرن الحادي والعشرين:تناهش أم مشاركة دراسات دولية، ع35.

18. سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، ع5.

19. عبد الغفار الديواني: أسس الإستراتيجية الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر نموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والأساسية، ع8، 2012.

20. عبد الله الحرجي سليمان، مفهوم الأمن مستويات وضعية وتهديدات، دراسة النظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية العلوم السياسية بدون سنة النشل، بدون العدد، الكويت.

21. علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها، نتائجها وبعض الحلوان للتعامل معها، مجلة دراسات مدربلس، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخطر السنة 8، ع22.

22. علي دبن هلال، جميل مطر، للنظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسة العربية.

23. شعبان حمدي، الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة) مركز الإعلام الأمني، تاريخ الإطلاع، 2017/08/01، 10h30.

24. فلورنس جوب، أزمة الغاز بأوروبا والدول القطري البديل، مركز الجزائر للدراسات، 7 ماي 2014.

25. غربي محمد، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع ومراحلة منطقة البحر الأبيض المتوسط، جامعة شلف، 2009.

4) مذكرات:

1. بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011.

2. بثقة خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير شرعية، مذكرة نيل شهادة مذكرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013

3. برد رتيبة، الحوار الاوروميتوسطي من برشلونة إلى منتدى (5+5)، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة، الجزائر 3، 2009.
4. بن حسين سليمة، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004 –2012)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013.
5. بوبكر سراي، إدريس عماري، مخاطر الصناعة النفطية على البيئة حالة "ENAFOR"، مذكرة لاستكمال شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013.
6. بوديب خديجة، دور المؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في مستوى دول المغرب العربي، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
7. بوزيد أوسامة، الحوار الأطلسي–متوسطي دراسة حالة الهجرة غير شرعية غرب المتوسط (2001–2005)، مذكرة نيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات دولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016.
8. بوعمامة زهير، سياسة إدارة الرئيس بيل كلنتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
9. دياب شوقي، بوعكاز صبرين، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016.

10. دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة حول القرن الإفريقي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
11. زغبي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
12. زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، جامعة باتنة.
13. حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار، في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2012.
14. الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات مقارنة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.
15. طبوش سفيان، الشراكة الأورمتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية دراسات أورومتوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
16. لبدي حنان، التحولات الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

17. مزاني ياسينة راضية، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011.

18. مزيان رياض، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة حرب الخليج الثانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2005.

19. مزياني لطفي، الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2012.

20. مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع الأسمنت عين الكبير (SCAEK) مذكرة نيل شهادة ماجستير، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012.

21. معن عبد العزيز الريس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

22. نزاري صفية، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في مثل تنامي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، والعلاقات مغاربية ومتوسطية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

23. نوري عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتظاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011.

24. سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة نيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 2، 2015.
25. العاقل رقية، إشكالية الأمن والهجرة غرب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.
26. عبد الحافظ سلامة دلال، الدور الأوروبي في عملية السلامة الفلسطينية الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي... والسياسي!! رسالة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الدراسات العليا جامعة فلسطين، 2005.
27. عدنان محمد مبيضين رشا، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية–الأوروبية (1990–2006)، رسالة نيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مؤتة، 2007.
28. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.
29. قسوم سليم الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، مذكرة نيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010.
30. رداف طارق، الاتحاد الأوربي، من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005.
31. شكلاط وسام، الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين (2000 إلى 2014)، دراسة حالة جنوب المتوسط، مذكرة نيل شهادة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016.

32. شاكري قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي للدول المنطقة المغاربية (2001-2011)، رسالة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015.

33. تيباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلوم الدراسات متوسطية ومغاربية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2014.

34. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة الغير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية (1995-2010)، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2011.

35. غربي رقية، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

6) القواميس:

قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، غراهام غيفانز، وجيفري نوبهام، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ط1، .2004

7) القرآن الكريم:

القرآن الكريم، سورة العنكبوت الآية (62).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Dirk Jacobs, and Robert Naier, « Européan, Identity , construct, fact and fiction.

2. Dolores Rubior Garcia, les enjeux de l'identité européenne, la revue nouvelle, N°5, mai, 2007.

3. L'Union Européen, la direction générale de la communication du parlement européen, le parlement Européen Avril 2010.

4. L'Union Européenne, parlement européen, la commission Européen 2017.

5. La politique étrangère et de sécurité commune (PESC), Unité d'études européennes 2008.
6. Martin Baldwin- Edwards , Ilegal migration in the. Midéterranean, 5 th. International Seminar on Security and defense in the mediterranen. Multi-Dimensional Security Barcelon.
7. Philippe de Schoukeete et Helen Wallace, le conseil Européen, groupement d'études et de recherche notre Europe , N°19 septembre 2002.
8. Politique étrangère : objectif, instruments et réalisations, fiche technique sur l'Union européenne, 2017.
9. République française, ministère des affaires étrangères, guide de la PESC, Août 2006.

ثالثا: المواقع الالكترونية.

دنيا محمد جبر ابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسة وتأثيرها على توازن القوى الدولية:www.iasj.net

فاصل جميلة، مفهوم الإستراتيجية، تاريخ الاطلاع 14:16، 2017/01/17، Babamr.wordpress.com .2012/02/19

صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية الغربية المفتوحة في الدنمارك، تاريخ الاطلاع 2017/01/17. Boulemkahel,yolasite.com.resources

مفهوم الاستراتيجية، تاريخ الاطلاع، 2017/05/06، 20:30. Groups- topic/fayad61≒google.com/from/

محمد نصحي ابراهيم، (الاستراتيجية، تعريفها، وظائفها، أنواعها، أسس بنائها)، تاريخ الاطلاع2017/05/06 ، 18:09.
Kenanaconline.com/users/chansosly/posts/269419

مؤبد سامر، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، تاريخ الإطلاع: 2017/01/27، 14:32 fcdrs.com/nog/issue-5-2.html

عبد الحكيم الفلالي، الاتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل، تاريخ الإطلاع 2017/04/04، 18:30. Hakim-aikida@yahoo.fr

Politique Etrangére : objectifsinstruments et Réalisation

تاريخ الإطلاع : www.europa.eu/ftu/pdf/fr/ftu-6.1.pdf إستراتيجية الفرنسية و الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة : تاريخ الاطلاع 2017/08/12، 13:59.

Thesis.univ-biskra.dz/950/3/الفصل%20الأول.pdf.p.2930-31

سامي محمود، الاتحاد الأوروبي...الأهداف، النشأة، التكوين، 23 أوت 2014. تاريخ الاطلاع 2017/07/25، www.aldiwan.org/59043.html 19:30.

أحمد علوي، الاتحاد الأوروبي قوة الاقتصاد لا تترجمها السياسة، ع313، تموز 2011، تاريخ الاطلاع، 2017/07/27،22:00 . www.lebarony.gov.lb/ar/content

أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، الحوار الممتدن، ع4333، 2014/01/13.تاريخ الاطلاع: 2017/07/30، 14:45.

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=995593

ظاهرة الهجرة غير الشرعية. www.aldjazera.net

محمد الهواري، الإرهاب المحكوم والأسباب وسبل العلاج، موقع حملة السكينة. تاريخ الاطلاع 2017/08/01، 15:30.

www.osakina.com/fils/books/books.26.pdf

هاني البشير، محددات عمل السياسة الخارجية الأوروبية، الشرق 2014/01/24، ع782.

لياس فلاح، الاتحاد الأوروبي نموذجا –هل من وجه للمقارنة مع الجماعة العربية؟، 2011/10/07.

الاتحاد الأوروبي نموذجا –هل من وجه للمقارنة مع الجماعة العربية؟ www.dw.com/ar/a15445201

الفهرس

الفهرس

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة..... 01

الفصل الأول :الإطار المفاهمي للدراسة..... 11

المبحث الأول: الإستراتيجية وما يرتبط بها من مفاهيم 11

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية 11

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالإستراتيجية..... 16

المطلب الثالث: شروط وأشكال الإستراتيجية..... 17

المبحث الثاني: ماهية الدفاع والأمن 20

المطلب الأول: مفهوم الدفاع 20

المطلب الثاني: أبعاد الأمن ومستوياته..... 21

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن 28

المطلب الرابع: العالقة بين الدفاع والأمن..... 37

المبحث الثالث: المفهوم الأوروبي لإستراتيجية الدفاع والأمن في المتوسط..... 39

المطلب الأول: المتوسط دراسة جيوسياسية..... 39

المطلب الثاني: المنظور الأوروبي لإستراتيجية الدفاع والأمن لالتحاد الأوروبي في المتوسط..... 41

الفصل الثاني :تطور البعد الخارجي لسياسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الارهاب دراسة في المدخلات 45

المبحث الاول السياسة لخارجية الأمنية المشتركة (PESC). 45
المطلب الاول تطور السياسة لخارجية الأمنية المشتركة (PESC). 45
المطلب الثاني: صور وآليات السياسة الخارجية الأمنية المشتركة. 49
المطلب الثالث: دوافع إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة. 51
المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة 55
المبحث الثاني: السياسة الأمنية الأوروبية للدفاع والأمن (PESD) 56
المطلب الأول: تطور سياسة الدفاع والأمن 56
المطلب الثاني: صور وآليات السياسة الأوروبية الدفاعية الأمنية (PESD) 59
المطلب الثالث: إدارة الأزمات والاستجابة لها. 63
المبحث الثالث: مؤسسات الدفاع والأمن المشترك "PESD". 67
المطلب الأول: المجلس الأوروبي وسياسة الدفاع. 67
المطلب الثاني: المفوضية الأوروبية لسياسة الدفاع. 70
المطلب الثالث: البرلمان الأوروبي وسياسة الدفاع 73
المطلب الرابع: مشروع الدستور الأوروبي لسياسة الدفاع والأمن. 74
الفصل الثالث :البعد المتوسطي لسياسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الارهاب 79
المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الأطلسية 79
المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الأمريكية ودور حلف الشمال الأطلسي في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في أوروبا. 79
المطلب الثاني: الهوية الأوروبية للدفاع والأمن. 83
المطلب الثالث: بناء قوة أوروبية دفاعية مستقلة عن الحلف الأطلسي. 85

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط..... 88
المطلب الأول: الإرهاب الدولي. 89
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية. 93
المطلب الثالث: الجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل. 101
المطلب الرابع: التلوث البيئي وأزمة الطاقة. 108
المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأوروبية لمواجهة التهديدات في المتوسط..... 113
المطلب الأول: منتدى (5+5). 114
المطلب الثاني: مسار برشلونة 1995. 117
المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبي. 122
المبحث الرابع: تقييم إستراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي. 125
المطلب الأول: إيجابيات السياسة الخارجية الأمنية المشتركة 125
المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة. 128
المطلب الثالث: الاقتراحات الموجهة لبناء سياسة أمنية دفاعية أوروبية جديدة. 133
خاتمة..... 137
قائمة المراجع..... 140

مـلخص مذكرة الماستر

كان للتحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة الأثر الكبير في تغيير عدة مفاهيم من أهمها مفهوم الأمن وذلك بفعل مجموعة من التحولات على الساحة الدولية ولعل من أبرزها التحول في طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية فبعد أن كان العدو متضح المعالم أصبحت التهديدات متعددة الجوانب يصعب توقعه لذلك قد كان لأثار هذه التهديدات دور محوري في تقسيم البيئة الأمنية على مستوى مناطق وأقاليم. ويعتبر الاتحاد الأوروبي بصفته فاعل أساسي في السياسة العالمية من الوحدات الأكثر تأثرا بهذه التحولات التي تنعكس على مستوى بناء ترتيبه الأمني الذي يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويته وآيات عمله ووفق إستراتيجيات رسمها وتبناها من خلال سياسات دفاعية وأمنية تسعى إلى مواجهة أو الحد من هذه التهديدات الأمنية في المتوسط باعتبارها منطقة نفوذ أوروبية كذلك يسعى إلى جعل منطقة المتوسط منطقة آمنة.

الكلمات المفتاحية:

1/. الإستراتيجية 2/ السياسة الأوروبية 3/ السياسة الخارجية 4/ التهديدات الأمنية في المتوسط

Abstract of The master thesis

The transformations that followed the end of the Cold War had a significant impact on changing several concepts, the most important of which is the concept of security, due to a group of transformations on the international scene, perhaps the most prominent of which is the shift in the nature and sources of security threats. These threats have a pivotal role in dividing the security environment at the level of regions and regions. The European Union, as a major player in global politics, is one of the units most affected by these transformations, which are reflected in the level of building its security arrangement, which considers the Mediterranean region among the most important variables and determinants that control its identity and work mechanisms and according to strategies drawn and adopted through defense and security policies that seek to confront or Reducing these security threats in the Mediterranean as a European area of influence also seeks to make the Mediterranean a safe area

key words:

1/. Strategy 2/. 3/European Policy 3/.Foreign Policy 4/ Security Threats in the Mediterranean